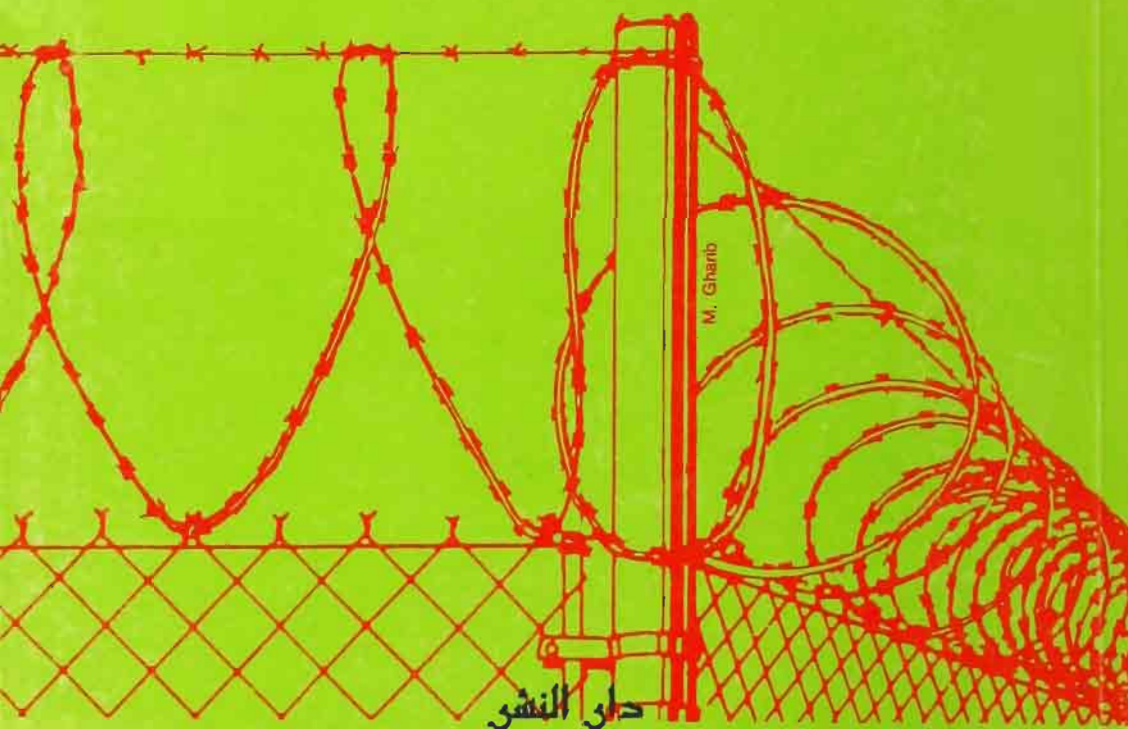


المشكلات التي تواجه

حماية الحدود



دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

باليمن

أبحاث الحلقة العلمية الخامسة والتي عقدت بمقر المركز
في الفترة من ٢١ - ٢٥ شعبان ١٤٠٥هـ الموافق ١١ - ١٥ مايو ١٩٨٥م

المشكلات التي تواجهه

حماية الحدود

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

١٤١٤ هـ

حقوق النشر محفوظة للناشر

دار النشر

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

بالرياض

الرياض

١٤١٤هـ [الموافق ١٩٩٤م]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

- ١١ - التقديم عبدالله بن عبدالرحمن البراهيم
- مشكلات الحدود وأثرها على الأمن القومي
(التهريب مشكلة اللاجئين)
- ١٣ الدكتور علي السيد إبراهيم عبدالرسول
- تهريب المخدرات عبر الحدود: المشكلات والحلول.
- ١١١ اللواء الدكتور محمد فتحي عيد
- المشكلات التي تواجه حماية الحدود.
- ١٥٥ خلف الله الرشيد
- مشكلات الحدود وأثرها على الأمن القومي
مشكلات التهريب واللاجئين.
- ١٦٩ العميد عبدالوهاب إبراهيم سليمان
- دور وواجبات سلاح الحدود وخفر السواحل في تأمين
حدود الدولة (بحوث الأكاديميات العسكرية العليا المختلفة).
- ١٧٥ اللواء يوسف حسن علي جميل

التقديم

تعطي الدول أسبقية قصوى في اهتماماتها لقضايا الحدود لأسباب جوهرية عدة وأهمها ارتباط الأمر بحق السيادة للدولة وعند استعراضنا للكثير من النزاعات بين الدول نجد أن مشكلات الحدود هي في قائمة الأسباب المؤدية للنزاعات والتاريخ المعاصر يؤكد ذلك

ونظراً لاهتمامات الدول بحق السيادة فقد أولت كل دولة موضوع الحدود ما يستحقه من اهتمام وأنشأت كل دولة جهازاً يرمى كل ما هو متعلق بذلك، ولقد تبلور مفهوم جهاز الحدود في العصر الحديث بشكل واضح ليغطي كل المهام ويعمل على معالجة كل المشكلات التي تواجه حماية الحدود، فانصب الاهتمام في أمور عدة منها:

حراسة الحدود ومنع التسلل، ومنع التهريب لكل ما هو محرم قانوناً لداخل الدولة أو خارجاً منها، كذلك العمل على الانذار المبكر عند تعرض أمنها الحدودي للخطر، كذلك الاهتمام بتنظيم العبور حسب الاتفاقيات الموقعة بين الدول، بتنفيذ قوانين العبور، كما يشمل أيضاً معرفة كل ما يجري بالحدود. ويتضح أن المشكلات التي تواجه حماية الحدود متشابكة ومتعددة ومتداخلة، كما أن ذلك يدخل في نطاق اختصاصات عدة، ولكنها كلها تصب في إناء السيادة، لذلك نجد أن قضايا دستورية وقانونية وجغرافية وتاريخية وسياسية وفنية مختلفة تدخل في تحديد الحدود ورسمها والاتفاقات الخاصة بالجوار وغيرها.

ولو أن الأصل أن تحترم الحدود كما هي وحسب الاتفاق على حدود كل دولة، إلا أن هنالك عوامل متداخلة لها الأثر في تكوين الحدود وفي إعادة تكوينها، فالحروب عادة تحدث تغييراً على خرائط الدول فيتم تعديل حدود حسب ظروف المنتصر والمهزوم في الحرب وأخرى تتم بالاتفاقات الثنائية أو الدولية

كما أن قضايا اللاجئين في حالات الاضطرابات السياسية والأمنية نجدها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحدود، فنجد أن تدفق اللاجئين للدول المجاورة، هو عبور لحدود تلك الدولة إلى الأخرى ثم اللجوء والسكن بالقرب من تلك الحدود.

ويشكل التهريب والتسلل عبر الحدود إحدى القضايا الأمنية المهمة المباشرة ولهذا تُعطى الأهمية عند حراسة ومراقبة الحدود، وهذا يعني أن الاهتمام بقضايا الحدود ليس وفقاً على فض المنازعات الحدودية وترسيمها والقبول بها وإنما أيضاً حراستها ومراقبتها من أي اختراقات أمنية مباشرة أو غير مباشرة.

عبدالله بن عبدالرحمن البراهيم

مشكلات الحدود وأثرها على الأمن القومي

(التهريب - مشكلة اللاجئين)

الدكتور علي السيد إبراهيم عبدالرسول^(*)

إذا صرفنا النظر عن المشكلات السياسية الكبرى التي تقوم بين دولتين بشأن تعيين الحدود بينهما، فإن مشكلات الحدود بالنسبة لدولة بعينها لا تخرج عن حركات غير مشروعة للأموال والأشخاص عبر الحدود يترتب عليها بطبيعة الحال آثار على الأمن القومي تلقي على أجهزة الأمن أعباء التصدي لها ومكافحتها، وسندرس هاتين المشكلتين: مشكلة الحركات غير المشروعة للبضائع والممنوعات عبر الحدود أو ما يعرف بالتهريب، ومشكلة الانتقالات غير المشروعة للأشخاص عبر الحدود أو ما يعرف بمشكلة المتسللين أو النازحين أو الهجرة غير المشروعة أو باختصار مشكلة اللاجئين كما يلزم إلقاء الضوء على تعبير الحدود الدولية بمناسبة دراستنا الحاضرة، لذلك سيشتمل البحث على ثلاثة فصول كالآتي:

الفصل الأول: الحدود الدولية

الفصل الثاني: التهريب

الفصل الثالث: مشكلة اللاجئين

(*) رئيس قسم الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان (سابقاً) أستاذ الاقتصاد بكلية الشرطة بالقاهرة.

الفصل الأول

الحدود الدولية

إقليم الدولة هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تمارس الدولة عليه سيادتها ويسوده سلطانها، وهو يتكون أصلاً من قطاع يابس من أرض المعمورة وما يعلوه من الفضاء، وقد يحيط به الماء، والعنصر الأصلي فيه هو القطاع اليابس، إذ لا يوجد إقليم بالمعنى المفهوم في القانون الدولي يتكون من عنصر الفضاء وحده أو عنصر البحر وحده، ولا توجد دولة يتكون إقليمها من قطاع بحري، أو من قطاع هوائي أو منهما معاً، دون اليابس من الأرض. وعنصر القطاع اليابس من الإقليم ليس مرتبطاً ارتباطاً ضرورياً بعنصر القطاع البحري، إذ أن إقليم الدولة قد لا يحيط به الماء، وعندئذ يتكون الإقليم من القطاع اليابس وما يعلوه من هواء وفضاء.

وإقليم الدولة لا يشترط فيه أن يكون ذا مساحة واسعة، إذ لا يوجد في مبادئ القانون الدولي، ولا فيما جرى عليه العرف المتواتر بين الدول حد أدنى أو حد أقصى لمساحة الإقليم، فمتى وجد عنصر الشعب وعنصر السيادة، فإن عناصر الدولة تكتمل بوجود عنصر الإقليم بغض النظر عن مساحة هذا الإقليم. وغني عن البيان أن الجماعة الدولية - في وضعها الحاضر - تضم دولاً لها أقاليم واسعة المساحة كما أنها تضم دولاً لها أقاليم صغيرة المساحة ولا يشترط في إقليم الدولة أن يكون مسكوناً كله أو قابلاً للسكنى، ذلك أن ظروف

الطبيعة والمناخ قد تجعل الحياة المستقرة في بعض أجزاء إقليم الدولة عسيرة أو غير محتملة كما هي الحال في الصحارى أو المناطق الجبلية المرتفعة

وإقليم الدولة - وإن كان لا يشترط فيه أن يكون ذا مساحة معينة، أو مسكوناً كله أو قابلاً كله للسكنى - إلا أنه يشترط أن يكون معيناً محدوداً وهذا الشرط هو المعيار الذي تميز به الدول بعضها عن بعض، والفيصل الذي يفرق بين دوائر سيادتها، ويعين النطاق الذي تمارس فيه كل دولة ماله من اختصاصات وسلطات وصلاحيات والحدود التي تعين إقليم الدولة قد تكون طبيعية وقد تكون صناعية والحدود الطبيعية هي التي تستند إلى الظواهر المختلفة للطبيعة الجغرافية كالجبال أو الأنهار أو البحار. والحدود الصناعية هي تلك العلامات التي يضعها الإنسان لبيان الفواصل بين الأقاليم. وقد تكون حدوداً صناعية مرئية كالقوائم التي تحمل اللافتات والأسلاك الفاصلة، والخنادق والمخطوط الملونة وقد تكون حدوداً صناعية غير مرئية كخطوط العرض والطول. وقد تكون حدود الدولة حدوداً اتفافية، وقد تكون نتيجة الملابس التاريخية أو الجغرافية. ومن المحتمل أيضاً أن تكون حدود الدولة - كلها أو بعضها - حدوداً متنازعةً عليها أو غير ثابتة قانوناً. وقد تكون الحدود من الطول بحيث تصعب حراستها ويسهل تهريب البضائع والممنوعات والأشخاص عبرها، وقد تكون قد فرضت قسراً وفصلت بين القبائل والقوميات مما يهيء لانتقالات جماعية للأشخاص عبرها. ولما كانت دول العالم العربي والإسلامي تقع في قارتي آسيا وأفريقيا، ومنطقة الشرق

الأوسط، لذلك فإننا نخص كلا من هذه المناطق الثلاث بشيء قليل من التفصيل عن أوضاع الحدود بين بلادها.

ففيما يختص بآسيا يجب القول بأن دولها قد مرت بملاسات سياسية كان لها أثرها البالغ في تعيين حدودها، ذلك أن أقاليم آسيا خضعت للاستعمار الهولندي والفرنسي والبريطاني والبرتغالي، وكان لأساليب الاستعمار أثر واضح في تكوين حدود هذه الأقاليم وفق عوامل الاستغلال الاقتصادي لمواردها، ووفقاً للتنافس الاستعماري بين الشركات الاستعمارية، ثم بين الدول الاستعمارية ذاتها، وكانت قوة الأساطيل البحرية هي العامل الحاسم في السيطرة على أقاليم آسيا، وكانت هذه السيطرة تنتقل من دولة استعمارية لدولة استعمارية أخرى بانتقال موازين القوى البحرية، وكان لهذا الانتقال آثاره في تعيين حدود الأقاليم المستعمرة. وقد بدأت آسيا تتحرر في القرن العشرين، ويمكن القول بأنها قد تحررت كلها الآن من الاستعمار وصارت أقاليمها دولاً مستقلة. وحدود الدول الآسيوية عينتها الدول التي استعمرتها، وهي تستجيب في مجموعها إلى الضرورات الاقتصادية والجغرافية، اللهم إلا في حالة واحدة هي حالة تقسيم الهند في سنة ١٩٤٧م إلى الهند وباكستان على أساس العوامل الدينية، فتكونت باكستان من الولايات التي كانت غالبية السكان فيها من المسلمين، والهند من الأقاليم التي لا يسكنها أغلبية من المسلمين، وبذلك صارت باكستان مكونة من جزئين منفصلين تماماً، أحدهما باكستان الشرقية، والآخر باكستان الغربية، ويفصلهما إقليم الهند، غير أن نزاعاً مسلحاً قام بين باكستان الشرقية وباكستان

الغربية كانت نتيجته الانفصال بينهما في سنة ١٩٧٢م، فصارت باكستان الشرقية دولة مستقلة تعرف باسم بنجلاديش.

أما أفريقيا فهي القارة التي قامت الحدود فيها على أسس الظلم والتحكم والتي لا تستجيب الحدود فيها إلى المعايير المعروفة من التاريخ أو الاقتصاد أو الطبيعة الجغرافية، أو إلى الروابط الجنسية أو الدينية أو اللغوية للسكان، ويطلق عليها الأوروبيون تعبير القارة السوداء. ومن المعلوم أن مساحة القارة الإفريقية هي ما يزيد على أحد عشر مليوناً من الأميال المربعة ويقيم عليها ما يقرب من مائتي مليون من السكان الأصليين، من بينهم خمسة ملايين من الأوروبيين نزحوا إليها ليسيظروا عليها ويتحكموا في سياساتها واقتصادياتها ومصائر شعوبها. وقد ظلت القارة الأفريقية قارة مغلقة، يملكها أهلها إلى أن بدأت الدول المسيحية الأوربية - في محاولاتها لوضع الحصار البحري على دار الاسلام إثر فشل الحروب الصليبية - في اكتشاف طريق الهند، طريق التجارة والتوابل. ومن هنا تبلور الاهتمام بأفريقيا باعتبارها المصدر الواسع لتجارة الرقيق الأسود، وصارت القارة مورداً للرقيق مدة مائتين وخمسين عاماً، من سنة ١٥٦٢ إلى سنة ١٨٠٠م، غير أنه يمكن القول بأن تسعين في المائة من أفريقيا السوداء كان مجهولاً لأوروبا في أوائل القرن التاسع عشر وفي أواسط القرن التاسع عشر بدأ عهد الاكتشافات في أفريقيا. واقترن الاستعمار بالاكتشاف، واتسم استعمار أفريقيا بالاستغلال والدهاء، والجشع والقسوة البالغة، وكان يكفي أن يضع المكتشف علم الدولة التي يعمل لحسابها على منطقة معينة لكي تدعي الدولة امتلاكها

لمناطق تمتد مساحتها إلى مسافات شاسعة البعد. وزاد التنافس بين دول أوروبا، وكادت الحروب أن تقوم بينها في خصوص تقاسم هذه القطاعات الأفريقية المكتشفة، حتى أنها عقدت فيما بينها اتفاقية برلين سنة ١٨٨٥م لتقسيم أفريقيا أسلاباً ولوضع تنظيم للقواعد التي تحكم استعمار دول أوروبا للقارة الأفريقية ولوضع حد للسباق الذي بدأ بينها في سنة ١٨٧٠م في هذا الشأن، وكان من نتائج هذا التنظيم أن وضعت فرنسا يدها على مسافة تقرب من ٤,٠٢٢,١٥٠ ميلاً مربعاً من إفريقيا يسكنها ٤٤,١٥٢,٦٠٠ من الأفريقيين، ووضعت بريطانيا تحت سيادتها ٢,٠٢٥.٩١٩ ميلاً مربعاً يسكنها ٦٤٥,٤٣٣-٦٢ أفريقيا، واحتلت بلجيكا ٣٠٠,٩٩٤ ميلاً مربعاً يسكنها ما يزيد على ١٢ مليون أفريقي، واستعمرت البرتغال ٧٧٨,٠٠٠ ميل مربع في أنجولا وموزمبيق. إلخ

وعلى الرغم من تعدد الظواهر الطبيعية والروابط الجنسية واللغوية في القارة الأفريقية، فإنه يمكن القول بأن الحدود التي تفصل بين الدول الأفريقية المستقلة الآن لا تقوم على أسس من المنطق أو الطبيعة الجغرافية كالجبال أو الأنهار أو البحيرات، ولا على أساس الروابط الجنسية أو اللغوية بل هي حدود كانت تقوم - ولاتزال تقوم - على أسس المصالح الاستغلالية للدول الأوروبية المستعمرة وهي - في وضعها الراهن - لا تستجيب إلى أي من المعايير التي تتخذ عادة أساساً لوضع الحدود وللفصل بين أقاليم الدول المستقلة مما أعطى ويعطي فرصة لهجرات وانتقالات واسعة غير عابثة بهذه الحدود،

ويهي - سبباً لاحتمال الخلافات بين الدول الأفريقية حول هذه المسألة الشائكة.

أما الشرق الأوسط فقد خضعت دوله لعوامل كثيرة أحاطت بها وكان لها أثر بالغ في تعيين الحدود الفاصلة بينها في صورتها الحاضرة. ولا يتسع المجال هنا لبحث مختلف الملابس التاريخية والسياسية التي أحاطت بهذه الدول في آلاف السنين من حياتها، ولكن يكفي أن نذكر أن هذه الدول كانت تضمها جميعاً دار الاسلام، أي تلك الدار التي كانت تمتد إليها ولاية المسلمين، وفكرة الحدود السياسية في داخل دار الإسلام كانت مفقودة، وإنما كانت تقوم فقط للتمييز بين مجموع الأقاليم التي كانت تضمها دار الإسلام من جهة، وبين أقاليم دار الحرب أو دار العهد من جهة أخرى. وعلى ذلك كانت تقوم داخل دار الاسلام حدود إدارية لتعيين مختلف الأقاليم والولايات التي كانت تعرف بأسمائها، واستمر الوضع على هذا الحال أيام الحكم العثماني الإسلامي، وعندما بدأ نجم الامبراطورية العثمانية في الأفول بدأت مختلف الدول الأوروبية تقتطع من الامبراطورية إقليمياً بعد إقليم، سواءً عن طريق الحرب أو عن طريق الاتفاق، وتضع للقطاع الحدود التي يترأى لها وضعها. وعند قيام الحرب العالمية الأولى بدأت تصفية الامبراطورية العثمانية، وانتهت هذه التصفية بعد هزيمة الامبراطورية في هذه الحرب، وتم تقسيم أقاليمها أسلاباً بين الدول الحليفة الرئيسة بزعامة بريطانيا وفرنسا، وتنازلت تركيا عن هذه الأقاليم بمعاهدة لوزان المنعقدة سنة

١٩٢٤م، وكان مصير الدول التي سلخت من الامبراطورية العثمانية مصيراً مختلفاً، فاستقل القليل منها استقلالاً منقوصاً كمصر ونجد والحجاز، ووضع البعض منها تحت الانتداب البريطاني كالعراق وفلسطين، والبعض الآخر تحت الانتداب الفرنسي كسوريا ولبنان، واستمرت بعض الدول تحت الحماية كتونس ومراكش اللتين بقيتا تحت الحماية الفرنسية، ودول الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية ومحمية عدن التي بقيت تحت الحماية البريطانية، وظلت دول أخرى خاضعة للاستعمار الفرنسي كالجائر، أو للاستعمار الايطالي كليبيا، وظل السودان متنازعا على وضعه القانوني. وقد قامت الدول المتدبة بتحويل الحدود الإدارية التي كانت تفصل بين الأقاليم وقت الحكم العثماني إلى حدود سياسية، كما أنها تصرفت تصرفات تحكيمية فيما يتعلق بتعيين هذه الحدود بما عقده من معاهدات لتوزيع النفوذ وتقسيمه بينها خلال قيام الحرب العالمية الأولى، كمعاهدة (سايكس بيكو) المنعقدة في ١٦ مايو عام ١٩١٦م، والتصريح الذي بعث به (بلفور) إلى اللورد (روتشيلد) في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ في خصوص الدار القومية لليهود. وما إلى ذلك، وقد كافحت الدول العربية طويلاً ليتحقق استقلالها، وقد توصلت جلها إلى استكمال عناصر هذا الاستقلال، إلا أن بعضاً منها لا يزال في كفاحه كفلسطين التي اغتصبها الصهيونيون من أهلها.

هذا وقد سبق أن ذكرنا أن إقليم الدولة يتكون أصلاً من عنصرين أساسيين لازمين، وعنصر ثالث يوجد عادة. أما العنصران اللذان هما: عنصر الإقليم البري، وعنصر الإقليم الهوائي، وما

يعلوه من فضاء . أما العنصر الثالث فهو عنصر الاقليم البحري الذي يوجد عادة عندما يكون للإقليم البري شواطئ تمتد على البحار.

وفما يلي بيان بكل عنصر من هذه العناصر، وما يدخل فيه وما يخرج عنه، وذلك على النحو التالي: العنصر البري أو الأرضي، العنصر البحري، وعنصر الهواء والفضاء.

١ - العنصر البري من إقليم الدولة:

العنصر البري من إقليم الدولة هو ذلك الجزء اليابس من الأرض الذي تضمه حدود الدولة وما ينطوي تحته أو ما يقوم عليه من معالم الطبيعة الجغرافية . وغني عن البيان أن الطبيعة الجغرافية للإقليم الأرضي وما يقوم عليه من معالم الطبيعة تختلف باختلاف الأقاليم . فالمسطح الأرضي لإقليم الدولة قد يضم السهول والوديان والصحارى والتلال والهضاب والجبال - وهي العنصر اليابس - والقنوات والبحيرات والأنهار، وهي عنصر غير يابس . وهذه المعالم الطبيعية قد تقع داخل حدود إقليم الدولة، وعند ذلك تشكل جزءا من هذا الاقليم، وتباشر الدولة عليها - من حيث القانون - الحقوق ذاتها التي تباشرها الدولة على إقليمها . وقد تشكل بعض هذه المعالم ذاتها حدود إقليم الدولة وقد يمتد بعضها إلى الأقاليم التابعة لأكثر من دولة ولكل حالة من هذه الحالات أحكامها الخاصة . فالحالة الأولى وهي حالة ما إذا كانت المياه - كالبحيرات والأنهار والقنوات - توجد بأكملها داخل حدود إقليم الدولة الواحدة، فإنها يطلق عليها في هذه

الحالة المياه الوطنية أو المياه الداخلية . والمياه الوطنية أو الداخلية هي في حكم الإقليم البري للدولة وتحكمها ذات القواعد التي تحكم الإقليم البري . والحالة الثانية وهي حالة ما إذا كانت معالم الطبيعة التي تشكل حدود الدولة مع غيرها من الدول من الصحاري أو من الجبال أو من البحيرات أو من الأنهار، فالأصل أن مثل هذه المعالم الجغرافية يتم تعيين ما يدخل منها في سيادة كل من الدولتين المتاخمتين بالاتفاق بينهما . وقد يكون الاتفاق من الاتفاقات التلقائية وقد يكون نتيجة العوامل التاريخية أو الحربية ، ولا يوجد في القانون الدولي قواعد أو مبادئ قانونية تحدد الأوضاع الإقليمية لهذه المعالم الجغرافية على سبيل الالتزام .

ويدعو ثقات علماء القانون الدولي إلى أن ترسم التخوم في الصحارى التي تفصل بين دولتين أو أكثر وفق خطوط وهمية من العرض والطول، وذلك لتعذر تعيين الحدود في الصحارى وفق أي عنصر مادي آخر والحدود الصحراوية لا توجد في أوروبا وإنما توجد في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط . والحدود في أفريقيا تكاد تكون كلها حدوداً صحراوية تعيينها خطوط الطول والعرض . ولعل النزاع الخطير في الوقت الحاضر الذي يدور حول التخوم الصحراوية، هو النزاع الذي يقوم بشأن صحراء الجزائر وتعيين الدولة أو الدول التي تخضع هذه الصحراء لسيادتها^(١)

١ - الدكتور حامد سلطان، والدكتورة عاشة راتب، والدكتور صلاح الدين عامر: القانون الدولي العام - الناشر دار النهضة العربية - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٧٨م، ص: ٤٥٨ .

٢ - العنصر البحري من إقليم الدولة :

يشمل العنصر البحري من إقليم الدولة ذلك القسم من البحر الذي يعد بمثابة جزء من إقليم الدولة والذي تمارس عليه سيادتها كالبحر الإقليمي ويشمل كذلك بطبيعة الحال المياه الداخلية غير أن هناك أجزاء تقع في مرتبة وسط فلا تعتبر جزءاً من إقليم الدولة ولكنها لا تخرج تماماً من إطار سلطانتها، فيمارس عليها بعض الحقوق والسلطات، وهي المنطقة الملاصقة للبحر الإقليمي :

البحر الإقليمي :

إذا كان الأصل هو خضوع البحر الإقليمي لما يخضع له الإقليم البري من سيادة، إلا أن هناك قيوداً تفرضها العلاقات بين الدول .
ومن القيود التي قررها العرف :

أولاً : حق المرور البري : فللسفن الأجنبية حق المرور في البحر الإقليمي ما دام عبورها يتسم بالبراءة . ولا تملك الدولة الشاطئية في هذه الحالة أن تمنع تلك السفن من المرور . وأكدت اتفاقية جنيف المنعقدة سنة ١٩٥٨م هذا الحق في مادتها الرابعة عشرة ووافقت على هذا النص جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فأصبح المرور مقرراً بمقتضى هذه الاتفاقية بعد أن كان حقاً يقرره العرف الدولي .
ويكون المرور بريئاً متى اتخذت السفينة طريقها في البحر الإقليمي من غير أن تقصد أحد الموانئ الشاطئية . ويشمل حق المرور البري أيضاً حق الوقوف والرسو متى كان ذلك ضرورة لازمة قضت بها قوة قاهرة نشأت عن الظروف الجوية أو الملاحية أو عن عطب أصاب السفينة .

ثانياً: عدم جواز فرض ضرائب على السفن الأجنبية بسبب مرورها في البحر الإقليمي إلا إذا كان ذلك مقابل خدمات خاصة تقدم لهذه السفن، وبشرط ألا يكون في ذلك تمييز بين السفن بسبب جنسيتها.

المنطقة الملاصقة للبحر الإقليمي :

المنطقة الملاصقة أو المجاورة كما عرفتھا اتفاقية جنيف السالف ذكرھا في المادة ٢٤، هي منطقة من البحار العالية تلاصق البحر الإقليمي، وتستطيع الدولة أن تباشر فيها سلطات محدودة. فهي منطقة لا تخضع لسيادة الدولة الشاطئية لأنها لا تعد جزءاً من إقليمھا السياسي، ولذلك فإن الملاحة فيها حرة مكفولة ولا يجوز للدولة الشاطئية منعھا أو إعاقتهھا، والسلطات التي تمارسھا الدولة في هذه المنطقة سلطات محدودة مصدرھا المحافظة على أمنھا ومصالحھا الحيوية، وهي سلطات استثنائية لا يجوز التوسع فيها

وتنقسم حقوق الدولة الشاطئية على المنطقة الملاصقة إلى حقوق متفرعة عن الرقابة المانعة وحقوق متفرعة عن الرقابة العقابية. وإلى هذين النوعين من الحقوق أشارت المادة ٢٤ من اتفاقية جنيف. وقد وردت الحقوق المتفرعة عن الرقابة المانعة على سبيل الحصر، وهي تشمل القدر الضروري اللازم لمنع أي خرق للقوانين الجمركية والضريبية ولقوانين الهجرة والصحة العامة النافذة في إقليم الدولة الشاطئية أو في بحرھا الإقليمي. فإذا وقع خرق لهذه القوانين كان للدولة أن تنزل العقاب بمرتكب المخالفة.

وطبقاً لاتفاقية جنيف لا يجوز أن تمتد المنطقة الملاصقة إلى أبعد من اثني عشر ميلاً بحرياً تقاس من الخط الأساس الذي يبدأ منه البحر الإقليمي للدولة الشاطئية. ومعنى ذلك أن البحر الإقليمي للدولة، وكذلك المنطقة الملاصقة له، لا يصح أن يتجاوز مداهما معاً اثني عشر ميلاً بحرياً، فإذا جعلت الدولة عرض بحرهما الإقليمي اثني عشر ميلاً بحرياً فإنه لا يكون لها الحق فوق ذلك في منطقة ملاصقة ولو ان بعض الدول توسع من عرض بحرهما الإقليمي والمنطقة الملاصقة زيادة عما قضت عليه الاتفاقية الدولية مثل مصر التي جعلت عرض بحرهما الإقليمي ١٢ ميلاً بحرياً وعرض المنطقة الملاصقة ستة أميال فيكون المجموع ١٨ ميلاً.^(١)

٣ - عنصر الهواء والفضاء في إقليم الدولة:

يشمل إقليم الدولة عنصراً ثالثاً إلى جانب عنصري البر والماء، وهو عنصر الهواء أو الفضاء الذي يعلو الجزءين البري والمائي الخاضعين لسيادة الدولة، وعنصر الهواء أو الفضاء - كما هو ظاهر - عنصر يتفرع على السيادة أو الولاية التي تثبت للدولة على إقليمها اليابس، وعلى مياهها الداخلية أو الوطنية وعلى بحرهما الإقليمي، فحيث يوجد الإقليم الأرضي للدولة، وحيث يوجد إقليمها المائي أو البحري يوجد - بحكم الضرورة - إقليمها الهوائي. والواقع أن سيادة

١ - الدكتور الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب - الناشر: منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١م، ص: ٣٠٢.

كل دولة لا تنبسط على سطح إقليمها وحده، بل تشمل أيضاً جميع ما تحت سطحه من طبقات إلى ما لا نهاية في العمق، وكذلك الأمر أيضاً فيما يتعلق بما يوجد فوق سطح الإقليم من طبقات الهواء والفضاء إلى ما لا نهاية في الارتفاع. ويتحدد عنصر الهواء والفضاء الذي تمتد إليه سيادة الدولة ولايتها بخطوط غير مرئية ترسم في الخيال على تخوم الدولة وترتفع مستقيمة إلى ما لا نهاية في الارتفاع. وهذا التحديد يُعد الآن المبدأ المتفق عليه فقهاً وعملاً.

القاعدة العامة: الحدود السياسية حدود جمركية:

يعد إقليم الدولة بحدوده السياسية إقليماً جمركياً، وتتكفل المعاهدات الدولية والقوانين الداخلية ببيان الحدود السياسية وكما ذكرنا يشمل الإقليم بوجه عام الأرض اليابسة والمياه الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلو كلاً من الأرض والماء. وقد نصت المادة الأولى من قانون الجمارك في مصر رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م على أنه (يقصد بالإقليم الجمركي، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة) وينص قانون الجمارك في السودان لسنة ١٤٠٤هـ في مادته الأولى، على أنه (يقصد بالحدود الجمركية المياه الإقليمية للسودان وحدود السودان البرية مع الأقطار الأخرى المجاورة، وتشمل المجال الجوي الواقع فوق تلك المياه الإقليمية وتلك الحدود البرية).

الفصل الثاني

التهريب

في هذا الفصل ندرس التهريب من النواحي القانونية في مبحث أول، ثم ندرس آثار التهريب على الأمن القومي في مبحث ثان كالاتي:

المبحث الأول

دراسة التهريب من النواحي القانونية

تسلك التشريعات المعاصرة في بيان ما يعد تهريباً جمركياً أحد سبيلين: فمنها مجموعة تقصر التهريب على الأفعال التي يتم بها التخلص دون حق من الضرائب الجمركية المستحقة. أما مخالفة قوانين الاستيراد والتصدير فإنها تعد جرائم مستقلة لا ينظم قانون الجمارك أحكامها، وإنما تتكفل بذلك قوانين الاستيراد والتصدير ذاتها. ^(١) ومنها مجموعة أخرى لا تقف بالتهريب الجمركي عند هذا المعنى وحده، وإنما تقصد به كذلك إدخال البضائع إلى البلاد أو إخراجها منها بالمخالفة لقوانين الاستيراد والتصدير، ولو لم ينشأ عن ذلك ضرر مالي للخزانة، وأغلب تشريعات هذه المجموعة يقصر

١ - من هذه التشريعات: قانون الجمارك الايطالي الصادر في سنة ١٩٤٠م، والقانون النمساوي الصادر في سنة ١٩٥٥م، والقانون اليوناني.

التهرب في الحالة الأخيرة على السلع الممنوعة، وبعضها يجعله شاملاً للسلع الممنوعة والمقيدة جميعاً.^(١)

وقد انحازت التشريعات الجمركية في مصر منذ أمد بعيد إلى المذهب الثاني. فاللائحة الجمركية التي صدرت في سنة ١٨٨٤م كانت تنص في المادة ٢٥ على أن ادخال البضائع الممنوعة والمحكرة يعد من قبل التهرب. وتبعها في ذلك قانون التهرب الجمركي الصادر في سنة ١٩٥٥م، بل إن هذا القانون كان أكثر صراحة ووضوحاً في إقرار التسوية بين التهرب من الضرائب الجمركية وبين مخالفة قيود الاستيراد والتصدير، سواء كانت السلعة الواردة أو الصادرة ممنوعة أو مقيدة استيرادها أو تصديرها بقيود خاصة.

وعرف قانون الجمارك المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م التهرب في مادته ١٢١ فقال: (يعتبر تهريباً إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة، بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها، أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة). ولم يقتصر قانون الجمارك المصري على هذه الصورة من التهرب، ولكنه أضاف إليها صورة أخرى تختلف في عناصرها اختلافاً غير يسير عن التهرب الحقيقي، إذ جعل من

١ - من هذه التشريعات: قانون الجمارك الفرنسي الصادر في سنة ١٩٤٨م، والقانون الأرجنتيني الصادر في سنة ١٩٥٦م، والقانون الكولومبي الصادر في سنة ١٩٥٤م، والقانون السويسري الصادر في سنة ١٩٢٥م.

انظر: الدكتور عوض محمد: قانون العقوبات الخاص - الناشر: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٦م، ص: ١٣٦

استرداد الضرائب الجمركية - وما في حكمها - دون حق، نوعاً من التهريب الجمركي وقرر له عقوبته .

وكذلك الحال فيما يختص بالسودان، فقد عرف قانون الجمارك السوداني لسنة ١٤٠٤ هـ التهريب في مادته الثالثة بأنه: (أي استيراد أو تصدير أو نقل بقصد الاحتيال على دفع الإيرادات العامة أو تفادي أي منع أو تقييد على استيراد أية واردات أو تصدير أية صادرات ممنوعة أو مقيدة من أية بضائع ويشمل ذلك أي شروع للقيام بأي فعل مما تقدم ذكره).

أنواع التهريب الجمركي:

ينقسم التهريب الجمركي بحسب المصلحة المعتدى عليها، إلى تهريب ضريبي وغير ضريبي، كما ينقسم من حيث أركانه إلى تهريب حقيقي وتهريب حكومي .

أولاً: التهريب الجمركي من حيث المصلحة المعتدى عليها:

- ١ - التهريب الضريبي: تتميز جريمة التهريب الضريبي بأنها تقع إضراراً بمصلحة ضريبية للدولة ويتحقق الضرر بحرمان الدولة من الحصول على الضريبة الجمركية المستحقة لها. وكقاعدة عامة تعد الضرائب الجمركية من العناصر الرئيسة لموارد الدولة المالية
- ٢ - التهريب غير الضريبي: يقع العدوان في هذه الصورة من التهريب على مصلحة أساسية للدولة غير مصلحتها الضريبية .

وقد جرى بعض الشراح على إطلاق مصطلح (التهريب الاقتصادي) على هذا النوع من التهريب تمييزاً له عن التهريب الضريبي، ولكن هذه التسمية يعتمدها القصور عن الإحاطة بحقيقة هذا التهريب، لأنه لا تلازم بالضرورة بين التهريب غير الضريبي وبين المصالح الاقتصادية للدولة، فالقيود التي تفرضها الدولة لمنع الاستيراد أو التصدير لا تهدف دائماً إلى رعاية مصالحها الاقتصادية فحسب، وإنما قد تريد بها أساساً حماية مصالح أخرى سياسية أو عسكرية، أو اجتماعية، أو أخلاقية أو صحية وغير ذلك. وسنرى عند الكلام على أثر التهريب على الأمن القومي تفصيلاً أكبر لهذه الأهداف.

ثانياً: التهريب الجمركي من حيث أركانه:

١ - التهريب الحقيقي: هذا هو الوجه الذي يطالنا به التهريب عادة سواء وقع العدوان على مصلحة ضريبية للدولة، أو على مصلحة غير ضريبية لها. ويتحقق هذا النوع من التهريب بإدخال بضاعة تستحق عليها ضريبة جمركية إلى البلاد أو بإخراجها منها بطريقة غير مشروعة دون أداء هذه الضريبة، أو باستيراد أو تصدير بضاعة يحظر القانون استيرادها أو تصديرها.

٢ - التهريب الحكمي: يقصد به نوع من التهريب تتخلف منه بعض العناصر الجوهرية التي يتكون منها التهريب الجمركي بمعناه المألوف. فهذا التهريب - إذن - صورة لا تدخل بطبيعتها ضمن الإطار العام لجريمة التهريب ولكن القانون يلحقها بها حكماً،

لأنها وإن كانت تختلف عنه في الشكل ، فإنها تتفق معه في الجوهر، إذ أن التهريب الحكمي يؤدي إلى ذات النتيجة التي يفضي إليها التهريب الحقيقي ، كما يشترك معه في إلقاء أعباء على أجهزة الأمن .

ويعد قانون الجمارك المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م في مادته ١٢١ في حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو ارتكاب أي فعل بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة

كذلك ذكر مثل هذه الحالات قانون الجمارك السوداني لسنة ١٤٠٤هـ في مادته ١٩٣ فنص على من يعطي إقراراً كاذباً أو غير صحيح في جزء منه أو فاتورة غير صحيحة أو مزورة أو منخفضة القيمة أو يغير في أي مستند أو أي وثيقة أو يزور ختماً أو توقيعاً أو الأحرف الأولى لأي إسم أو أي علامة أخرى يضعها أو يستعملها أي ضابط بالجمارك، وعد المشرع السوداني هذه الافعال في حكم التهريب ورتب لها عقوبتها .

طبيعة جريمة التهريب :

تنقسم الجرائم بالنظر إلى ركنها المادي إلى جرائم إيجابية وجرائم سلبية ومناطق التمييز بين النوعين هو الصورة التي يبدو فيها نشاط الجاني . فإذا كان ما قام به سلوكاً إيجابياً نهى القانون عنه، كانت

الجريمة إيجابية، أما إذا كان ما صدر عنه اقتناعاً عن إتيان فعل أمره القانون به أو عن إحداث نتيجة ألزمه القانون بتحقيقها، كانت الجريمة سلبية

ويعد التهريب الجمركي جريمة إيجابية لأنه يلزم لوقوعه أن يقوم الجاني بنشاط إيجابي ينتهي به إلى إدخال مادة معينة إلى إقليم الدولة أو إلى إخراجها منه أو إلى استرداد الضرائب الجمركية التي دفعت من قبل . ويبلغ الجاني هذه الغاية مستعيناً بوسائل شتى : فقد يلجأ إلى إخفاء المادة وإنكار وجودها معه عند اجتياز الحدود، وقد يقدم وثائق غير صحيحة، أو يضع علامات كاذبة يضلل بها رجال الجمارك، وقد يسلك منافذ محرم عليه سلوكها، كأن يرسو بسفينته في منطقة لا يوجد بها ميناء جمركي، أو يهبط بطائرته في موضع ليس به مطار جمركي . وهذه الطرق تستلزم من الجاني أن يبذل نشاطاً معيناً قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً، ولكن الجريمة تظل في جميع الأحوال إيجابية حتى عندما تتخذ الطريقة غير المشروعة صورة سلبية، لأن الفعل المكون للجريمة هو الإدخال أو الإخراج أو الاسترداد وهو إيجابي بطبيعته . أما الطرق غير المشروعة التي تصاحب الفعل وتيسره فقد تختلف صورها دون أن يغير ذلك من طبيعة الجريمة ذاتها .

وتنقسم الجرائم من حيث المدى الزمني الذي يستغرق ارتكابها، إلى جرائم وقتية وجرائم مستمرة . ولهذا التقسيم أهمية كبرى من الناحية القانونية تظهر على الأخص عند تعيين بدء التقادم، وتحديد الاختصاصات وبيان حدود سريان القانون من حيث الزمان .

وقد ثار الخلاف بين الفقه والقضاء في ظل بعض التشريعات الأجنبية حول ما إذا كان التهريب الجمركي جريمة وقتية أو مستمرة. ويرجع الخلاف في إيطاليا إلى الطريقة التي صيغت بها نصوص قانون الجمارك الإيطالي، فهذا القانون - ومثله القانون الفرنسي والقانون السوداني أيضاً - يعاقب على حيازة البضاعة المهربة، ويرى ذلك تهرباً جمركياً مما يوحي بأن جريمة التهريب قد تكون جريمة مستمرة.

أما قانون الجمارك المصري فلا تحتمل نصوصه مثل هذا الخلاف، لأنه لا يرى حيازة البضائع المهربة تهرباً جمركياً، ولكنه يوكلها إلى الأحكام العامة في جريمة الإخفاء. وعلى هذا تخضع جريمة التهريب الجمركي في مصر بكل ما تخضع له الجرائم الوقتية من أحكام. أما في السودان فالعكس هو الصحيح، إذ يرى قانون الجمارك السوداني الإخفاء تهرباً تنص المادة ١٩٢ منه على أنه (يعتبر مرتكباً لجريمة التهريب كل من يقوم بتهريب بضائع حتى ولو تم التصرف فيها أو إبادتها، أو من يقوم بالتعامل في بضائع مهربة مع علمه بذلك، أو توجد في حيازته بدون عذر مشروع بضائع مهربة). وعليه فإن جريمة التهريب الجمركي إن كانت تعد في مصر من الجرائم الوقتية، فإنها في السودان تعد من الجرائم المستمرة.

كذلك تنقسم الجرائم من حيث نتيجتها إلى جرائم يكفي لوقوعها مجرد السلوك المادي وإلى جرائم يلزم لوقوعها تحقق نتيجة معينة. ولا يأخذ التهريب الجمركي حكماً واحداً في هذا الشأن، فبينما يشترط القانون في التهريب الضريبي أن يؤدي إلى حرمان الدولة من

الضريبة الجمركية المستحقة لها، فإنه في التهريب غير الضريبي يكتفي بالسلوك وحده دون أن يشترط وقوع نتيجة معينة .

أركان جريمة التهريب الجمركي :

ليس للجريمة بوجه عام غير ركنين اثنين هما: الركن المادي ، والركن المعنوي . وليس المقصود بالركن المادي مجرد السلوك الذي يصدر عن الإنسان، وإنما يجب أن يقصد به هذا السلوك وما يحيط به من ظروف وملابسات سواء تقدمته أو عاصرته أو تلتته فمن البديهي أن الإنسان لا يتحرك في فراغ ولا يعمل في معزل عن الناس، والأشياء والزمان والمكان، وإنما يدور سلوكه في محيط من الظروف ويقترب بعدد من الملابس . والقانون إذ يعاقب على بعض صور السلوك، فهو لا يؤثم السلوك بصفة مطلقة، ولا يتجاهل كل ما يحيط به من ظروف أو ما يقترب به من ملابس، ولكنه يتخير من هذه الظروف والملابس ما يرى أن اقتران السلوك به يجعل منه خطراً اجتماعياً ينبغي التصدي له والعقاب عليه وقد تكون هذه الظروف والملابس صفة في الجاني أو في المجنى عليه أو في الشيء الذي انصب عليه السلوك، وقد تكون زماناً أو مكاناً معيناً، أو وسيلة لجأ إليها الشخص ليسهل عليه تحقيق غايته، أو نتيجة محددة يفضي السلوك إليها لذلك سندرس الركن المادي بمفهومه الواسع الذي يشمل السلوك والإطار الخارجي الذي يحيط به . وفيما يلي دراسة لأركان جريمة التهريب الجمركي ونبدأ بدراسة الركن المادي ثم الركن المعنوي .

أولاً: الركن المادي لجريمة التهريب الجمركي:

يختلف الركن المادي في بعض عناصره باختلاف ما إذا كان التهريب ضريبياً أو غير ضريبياً . وفيما يلي دراسة للركن المادي لكل من نوعي التهريب:

١ - الركن المادي في جريمة التهريب الضريبي:

تكتمل عناصر الركن المادي في هذه الجريمة حين يقوم الجاني بإدخال مادة تترتب عليها ضريبة جمركية إلى إقليم الدولة أو حين يخرجها منه بطريق غير مشروع دون أن يؤدي عنها هذه الضريبة . ويتضح من ذلك أن الركن المادي في هذه الجريمة يتألف من جملة عناصر فهو يقتضي نشاطاً مادياً معيناً يباشره الجاني بأسلوب خاص، ومحللاً متميزاً ينصب عليه هذا النشاط ومكاناً محدداً يتم فيه، وأخيراً نتيجة تترتب عليه . وفيما يلي معالجة هذه العناصر:

أ - السلوك المادي:

يتحقق هذا العنصر باجتياز البضاعة حدود الدولة دخولاً أو خروجاً بفعل المهرب ويتميز هذا السلوك الإجرامي في جريمة التهريب الجمركي بأنه دائماً سلوك إيجابي، لأن التكليف الذي يقرره قانون الجمارك هو تكليف بالامتناع عن إدخال البضاعة أو إخراجها، ولا يمكن لشخص أن ينتهك - قانوناً - هذا الواجب باتخاذ موقف سلبي خالص .

غير أنه ينبغي أن يكون نشاط الجاني إرادياً لكي يكون له وزن في تقدير القانون الجنائي ، فإذا استحالت نسبة العمل المادي إلى إرادة الشخص تخلف الركن المادي للجريمة وإن تحقق منه مظهره . فمن تلجئه الظروف الجوية إلى اقتحام المجال الجوي لبلد معين رغم إرادته وإلى الهبوط بطائرته في منطقة لا مطار فيها ولا جمرک بها لا يمكن أن يوصف سلوكه في القانون الجنائي بأنه إدخال بضاعة إلى البلاد مما يؤثمه القانون الجمركي .

ومن هذا القبيل ما كانت تنص عليه اللائحة الجمركية القديمة في مصر الصادرة في عام ١٨٤٤م من أن البضائع الأجنبية تعد مهربة إذا وجدت في قوارب راسية على البر أو متصلة به أو كانت تحملها سفن تسير على خط الساحل أو ملقاة مراسيها أو راسية بالفعل في جهات ليست بها مراكز جمركية . أما البضائع الموجودة في الحالة المذكورة بسبب قوة قاهرة ثابتة ثبوتاً قانونياً فلا تعد مهربة . ويتفق هذا الحكم مع القواعد العامة في القانون الجنائي ، ولذلك لم يجد المشرع حاجة للنص عليه في باب التهريب الذي يشتمل عليه قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م .

ومن هذا القبيل أيضاً ما تنص عليه المادة ١٩٢ من قانون الجمارك السوداني لسنة ١٤٠٤هـ من أن البضائع الآتية من الخارج والتي يعثر عليها على ظهر سفينة متجهة إلى ساحل السودان دون أن تكون مبينة في بيان الشحن (المانيفستو) ، تعد مهربة ما لم يثبت أن الاقتراب من الساحل كان بسبب حادث أصاب السفينة أو أي سبب قهري آخر .

على أن النشاط المادي في التهريب لا يكتمل بمجرد دخول البضاعة إلى إقليم الدولة أو خروجها منه بفعل المهرب، وإنما ينبغي أن يتذرع الجاني بطرق غير مشروعة. وتختلف الطرق غير المشروعة باختلاف المنفذ الذي يسلكه المهرب، بجرماً كان هذا المنفذ أو برماً أو جواً. وبالنسبة لكل هذه المنافذ تعدد طرق التهريب وتنوع حتى تكاد تستعصي على الحصر

وقد يتمثل الطريق غير المشروع في عمل إيجابي أو سلبي وفي هذه الحالة يقوم الجاني بنشاط إيجابي يضل به رجال الجمارك أو يتفادى الإلتقاء بهم، كأن يخفي السلعة عن أنظارهم، أو ينقص مقدارها أو يقلل من قيمتها أو يغير من حقيقتها، أو يرسو بسفينة لا جمرک فيها أو يهبط بطائره فوق أرض لا مطار بها، أو يتسلل من طريق لا يلتقي فيه بجمرك. أما في الحالة الثانية فإن المهرب يبلغ مقصده بالامتناع عن تقديم السلعة أو عن الإقرار بها أو بإخفاء مصدرها أو منشئها أو أي بيان آخر تقضي القواعد الجمركية بوجوب الإفصاح عنها.

ب - محل السلوك:

يشترط القانون في محل التهريب الضريبي أن يكون بضاعة من البضائع التي تفرض عليها ضريبة جمركية عند دخولها إلى البلاد أو خروجها منها، والمقصود بالبضاعة هنا هو كل شيء مادي يمكن نقله وحيازته وأن تكون البضاعة المهربة خاضعة لإحدى الضرائب التي

ينص عليها قانون الجمارك، فإن كانت معفاة من هذه الضرائب بحسب الأصل أو لصفة خاصة في البضاعة أو لاعتبارات شخصية، فإنها لا تصلح أن تكون موضوعاً لتهريب ضريبي

والبضائع الصادرة معفاة بحسب الأصل من الضرائب الجمركية ما لم يرد بغير ذلك نص خاص.

ومن البضائع التي تعفى من ضريبة الوارد مراعاة لطبيعتها، البضائع العابرة، وهي التي تدخل إقليم الدولة في رحلة تبدأ وتنتهي خارج حدودها، بحيث يكون وجودها في إقليم الدولة وجوداً عارضاً يقتضيه مرورها به وهي في طريقها إلى جهة وصولها الأخيرة. ومن البضائع التي تعفى من ضريبة الوارد أيضاً البضائع الخاضعة لنظام السماح المؤقت، وهي المواد الأولية التي ترد إلى إقليم الدولة بقصد تصنيعها، وكذلك المواد الأخرى التي تستورد لإصلاحها أو تكملة صنعها

ج - العنصر المكاني في السلوك:

لهذا العنصر أهمية بالغة في التهريب الجمركي، لأن هذه الجريمة تختلف عما عداها في أنها لا تقع داخل إقليم الدولة إلا في حالات نادرة ينص عليها القانون استثناء، ومنها حالة البضائع الخاضعة لنظام السماح المؤقت والبضائع الموجودة داخل المناطق الحرة. فالأصل في هذه الجريمة أنها تقع على الحدود الجمركية للدولة، فإن اجتازت السلعة هذه الحدود فإنها لا تصلح أن تكون محلاً لتهريب

جمركي ، وإن صلحت لأن تكون محلاً لجريمة الإخفاء . ولقد سبق أن ذكرنا أن القاعدة هي أن حدود الدولة الجمركية هي ذات حدودها السياسية ، بقي أن نذكر أن هذه القاعدة يرد عليها استثناءان : تمتد الحدود الجمركية في أحدهما حتى تقع خارج الحدود السياسية ، وهي حالة المنطقة الملاصقة ، أو المجاورة للبحر الإقليمي ، وتتقهقر في ثانيهما تلك الحدود الجمركية حتى تستقر داخل إقليم الدولة نفسه ، وهي حالة المناطق الحرة .

د - عدم أداء الضريبة الجمركية :

وهذه هي النتيجة الطبيعية في جريمة التهريب الضريبي ، لأن العدوان فيها يقع على حق الدولة في الحصول على الضريبة الجمركية . ويستوي في قيام الجريمة أن يتم التخلص من كل الضريبة أو من جزء منها . وغني عن البيان أن عدم أداء الضريبة الذي تقوم به الجريمة هو ما كان ثمرة لسلوك الجاني ، فإن كان عدم أدائها راجعاً إلى أسباب أخرى فإن الجريمة لا تقوم .

على أنه إذا كان تحقق النتيجة يعد عنصراً في الجريمة لازماً لإتمامها ، فإنه من الناحية القانونية لا يعد شرطاً لوقوعها ، ولذلك فإن تخلفه لا يحول دون العقاب ولا يؤثر في مقداره ، لأننا في هذه الحالة نكون بصدد شروع معاقب عليه بعقوبة التهريب العام .

٢ - الركن المادي لجريمة التهريب غير الضريبي :

تقع جريمة التهريب غير الضريبي حين يدخل الجاني إلى البلاد أو

يخرج منها سلعة يحظر القانون دخولها إلى البلاد أو خروجها منها . ويتفق الركن المادي في هذه الجريمة مع الركن المادي في جريمة التهريب الضريبي في بعض عناصره ويختلف عنه في البعض الآخر . فهو يتفق معه في فعل الإدخال والإخراج وفي الحدود المكانية لهذا الفصل ، ولكنه يختلف عنه في أن القانون لا يشترط أن يتم دخول السلعة أو خروجها بطريق غير مشروع ، كذلك فإن السلعة التي تكون محلاً للتهريب غير الضريبي هي دائماً سلعة تحظر القوانين استيرادها أو تصديرها سواء كانت تخضع لضريبة جمركية أو كانت معفاة منها . فيكفي لتوافر هذا العنصر في جريمة التهريب غير الضريبي أن يدخل الجاني السلعة إلى البلاد أو أن يخرجها منها بغير حاجة إلى البحث في مشروعية أو عدم مشروعية الطريقة التي مكنته من ذلك . ولهذا يستوي لدى القانون أن يسلك القادم المنافذ الطبيعية بما يحمله من سلع ممنوعة أو يتجنب هذه المنافذ حتى لا يلتقي برجال الجمارك أو يخدمهم ويضللهم حين يلقاهم فيخفي عنهم المادة الممنوعة ، ففي هذه الحالات جميعاً تقع الجريمة مكتملة الأركان .

التهريب العام والشروع فيه :

تقتضي القواعد العامة في قانون العقوبات بعدم سريان أحكامه على الوقائع التي ترتكب خارج إقليم الدولة إلا في حالات استثنائية ترد في القانون على سبيل الحصر ولا يميز جريمة التهريب الجمركي إلا أنها قد تقع في المنطقة الملاصقة وهي منطقة لا تدخل ضمن حدود الدولة السياسية وإن خضعت لسلطانها في حدود معينة وفيما عدا

ذلك تسري القاعدة العامة على التهريب الجمركي كما تسري على سائر الجرائم . فلا ينطبق قانون الجمارك على السفن التي توجد خارج نطاق الرقابة البحري ولو أفرغت بضائع ممنوعة في قوارب تقف بالقرب منها خارج هذا النطاق، بل ولو كان مرجحاً أن هذه البضائع معدة لدخول البلاد . فهذا الفعل لا يعد تهريباً ولا مجرد الشروع فيه، لأن الشروع وإن يكن جريمة غير تامة، إلا أنه تأميم قانوني يصدر عن الانسان، وهذا التأميم يقتضي بداءة أن يكون السلوك خاضعاً لحكم القانون الوطني .

ولقد يبدو هذا الرأي غير مستساغ من الناحية العملية، إذ يفرض على رجال الأمن أن يقفوا مكتوفي الأيدي أمام تهريب يزعم ارتكابه تحت سمعهم وبصرهم، ويلزم بأن يدعوا المهربين وشأنهم، وأن يتربصوا بهم حتى يجتازوا نطاق الرقابة فيباشروا عندئذ ما منحهم القانون من سلطات . وهذا الرأي يعطي المهربين ضماناً كبرى، إذ يكون بوسعهم التريث حتى يمضي رجال الأمن فيسهل عليهم اقتحام الحدود بما معهم من مواد ممنوعة .

ولقد يكون لهذا الاعتراض وجاهته من الناحية العملية، ولكنه افتراض يفترق إلى السند القانوني، لأن الشرط الأساس لسريان قانون العقوبات على واقعة ما، أن تكون هذه الواقعة قد ارتكبت في إقليم الدولة، بل إن هذا الاعتراض ذاته يعد من الناحية التاريخية السبب المباشر الذي حمل الدول على بسط سلطانها خارج مياها الإقليمية ليشمل منطقة من المياه الدولية هي المنطقة الملاصقة . وتذكر مؤلفات

القانون الدولي أن من الأسباب الجوهرية لنشوء فكرة المنطقة الملاصقة في عرف العلاقات الدولية ظهور المصالح المالية للدول الشاطئية وازدياد الأحاسيس بوجوب حمايتها، وكان على رأس قائمة هذه المصالح المالية المصالح الضرائبية والمصالح الجمركية وتأكدت مصالح الدول الشاطئية في المنطقة الملاصقة بعد ذلك عندما تدخلت سلطات الدولة في الإشراف على الاستيراد والتصدير ويرجع الأصل التاريخي التشريعي للمنطقة الملاصقة إلى القوانين التي بدأت بريطانيا في إصدارها في نهاية القرن السابع عشر والتي أطلق عليها إسم قوانين الذئاب البحرية Hovering acts وكان يقصد بها إحكام الرقابة أو إنزال العقاب على السفن التي لا تقصد ميناء الرسو بطريق طبيعي بل تربرص بطريقة مشبوهة تحاكي طريقة الذئاب حتى تغافل سلطات الدولة الشاطئية فترغ شحناتها أو تشحن بضائع مهربة على ظهرها. وقد أصدرت بريطانيا هذه القائمة الطويلة من القوانين في سنة ١٦٩٩م لفرض الرقابة البحرية على السفن التي كانت تقوم بتهريب الصوف من انجلترا وَايرلندا إلى الموانئ الأجنبية، ثم أخذت دول عديدة في محاكاة انجلترا في إصدار قوانين مماثلة لقوانين الذئاب البحرية، وبمضي الوقت ثبتت فكرة المنطقة الملاصقة في العلاقات الدولية حتى أنه عندما انعقد المؤتمر الأول لقانون البحار في لاهاي سنة ١٩٣٠م، وجد المؤتمر أنفهم على اتفاق في شأن قبولها واعتمادها.^(١)

١ - الدكتور حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم - القاهرة،

١٩٦٢م، صفحة ٦٤١ - ٦٤٦

وعلى الرغم من وضوح المسألة من الناحية القانونية، فإن الاعتبارات العملية تدفع القضاء أحياناً إلى التوسع في حماية الدولة من خطر التهريب توسعاً تخرج فيه على ما تقتضي به القواعد العامة. فقد قضت محكمة النقض الإيطالية في حكم قديم لها في سنة ١٨٨٧م بأنه إذا كان من الثابت أن السفينة أفرغت - بقصد التهريب - سلعاً أجنبية في بعض القوارب، فإن ربان السفينة يعد مهرباً، ولو أن الواقعة ارتكبت خارج نطاق الرقابة البحري، ولكن الفقه في إيطاليا ينتقد هذا القضاء بشدة لأنه يبسط سلطان القانون الجنائي على واقعة ارتكبت خارج إقليم الدولة دون أن يكون له في ذلك سند من القانون. وتذهب بعض الأحكام الحديثة مذهب الفقه مخالفة مذهب النقض القديم، فقد أصدرت محكمة استئناف نابلي في سنة ١٩٥١م، حكماً جاء فيه: ان قانون الجمارك مد نطاق الرقابة البحري إلى اثني عشر ميلاً بحرياً عن شاطئ البحر، وهذه الحدود يجب اعتبارها الحدود القصوى لما يمكن أن تنطبق فيها القواعد الجمركية العقابية، فلا يصح أن يمتد سلطان هذه القواعد إلى الوقائع التي ترتكب خارج تلك الحدود. وتأسيساً على ذلك قضت أن تفريغ السجائر الأجنبية خارج المياه الإقليمية لا يعد تهريباً بالنسبة لعمال السفينة الذين قاموا بعملية التفريغ.^(١)

التهريب العام:

تم الجريمة - أي جريمة - حين تكتمل أركانها. فإن كانت من

١ - الدكتور عوض محمد: قانون العقوبات الخاص، مرجع سابق، ص:

جرائم الأثر وجب لتمامها أن تقع النتيجة المكونة لها، وإن كانت من جرائم السلوك المحض تمت الجريمة باتيان هذا السلوك. ولا تشذ جريمة التهريب الجمركي من ذلك، غير أن تطبيق هذه القواعد يجعل لحظة تمام التهريب تختلف باختلاف ما إذا كان ضريبياً أو غير ضريبي .

ففي التهريب الضريبي لا تتم الجريمة إلا إذا كانت البضاعة خاضعة لضريبة جمركية، واستحقت عليها هذه الضريبة فعلاً، وأصبح الوفاء ممكناً، ورغم ذلك كله سلك الجاني طريقاً غير مشروع مكنه من التخلص منها كلها أو بعضها.

وتستحق ضريبة الوارد بدخول السلعة إلى أراضي إقليم الدولة، غير أن الوفاء بها يتوقف على تحديد مقدارها، وهذا التحديد يقتضي أن تباشر السلطات الجمركية عملية التقدير، فإن ضللها المهرب بما قدم من بيانات كاذبة تحددت الضريبة بناء عليها بمبلغ يقل عن المستحق عليها قانوناً، أو تجنب المرور بمكتب الجمارك، بأن سلك طريقاً ملتوية أو عمد إلى القوة والعنف فأدخل البضاعة إلى البلاد دون أن يؤدي عنها ضريبة الوارد، وقعت الجريمة تامة، ولا يشترط لتمام الجريمة أن تخرج السلعة من الدائرة الجمركية، وإلا كان معنى هذا أنه في داخل هذه الدائرة لا يقع تهريب تام وإنما تتم الجريمة متى اجتازت السلعة المرحلة التي كان يتعين فيها أداء الضريبة دون أدائها، سواء ضبطت السلعة بعد ذلك خارج الدائرة الجمركية أو في داخلها.

أما ضريبة الصادر فالأمر فيها أكثر بساطة لأن إجراءات دفعها تسبق بطبيعة الحال خروجها من حدود البلاد، غير أن الجريمة هنا لا

تتم بمجرد الإفلات من الضريبة وإنما تتم حين يكتمل الركن المادي فتغادر حدود البلاد نهائياً .

أما في التهريب غير الضريبي فإن الجريمة تقع تامة بمجرد إدخال البضاعة الممنوعة إلى البلاد، فإن كانت السلعة قادمة بطريق البحر تمت الجريمة بمجرد دخول نطاق الرقابة البحري، أي باجتياز حدود المنطقة الملاصقة، وإن كانت قادمة بطريق البر فإن الجريمة تقع بمجرد عبور حد الحدود، أما إذا كانت قادمة بطريق الجو فإنها تقع بدخول الفضاء الجوي الذي يعلو المياه الإقليمية أو خط الحدود على حسب الأحوال .

وتسري الأحكام السابقة على إخراج السلع المحظورة من البلاد .

وإذا كانت الأهمية البارزة لتحديد لحظة تمام الجريمة تنحصر في التمييز بين الجريمة التامة والشروع فيها، فإنه لا يقلل من شأن ما قدمنا أن القوانين الجمركية تسوي بين التهريب التام والشروع فيه من حيث ما تتضمنه من أحكام موضوعية وإجرائية، ذلك أن هناك آثاراً قانونية أخرى تترتب على تحديد وقت ارتكاب الجريمة كالتقادم والاشتراك وسريان القانون من حيث الزمان والاختصاص، مما يجعل البحث في بيان زمن الجريمة غير عقيم .

الشروع في التهريب :

تسوي قوانين الجمارك بين التهريب التام والشروع فيه، فتعاقب على الشروع بالعقوبة المقررة للتهريب التام . وللشروع في القانون

صورتان: صورة يقف فيها نشاط الجاني عند حد معين فلا يبلغ مداه المرسوم، ويطلق على هذه الصورة إسم الجريمة الموقوفة، وصورة أخرى يستنفذ فيها الجاني نشاطه الإجرامي كله ومع ذلك لا تتحقق النتيجة التي سعى إليها بسبب خارج عن إرادته، وتعرف هذه الصورة إسم الجريمة الخائبة. وبديهي أن الصورة الثانية لا تكون إلا في الجرائم ذات النتيجة، أما جرائم السلوك المحض فلا يتصور الشروع فيها إلا في صورة الجريمة الموقوفة. والشروع بصورتيه يمكن أن يتحقق في التهريب الضريبي، أما التهريب غير الضريبي فلا يمكن أن يتحقق الشروع فيه إلا في صورة الجريمة الموقوفة، لأن هذا النوع من التهريب يفتقر إلى النتيجة بمعناها الطبيعي

ويلاحظ أن الشروع في التهريب من الناحية العملية يكاد يكون مستحيلاً في قانون الجمارك المصري بعد أن نص في مادته ٢/١٢١ على أنه يعد من قبيل التهريب التام كل فعل يقصد به التخلص من الضريبة الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو مخالفة النظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة، لأن الأفعال التي رفعها هذا القانون إلى مصاف التهريب التام ليست في جوهرها إلا شروعا في التهريب.

أما قانون الجمارك السوداني فقد نص على الشروع وجعله مساوياً لجريمة التهريب التامة، فذكر في مادته الثالثة ما يلي: (يقصد بالتهريب أي استيراد أو تصدير أو نقل للبضائع بقصد الاحتيال على دفع الإيرادات العامة أو تفادي أي منع أو تقييد على استيراد أية واردات أو تصدير أية صادرات ممنوعة أو مقيدة من أي بضائع ويشمل ذلك أي شروع للقيام بأي فعل مما تقدم ذكره).

محاولة التهريب :

إذا كانت القوانين الجمركية تضيف صفة التهريب التام على كل فعل يقصد منه التخلص من الضرائب الجمركية أو مخالفة النظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة، فإن هذه الأفعال حين تقاس بجريمة التهريب الجمركي لا تعدو أن تكون شروعاً في التهريب أو مجرد أعمال تحضيرية له، ولما كانت القوانين الجمركية تعاقب على الشروع في التهريب - أيأ كانت صورته - فمن المتصور أن يمتد العقاب إلى أفعال تفصلها عن التهريب الجمركي بمعناه المألوف أبعاد تجعلها بالقياس إليه مجرد محاولة. ومن أمثلة ذلك الشروع في تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصنعة أو كاذبة، والشروع في إخفاء البضائع أو العلامات بقصد التخلص من الضريبة الجمركية أو مخالفة الحظر المعمول به في شأن البضائع الممنوعة، ولكن العقاب على هذه الأفعال لا يتقرر باعتبارها محاولة لتهريب وإنما بوصفها شروعاً فيه.

ثانياً: الركن المعنوي في التهريب الجمركي :

لا يكفي لوقوع التهريب أن يأتي الشخص بالفعل المادي المكون له وإنما يجب أن يقترن هذا الفعل بإرادة آثمة من جانبه. وجرائم التهريب على اختلاف صورها لا تقع إلا إذا توافر القصد الجنائي. والعلم أبرز ما يميز القصد، ويراد به أن يحيط الشخص بكل العناصر الواقعية التي تميز الجريمة عن غيرها من الأفعال المباحة من جهة، وتلك التي تميز جريمة بعينها عن غيرها من الجرائم من جهة أخرى، فإذا دست على شخص بضاعة ممنوعة على غير علم منه فأدخلها البلاد

أو أخرجها منها فإن النشاط الإرادي يقوم في جانبه ويتوفر بذلك الركن المادي، ولكن العلم بالواقع يتخلف فينتفي القصد الجنائي^(١).
إخفاء المواد المهربة :

من التشريعات ما يرى إخفاء المواد المهربة صورة من صور التهريب الجمركي، فتعاقب عليه بذات العقوبة، وتخضعه لكل ما يخضع له التهريب من أحكام موضوعية وإجرائية، ومنها ما تنص على الاخفاء في قانون الجمارك وتعاقب عليه بوصفه إخفاءً لا تهريباً ولكنها تخضعه لبعض الأحكام الموضوعية والاجرائية التي تنطبق على التهريب. والتشريع السوداني من النوع الأول، إذ تنص المادة ١٩٢/أ من قانون الجمارك لسنة ١٤٠٤هـ على أنه يعتبر مهرباً ويعاقب بنفس عقوبة التهريب من يتعامل في بضائع مهربة أو يسمر فيها، مع علمه بذلك، أو توجد في حيازته بدون عذر مشروع بضائع مهربة

أما قانون الجمارك المصري فلم يسلك هذا السبيل ولا ذاك، فليس به نص واحد يعالج جريمة الإخفاء. وبهذا كشف الشارع المصري عن رغبته في الاكتفاء بالقاعدة العامة التي قررتها المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات. وقد استعارت هذه المادة لجريمة الإخفاء بعض أحكام الجريمة الأصلية، ولكنها لم تصل إلى حد التسوية بينها تماماً في سائر الأحكام. ولذلك تختلف جريمة إخفاء المواد المهربة في

١ - الدكتور عبدالمهيمن بكر: القصد الجنائي في القانون المصري والمقارن،

القاهرة ١٩٥٩م، ص: ١١٥

التشريع المصري عن جريمة التهريب الجمركي في كثير من أحكامها الموضوعية والإجرائية وفيما يلي دراسة لأركان هذه الجريمة في التشريع المصري :

أركان جريمة الإخفاء :

تنص المادة ٤٤ مكرراً من قانون العقوبات المصري على أن كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة، مع علمه بذلك، يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين. وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد، حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة أولاً : الركن المادي :

الحيازة : تقع الجريمة متى أدخل الجاني الأشياء المهربة إلى حيازته بأي طريق، سواء تلقاها من المهرب مباشرة أو من وسيط. ويستوي في الحيازة المعاقب عليها أن تكون قد آلت إلى الحائز بطريق الشراء أو الوديعة أو الهبة أو المعاوضة أو الإجارة. ويستوي في الحيازة أن تكون مشروعة أو غير مشروعة، فجريمة الإخفاء كما تقع من المشتري والمستعير والمستأجر من المهرب، تقع كذلك من سارق المهرب والنصاب الذي وقع المهرب في حياضه

وليس يعني الإخفاء بالضرورة أن تقترن الحيازة بإقصاء المادة المهربة عن الأنظار كما قد يوحي بذلك اللفظ، وإنما يراد بالإخفاء مطلق الحيازة ظاهرة كانت أو مستترة.

وقد يتم الإخفاء فتقع الجريمة كاملة وقد يبدأ ولا يتم فتقف الجريمة عند حد الشروع.

ونشاط المخفي بطبيعته يقبل الاستمرار، طال أمده أو قصر، لذلك تعد جريمة الإخفاء من الجرائم المستمرة، وهي تبدأ من اللحظة التي تنشأ فيها الحيازة مع علم الجاني بأن مصدر المادة المخفأة جنائية أو جنحة، وتظل الجريمة مستمرة حتى تنتهي هذه الحيازة.

ويكاد يتفق الفقه والقضاء في مصر على أنه يشترط في المخفي ألا يكون قد ساهم في ارتكاب الجريمة الأصلية بوصفه فاعلاً أو شريكاً، وإلا عوقب عن مساهمته في هذه الجريمة لا عن جريمة الإخفاء.^(١) وطبقاً لهذا الرأي لا يعاقب المهرب عما يبي يديه من مواد قام بتهريبها بجريمة الإخفاء وإنما بجريمة التهريب، ويعاقب بجريمة الإخفاء جميع من سواه من الحائزين.

ثانياً - الركن المعنوي: جريمة الإخفاء من الجرائم العمدية التي يلزم لوقوعها أن يكون الجاني وقت ارتكابها عالماً بسائر أركانها. ويتحقق هذا العلم إذا كان المخفي يدرك أن المادة التي يحوزها ناشئة عن جنائية أو جنحة أما العلم اليقيني بماهية الجريمة الأصلية وظروف ارتكابها، فإنه ليس ركناً في جريمة الإخفاء، ولكنه - إذا تحقق - يعد ظرفاً مشدداً. ولا تقع جريمة الإخفاء إلا منذ اللحظة التي يقترن فيها العلم بالحيازة، فإن بدأت الحيازة متجردة من عنصر العلم فإن الجريمة لا تقع إلا حين يعلم الجاني وهو مستمر في حيازته بأن المادة التي يحوزها مهربة.

١ - الدكتور السعيد مصطفى: الأحكام العامة في قانون العقوبات، القاهرة،

١٩٦٢م، ص: ٣٦٨

المبحث الثاني آثار التهريب على الأمن القومي

يحدث التهريب أحياناً من أشخاص، وهذا التهريب، على ما ينطوي عليه من ضرر، ليس أسوأ أنواع التهريب ولا أشدها خطراً، وإنما يحدث الضرر البالغ حين تحترف القيام به عصابات دقيقة التنظيم محكمة الإدارة خبيرة بمسالك البلاد، قادرة على أن تدفع إليها بكميات ضخمة من السلع المهربة أو الممنوعات مما يلقي بأعباء خاصة على أجهزة الأمن للكشف عن هذه العصابات التي قد تكون أيضاً عصابات دولية والأخطر في أمر هذه العصابات التي تهدف أساساً إلى تهريب الممنوعات، أنها قد تستخدم أيضاً لتهديد أمن الدولة بجلبها الأسلحة والمتفجرات لحساب أعداء الدولة الذين يجدون في هذه العصابات وسائل جاهزة ومستعدة للإنفاق والقيام بما يوكل إليها نظير المال، لأن نشاطها الإجرامي يهدف أساساً للحصول على المال.

يضاف إلى ذلك أعباء أخرى تقع على عاتق أجهزة الأمن، من ذلك ما هو معروف من أنه لا يجب أن تقف مكافحة التهريب عند التربص بالمهرب حتى يرتكب جريمته ثم تناله يد العقاب، لأنه إذا كان التهديد بالعقوبة مجدياً في بعض الأحيان ومشبهاً لعزائم الطامعين في الكسب الحرام، فهناك طوائف تقبل المخاطر من أجل الربح الوفير، ومنها عصابات التهريب السالفة الذكر ولهذا فإن تهديد هذه الطوائف وحدها بالعقاب يبدو غير كافٍ ويقتضي الأمر إجراءات

أخرى تؤازر عقوبة التهريب، ولهذا كانت مكافحة تداول المواد المهربة لا تقل أثراً عن مكافحة التهريب ذاته، وكان العقاب على حيازة هذه المواد أمراً يحتمه العقاب على التهريب. ومن هنا كان واجب أجهزة الأمن في مهاجمة أوكار ومخازن ومستودعات التهريب في الداخل لمكافحة حيازة المواد المهربة والممنوعة كالمخدرات والخمور والأسلحة والمفرقات ومكافحة تداولها وبيعها وشراؤها ونقلها، مما يلقي بأعباء إضافية على رجال الأمن.

يضاف إلى ذلك أيضاً أن الشراء الحرام والوفير الذي يحصل عليه المهربون مع فساد أخلاقهم يدفعهم إلى ارتكاب الفواحش وارتداد دور المجون والدعارة والميسر التي تنشأ سراً في الموانئ من أجلهم ومن أجل أمثالهم، ناهيك بجرائم الاعتداء على النفس التي تقع منهم وعلى بعضهم البعض عندما يقع الخلاف بينهم مما يلقي بأعباء أخرى على رجال الأمن.

على أن تعبير الأمن القومي لا يجوز أن يقتصر على هذا المعنى الضيق الذي سبقت الإشارة إليه، وإنما علينا أن نتناول تعبير الأمن القومي بمعناه الواسع ليشمل الأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن العسكري والأمن المالي والأمن الاقتصادي والأمن الأخلاقي والأمن الصحي وأمن الدولة ذاتها، والحفاظ على كيانها. فكل هذه الأنواع من الأمن يشملها تعبير الأمن القومي، وكلها يهددها التهريب ويلقي بذلك على أجهزة الأمن أعباء جساماً. ولقد أنشئت الرقابة الجمركية لمجابهة التهريب وأخطاره، لذلك فإن في دراسة الرقابة الجمركية وأهدافها ما يكشف لنا عن آثار التهريب وتدميرها

للمجتمع . ولما كانت هذه الأثار المدمرة تنعكس في السلطات
والصلاحيات الواسعة التي تمنح لرجال الأمن لمكافحة التهريب، كما
تنعكس في العقوبات الرادعة والمتعددة التي توفرها القوانين لهذه
الجريمة، فلا مندوحة إذن من دراسة هذه السلطات والصلاحيات
والاختصاصات وكذلك العقوبات . لذلك سندرس هذا المبحث
كالآتي :

أولاً : الرقابة الجمركية وأهدافها .

ثانياً : سلطات رجال الأمن في مكافحة التهريب .

ثالثاً : عقوبات التهريب .

أولاً : الرقابة الجمركية وأهدافها :

الرقابة الجمركية ظاهرة قديمة ترتبط نشأتها بنشأة المجتمعات
المنظمة، فقد عرفتھا الدول جميعاً ولجأت إليها في مختلف العصور،
ويقص علينا التاريخ أن الفراعنة وضعوا الرقابة الجمركية منذ آلاف
السنين ليحولوا دون تسرب النبيذ والمنسوجات إلى مصر، وأن روما
عرفتھا في عهد مبكر فأقامت حول حدودھا حاجزاً جمركياً لم يهتد
المؤرخون بعد عن إماطة اللثام عن كل أسبابه، وإن كان قد ثبت
لديهم أن من بينها الرغبة في وقف تسلل العبيد عبر حدود الدولة من
غير أن تدفع عنهم الضرائب الجمركية. ^(١)

وفي عهد الخلفاء الراشدين كان عمر بن الخطاب أول من فرض
المكوس على البضائع الواردة، وحددها بنسبة مئوية من قيمة

1 - La Contrebande, Paul Bequet, Paris 1959, P.18.

البضاعة، وكانت هذه النسبة تختلف بحسب ما إذا كان التاجر مسلماً أو ذمياً أو حربياً، ولما تولى الخلافة عمر بن عبدالعزيز رفع هذه المكوس، غير أنها ما لبثت أن فرضت من جديد على يد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، وكانت الضرائب الجمركية معروفة في مصر في عهد الفاطميين وكان عبؤها على البضائع المستوردة أكبر منه على البضائع الصادرة، وسار الفاطميون على سنة أسلافهم في التفرقة بين المسلم والذمي والحربي بالنسبة لما يلتزم به كل منهم من هذه الضريبة.^(١) وكان فرض الضريبة الجمركية في الدولة الإسلامية مصحوباً في جميع الأحوال وبطبيعة الحال بحراسة الحدود والثغور.

والرقابة الجمركية في العصر الحديث ظاهرة عامة تتفق جميع الدول في الأخذ بها، وإن اختلف مداها من دولة لأخرى. ولهذا الرقابة في الوقت الحاضر مبررات تدعو إليها، وقد يكون الغرض المالي أظهر هذه المبررات، ولكنه على أي حال ليس أخطرهما، أو هو على الأقل ليس كذلك بالنسبة لجميع الدول ولا في كل الأوقات. وقد يتعذر على من يتصدى لبحث هذه الظاهرة أن يردّها إلى أسباب محددة لا تعدوها، على أنه إذا لم يكن هناك مفر من ربط هذه الرقابة بغاية معينة، فإن هذه الغاية قد لا تخرج عن أن تكون جماع غايات الدولة نفسها. فقد اكتشفت الدول أن الرقابة الجمركية وسيلة ناجحة لحماية أمن المجتمع ووسيلة ناجحة لحصوله على موارد مالية لدفع عجلة تطوره، فجنحت إليها واختلف حظ كل منها في الأخذ بأسباب

١ - يوسف الغرياني: الضرائب الجمركية علماً وعملاً، الاسكندرية، ١٩٦٥م،

هذه الرقابة اختلافاً يرجع إلى مدى إحساسها بحاجة المجتمع في لحظة معينة إلى الحماية والتطور.

وعلى ذلك فقد تفرض الدولة الرقابة الجمركية بغية الحصول على مورد مالي تستعين به على مواجهة أعبائها، وفي هذه الحالة تكون الغاية الأصلية من فرض الرقابة الجمركية غاية مالية

ولكن الدولة قد تفرض الرقابة الجمركية لأسباب لا صلة بينها وبين هذا الاعتبار المالي، وإنما تلجأ إليها لتحقيق أغراض أخرى اقتصادية مختلفة، أو أغراض اجتماعية أو سياسية أو خلقية أو صحية، أو لاعتبارات تتعلق بمركز الدولة بين غيرها من الدول أو تتعلق بأمن الدولة ووجودها نفسه.

ففيما يختص بالأغراض الاقتصادية، نجد البلاد النامية على وجه الخصوص تسعى لتخليص اقتصادها من التخلف والتبعية، وتبذل ما في وسعها لاستغلال كل إمكاناتها، وبعث جميع طاقاتها، ولا غنى لها في مثل تلك المرحلة عن قدر من الحماية الجمركية يكفل لها تنمية صناعاتها الناشئة بما يكفل لها التطور في مأمن من الهزات والمفاجآت التي تصاحب الاعتماد على محصول زراعي أو منجمي واحد ويقيها خطر المنافسة الأجنبية حتى يتاح لصناعاتها الوليدة أن تقف على قدميها. وقد يعثور الخلل ميزان الدولة التجاري فتلجأ إلى فرض الرقابة الجمركية لكي تعيد له توازنه. كما أنها قد تفرض هذه الرقابة من قبيل الحفاظ على مواردها المحدودة فتقيم العراقيل أمام تصدير سلع معينة حتى تظل في متناول يد الشعب أو تقوم بدورها كمادة

أولية لازمة للصناعة المحلية . وقد أصبح الغرض الاقتصادي مقدماً على الغرض المالي في العصر الحالي . فحتى الصور التي تتخذ الحماية الجمركية فيها مظهر الضريبة الجمركية ، لم يعد الباعث الأساس على فرض هذه الضريبة هو الحصول على مورد مالي للخزانة ، وإنما أصبحت هذه الضريبة - شأنها شأن صور الرقابة الأخرى - وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة وحماية الصناعة الوطنية ودعمها طبقاً للاتجاهات الحديثة في الضرائب عامة .

كذلك فإن الاعتبار الاجتماعي ، بل والديني ، قد تقف وراء الرقابة الجمركية كما هو الحال عندما تفرض الدولة ضرائب جمركية باهظة على استيراد الخمر أو ورق اللعب ، تنفيراً للناس من الإقبال عليها ومحاربة للخمر والميسر ، أو أن تمنع الدولة استيرادها كلية كما هو شأن المملكة العربية السعودية والسودان فيما يختص بالخمر .

وقد تستهدف الدولة بالرقابة الجمركية أغراضاً سياسية أو عسكرية كما هو الشأن في حظر تصدير البضائع والمنتجات إلى دولة معادية وحظر استيرادها منها كموقف الدول العربية من إسرائيل .

وقد تكون الغاية خلقية كما هو الحال في منع إستيراد المطبوعات المنافية للآداب والأفلام السينمائية وشرائط الفيديو التي تخدش الحياء .

وقد تكون الغاية صحية كما هو الشأن في حظر استيراد المواد المخدرة أو السموم والسلع الفاسدة .

وقد تريد الدولة من وراء الرقابة حماية الثقة العامة وصيانة سمعة الدولة في الخارج كما هو متحقق في حظر استيراد العملات الأجنبية المزورة.

وقد تبغى الدولة المحافظة على ثرواتها فتمنع نزيف الذهب إلى الخارج وكذلك ما تملكه من كنوز وآثار، أو مواد استراتيجية حربية كاليورانيوم أو المحافظة على أسرار صناعاتها خاصة الصناعات الحربية.

وأخيراً قد تفرض الرقابة لاعتبارات تتعلق بأمن الدولة ذاتها والمحافظة على كيانها ووجودها. ذلك أن أهم أنواع التهريب غير الضريبي في وقتنا الحاضر هو تهريب الأسلحة والمواد الناسفة لداخلية البلاد لحساب معارضي نظام الحكم لتمكينهم من القيام باغتيالات أو تخريب أو القيام بثورة مسلحة ضد الحكم القائم، أو شن حرب حقيقية وغزو من الداخل لحساب وبمساعدة جهات أو دولة أجنبية معادية للنظام القائم تماماً كما حدث في السودان في أول يوليو عام ١٩٧٦م وكما يحدث حالياً في جهات عديدة من العالم.

هذا وقد تخدم الرقابة الجمركية في ذات الوقت أكثر من غرض مما تقدم وتحقق عدة غايات، بل إن هذا هو الوضع المألوف نظراً لتشابك مصالح الدولة وارتباط كل منها بالأخرى. وغني عن القول إن التهريب يهدد كافة المصالح القومية السالف ذكرها ويعرضها للخطر، وبعبارة أخرى يهدد الأمن القومي بالمعنى الشامل لأي بلد من البلاد.

صورة الرقابة الجمركية :

للرقابة ثلاث صور أشدها صرامة صورة المنع المطلق، وثانيتها صورة التقييد، أي تعليق دخول السلعة إلى البلاد أو خروجها منها على استيفاء اجراءات معينة تنظمها قوانين الإستيراد والتصدير أو غيرها من القوانين. أما الصورة الثالثة فهي إخضاع السلعة لضريبة جمركية تجبى عند دخولها إلى البلاد أو لدى خروجها منها.

واختيار الصورة الملائمة لتحقيق غرض معين مسألة يقدرها المشرع مستهدياً في ذلك بالسياسة العامة للدولة، فهو ينتقي من هذه الصور الثلاث ما يراه أدنى إلى تحقيق الغاية المرجوة. وليس ثمة ما يغفل يده عن استبدال صورة بأخرى إذا تغير الهدف الذي يسعى إليه أو الجمع بينها جميعاً إذا لزم الأمر.

ثانياً: سلطات قوات الأمن في مكافحة التهريب :

تدخل مكافحة التهريب بطبيعة الحال في اختصاص جهاز الشرطة صاحب الضبطية القضائية أساساً بما تشتمل عليه سلطة التحقيق والتحري والتفتيش وجمع الأدلة والضبط والقبض والحجز، ومن ورائه جهاز النيابة العامة وسلطات قضاة التحقيق. أما القوات التي يقتصر اختصاصها على مكافحة التهريب فهي قوات حرس الجمارك وقوات حرس السواحل وقوات حرس الحدود. ومن الممكن ضم هذه القوات الثلاث في إدارة واحدة، كما إنه من الممكن أيضاً أن يستقل كل نوع من هذه القوات بإدارة مستقلة على أن يتم التعاون

والتنسيق بينها. وفي بعض الحالات تتولى حراسة الجمارك في الموانئ والمطارات قوات خاصة يطلق عليها قوات حرس الموانئ، وتكون جزءاً من جهاز الشرطة كما هو الحال في مصر، وتتولى حراسة السواحل في داخل البحر عادة سفن خاصة تتبع مصلحة خفر السواحل التي تتبع وزارة الدفاع، وقد تكون تلك السفن تابعة للجمارك. وتتولى حراسة السواحل في البر جنود مخصصون لتلك المهمة يتبعون أيضاً مصلحة خفر السواحل التي تتبع وزارة الدفاع. أما الحدود البرية فيحرسها سلاح الحدود وهو سلاح من أسلحة الجيش وقد يتبع قوات حراسة الحدود البرية قوات الجمارك. وقد تتولى حراسة الحدود البحرية والبرية جميعاً بالإضافة إلى ما ذكرنا من القوات، طائرات قد تتبع الجمارك، أو تتبع وزارة الدفاع. وسترى أن قوات الجمارك في السودان قد تحولت أخيراً إلى قوات نظامية تحت القيادة العليا لرئيس الجمهورية وتخضع للقانون العسكري في حالة الطوارئ، وتصبح جزءاً من قوات الشعب المسلحة، وذلك بموجب قانون الجمارك السوداني الجديد لسنة ١٤٠٤هـ.

وتخضع جريمة التهريب - كقاعدة - لما تخضع له سائر الجرائم من أحكام إجرائية، غير أنه نظراً لما تتسم به جريمة التهريب من طبيعة خاصة، فقد ميزها المشرع في كافة التشريعات بأحكام إجرائية مستقلة فيها خروج على القواعد المقررة في قانون الإجراءات. ويبدو ذلك واضحاً من السلطات الواسعة التي منحها القانون لرجال الجمارك. وسنلجأ إلى ضرب الأمثال على هذه الحقيقة في التشريعين المصري والسوداني.

السلطات التي منحها القانون لرجال الجمارك :

أضفى القانون في مصر على موظفي الجمارك صفة مأموري الضبط القضائي في حدود اختصاصهم ، وخول وزير الخزانة سلطة تحديدهم بقرار منه . والراجح أن هذه الصفة لا تثبت لهؤلاء الموظفين إلا بالنسبة للجرائم التي نص عليها قانون الجمارك فحسب ، ويتمتع موظفو الجمارك بحكم صفتهم هذه بكل ما يمنحه قانون الإجراءات الجنائية لمأموري الضبط القضائي من سلطات ، بالإضافة إلى ما يقرره لهم قانون الجمارك من سلطات واسعة أخرى .

نطاق الرقابة الجمركية :

لكي تكون الإجراءات التي يتخذها رجال الجمارك صحيحة في القانون ، يجب عليهم أن يباشروها داخل الحدود المكانية التي بينها التشريع الجمركي . وتمتد هذه الحدود في مصر على طول خط الجمارك إلى مسافة معينة داخل البلاد يطلق عليها اسم (نطاق الرقابة الجمركية) . ويمتد نطاق الرقابة البحري من شواطئ البحار المحيطة بمصر إلى مسافة ثمانية عشر ميلاً بحرياً داخل هذه البحار أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير الخزانة وفقاً لمقتضيات الرقابة . وقد حدده وزير الخزانة بالقرار رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ م كالآتي :

أ - الحدود الشمالية : أربعة كيلومترات إلى الداخل من ساحل البحر الأبيض المتوسط ومن سواحل البحيرات الواقعة في شمال الدلتا (المنزلة - البرس - اوكو - مريوط)

ب - الحدود الجنوبية : جميع المنطقة الواقعة جنوبي مدينة الشلال وعلى امتداد خط عرض ٢٤° وبين الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان .

ج - الحدود الغربية : جميع منطقة الصحراء الغربية والممتدة من الحدود السياسية غرباً إلى الحدود الغربية للدلتا على طول الطريق الصحراوي من الاسكندرية إلى القاهرة ثم على امتداد الحدود الغربية لمحافظة الوجه القبلي حتى أسوان على امتداد مجرى النيل جنوباً حتى الحدود السياسية

د - الحدود الشرقية : (١) أربعة كيلومترات إلى الداخل من ضفة قناة السويس الغربية في المنطقة الممتدة من بورسعيد إلى السويس .
(٢) جميع منطقة سيناء . (٣) جميع منطقة الصحراء الشرقية الممتدة شرقاً على طول ساحل البحر الأحمر من جنوبي السويس إلى الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان ، وغرباً على حدود محافظات الوجه القبلي حتى أسوان ثم مجرى النيل جنوباً حتى الحدود السياسية .

ويحدد قانون الجمارك السوداني لسنة ١٤٠٤هـ في المادة ٢/ش النطاق الجمركي بأنه الجزء من الأرض أو من البحر الخاضع لرقابة وإجراءات جمركية خاصة وينقسم إلى (نطاق جمركي بحري) يشمل منطقة البحر الواقعة ما بين الشواطئ - ونهاية حدود المياه الإقليمية (ونطاق جمركي بري) ويشمل الأرض الواقعة ما بين الشواطئ أو الحدود من جهة أو أي خط داخلي من جهة أخرى على أن لا يقل عن خمسة كيلومترات (م ٢٩) .

والقاعدة أن سلطات رجال الجمارك لا تنبسط خارج هذه الحدود، ويطلب تبعاً لذلك كل إجراء يصدر عنهم خارج نطاق هذه الرقابة .

وخرج المشرع المصري على هذه القاعدة استثناءً فمد سلطات رجال الجمارك خارج نطاق الرقابة الجمركية في حالتين : الأولى خاصة بالسلع الممنوعة أو المحترقة، أي التي تحتكرها الدولة متى كان وجودها مخالفاً للقواعد المقررة، وذلك في جميع جهات البلاد، والثانية خاصة بالقوافل المارة في الصحراء ولو كانت تجتاز منطقة خارجة عن نطاق الرقابة، وذلك متى اشتبه في أنها تقوم بالتهريب (م ٢٨ و ٢٩).

وهناك حالة ثالثة قد تبدو في ظاهرها استثناء من القاعدة العامة، وهي تتعلق بالبضائع المهربة التي بدأت مطاردتها داخل نطاق الرقابة الجمركية ثم استمرت متابعتها خارج هذا النطاق (م ١/٣٩). ولكن هذه الحالة في حقيقة الأمر ليست إلا تطبيقاً لقاعدة عامة استقرت عليها أحكام النقض، وهي أنه متى وقعت الجريمة في دائرة معينة كان من حق مأمور الضبط الذي يختص بهذه الدائرة إجراء كل ما يخوله القانون إياه من أعمال التحقيق لتعقب المتهم في أي مكان والقبض عليه وتفتيشه ولو اقتضى الأمر أن يتم ذلك في غير الدائرة التي يعمل بها.

أما في التشريع السوداني فقد تكلمت المادة ١٨ من قانون الجمارك لسنة ١٤٠٤ هـ عن سلطة رجال الجمارك في تفتيش وسائل النقل الموجودة في مكان غير الميناء الجمركي فنصت على أنه يجوز لأي

ضابط جمارك أن يوقف أي وسيلة من وسائل النقل غير السفن وأن يفتشها على مسئولية مالكيها ونفقاته للتأكد مما تحمل بطريق غير مشروع من بضائع خاضعة للرسوم أو أي صادرات أو واردات ممنوعة أو مقيدة متى كانت لديه أسباب معقولة للاشتباه فيها .

ويمكن تجميع سلطات رجال الجمارك كالآتي :

أ - سلطات رجال الجمارك في مرحلة الاستدلال :

المهمة الأصلية لرجال الضبط هي البحث عن الجرائم والكشف عن مرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى . وتبدأ مهمة هؤلاء من حيث تنتهي مهمة رجال الضبط الإداري ، وهم الأشخاص الذين يلقي عليهم القانون درء الخطر والحيلولة دون وقوع الضرر . فرجال الجمارك باعتبارهم من مأموري الضبط القضائي يتولون البحث عما يكون قد وقع في حدود اختصاصهم من جرائم وعمن ارتكبيها ، وهذا البحث يلقي عليهم تبعات ويوجب منحهم سلطات . ومن السلطات التي قررها لهم قانون الجمارك في هذه المرحلة :

١ - سلطة المعاينة : فالقانون الجمركي يوجب تقديم بيان تفصيلي عن أية بضاعة قبل البدء في إتمام الإجراءات ولو كانت هذه البضاعة معفاة من الضرائب الجمركية . فإذا ما قدم البيان وتم تسجيله تولى رجال الجمارك معاينة البضاعة والتحقق من نوعها

وقيمتها ومنشئها ومن مطابقتها للبيان والمستندات المتعلقة به،
ولهم معاينة الطرود وفتحها إذا اقتضى الأمر بحضور ذوي
الشأن، وللجمرك في جميع الأحوال أن يعيد معاينة البضاعة ما
دامت تحت الرقابة (م ٥٣).

٢ - سلطة الإطلاع على الأوراق: لموظفي الجمارك الحق في الإطلاع
على الأوراق والمستندات والوثائق أيضاً كان نوعها، وذلك لدى
مؤسسات الملاحه والنقل وجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين
الذين لهم صلة بالعمليات الجمركية ويوجب القانون على ربانة
السفن وقادة الطائرات أن يقدموا لرجال الجمارك قوائم الشحن
الخاصة بما تحمله سفنهم أو طائراتهم من بضائع، ولهؤلاء حق
الاطلاع على هذه القوائم وعلى جميع المستندات المتعلقة
بالشحن.

ب - سلطات رجال الجمارك التي تدخل في نطاق التحقيق:

يمنح قانون الإجراءات الجنائية مأموري الضبط القضائي على
سبيل الاستثناء سلطات تدخل بطبيعتها ضمن أعمال التحقيق،
وكان الأصل أن تنفرد النيابة العامة بهذه السلطات لما لها من خطر.
فهي تمس الحرية الشخصية وحرية المسكن وحرمة الملكية وللتوفيق
بين مقتضيات المصلحة العامة من جهة، واحترام هذه الحقوق من
جهة أخرى، أحاط القانون تلك السلطات بسياج من القيود.
وتتمثل هذه السلطات في التفتيش والقبض والضبط. وقد تغاضى
قانون الجمارك عن كثير من القيود التي نص عليها قانون الإجراءات

الجنائية، وخول رجال الجمارك سلطات واسعة بالنسبة لإجراءات التفتيش والقبض والضبط تكاد تبدو حريات الأفراد معها مهددة. والواقع أن اعتبارات عليا تتعلق بمصالح الدولة الأساسية هي التي حملت الشارع على سلوك هذا الطريق الوعر، فلم تكن أمامه مندوحة من تغليب المصلحة العامة على الحقوق الفردية والانتقاص من الضمانات التي يكفلها القانون العام، رعاية لمصلحة يراها أعز وأسمى. ولا يعتبر التشريع المصري أو السوداني بدعاً في هذا الصدد، ففي مختلف التشريعات التي تفرض قيوداً جمركية - وتكاد هذه القيود أن تكون لازمة عامة لدى جميع الدول - فينتقص القانون الجمركي في حدود متفاوتة من ضمانات الأفراد التي تكفلها لهم قوانين الإجراءات الجنائية، وذلك لكي تكون الرقابة الجمركية أجدى وأفضل.

أحكام التفتيش في قانون الجمارك:

١ - التفتيش في داخل الدائرة الجمركية وما في حكمها: يقضي قانون الجمارك المصري (م ٢٦) بأن لموظفي الجمارك الحق في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك. وواضح من هذه العبارة أن التفتيش الذي أشير إليه فيها يتم في منطقة أضيق مجالاً من نطاق الرقابة الجمركية، وهذه المنطقة هي الدائرة الجمركية، والأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك والمقصود بها المناطق الحرة ومخازن الاستيداع العمومية.

والدائرة الجمركية هي النطاق الذي يحدده وزير الخزانة في كل ميناء بحري أو ميناء جوي يوجد فيه مكتب للجمارك يرخص فيه بإتمام كل الإجراءات الجمركية أو بعضها، وكذلك أي مكان آخر يحدده وزير الخزانة لإتمام هذه الإجراءات فيه. ويعرف قانون الجمارك السوداني في مادته الثانية (الحظيرة الجمركية) بأنها أي مكان في ميناء جمركي أو محطة جمركية أو مطار جمركي يحدده الأمين العام للجمارك لإيداع البضائع لفحصها إلى أن تدفع الرسوم المستحقة عليها.

وبيان الحدود المكانية لهذا النوع من التفتيش على أكبر جانب من الأهمية، لأن سلطات رجال الجمارك بالنسبة له تكاد لا تخضع لقيود. فهذا التفتيش يرد على الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل بغير تمييز، بل ليس هناك ظرف خارجي يرتهن به التفتيش كالشبهة القوية في التهريب على الأقل كما هو الحال في غيره من الصور التي نظمها قانون الجمارك.

٢ - التفتيش داخل نطاق الرقابة الجمركية :

أ - تفتيش السفن: لموظفي الجمارك حق الصعود إلى السفن داخل نطاق الرقابة الجمركية لتفتيشها، سواء كانت قد اجتازت حدود الدائرة الجمركية أم كانت لا تزال خارجها. ولكن داخل الرقابة الجمركية، فالأمر بالنسبة للسفن لا يختلف، وحق تفتيشها قائم لرجال الجمارك دون تقيد بوجود شبهة قوية في التهريب. ولعل

طبيعة السفينة وسهولة اتصالها ببعض القوارب في المياه الإقليمية قبل أن تدخل الدائرة الجمركية واحتمال إقدامها على ارتكاب عمل من أعمال التهريب، كان من بين الأسباب التي دعت الشارع إلى إخضاع السفن لسلطة التفتيش غير المقيّد بمجرد دخولها نطاق الرقابة (م ٢٧) من القانون الجمركي المصري .

وينص قانون الجمارك السوداني لسنة ١٤٠٤هـ في المادة ١٤ على أنه يجوز لضابط الجمارك أو أي شخص آخر يفوضه الأمين العام للجمارك أو أي شخص يعمل بمقتضى تفويض إذا كان مسئولاً في أي سفينة أو طائرة تحمل الشارات الصحيحة المميزة أو ترفع علم الجمارك، أن يطارد أي سفينة داخل مياه السودان الإقليمية أو على أي طريق مائي داخل السودان إذا لم تتوقف متى أعطيت لها إشارة أو طلب منها ذلك بالطريقة القانونية . ويجوز له بعد أن يطلق النار كإنداز أن يطلق النار على تلك السفينة لإجبارها على التوقف .

وتنص المادة ١٥ من نفس قانون الجمارك السوداني على أنه يجوز لأي ضابط جمارك أو أي شخص يفوضه أمين عام الجمارك أن يطلب من ربان أية سفينة تتردد على المياه الإقليمية السودانية أن تغادرها، فإذا لم ترحل تلك السفينة في الحال فيجوز له أن يصعد إليها ويقتادها إلى الميناء ويفتشها .

ويجوز لضابط الجمارك المسئول أن يستجوب جميع الأشخاص الموجودين على ظهر السفينة التي أحضرت إلى الميناء على الوجه المتقدم ويجب على كل منهم الإجابة على ما يوجه إليه من أسئلة

بشأن السفينة وحمولتها وبحارتها ومخازنها ورحلتها، وأن يبرز
المستندات المتعلقة بالسفينة وحمولتها.

ب - تفتيش الأماكن والمحلات: لموظفي الجمارك في حالة وجود
شبهة قوية في التهريب، الحق في تفتيش الأماكن والمحلات
داخل نطاق الرقابة للبحث عن البضائع المهربة (م ٢٨/٢) من
القانون الجمركي المصري، ويستوي أن تكون هذه الأماكن
محلات عامة أو مساكن معدة للسكنى أو أماكن ملحقة بها. غير
أن التفتيش هنا لا يصح قانوناً إلا إذا قامت شبهة قوية في
التهريب. والشبهة القوية في هذا المقام حالة ذهنية تقوم بنفس
المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول
بقيام مظنة التهريب. ولا يكفي في هذا الشأن مجرد الشك في
وقوع التهريب، وإنما ينبغي أن يكون هذا الشك على درجة من
الجسامة تجعل احتمال وقوع التهريب أكثر رجحاناً من احتمال
نقيضه والواقع أن الشبهة القوية وإن كانت حالة ذهنية تقوم
بنفس رجل الجمارك، إلا أنه ينبغي أن يستمد أصلها من وقائع
خارجية حتى يصبح في العقل القول بقيام مظنة التهريب.
ولحكمة الموضوع القول الفصل فيما إذا كانت الأسباب التي
أدت إلى تسرب الشك في نفس موظف الجمارك تصلح أو لا
تصلح لكي تكون شبهة قوية تسوغ إجراء التفتيش.

وتطبيقاً لذلك ففي قانون الجمارك السوداني تتحدث المادة
٢٢ عن تفتيش ضباط الجمارك للمباني والأمكنة للبحث عن
البضائع المهربة فتص على أنه يجوز لأي ضابط جمارك مفوض

من أمين عام الجمارك أو حارس مفوض أن يدخل ويفتش في أي وقت، دون أمر تفتيش أية مبانٍ أو أماكن إذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوجود بضائع مهربة أو ممنوعة فيها، فيجوز له حجز ما يجده من تلك البضائع ونقلها، على أنه لا يجوز دخول أو تفتيش أي مسكن ما لم يحصل ضابط الجمارك مقدماً على أمر بذلك من القاضي المختص .

ويجوز لضابط الجمارك أو الحارس عند حدوث مقاومة أن يكسر ويفتح أي باب ويزيل أي مانع آخر أو عائق يحول دون الدخول أو دون تفتيش البضاعة أو حجزها .

٣ - التفتيش خارج نطاق الرقابة الجمركية :

لموظفي الجمارك سلطة تفتيش القوافل المارة في الصحراء عند الاشتباه في مخالفتها لأحكام القانون الجمركي المصري (م ٢٩/٢) . وينبسط القانون هنا على كل أجزاء الصحراء، سواء كانت واقعة ضمن نطاق الرقابة الجمركية أو خارجة عنه . ويقصد بالقوافل المسافرين ووسائل النقل والأمتعة . ويلزم لصحة التفتيش في الصحراء أن تقوم في نفس موظف الجمارك شبهة في مخالفة القانون .

وفي قانون الجمارك السوداني تتكلم المادة ١٨ عن تفتيش وسائل النقل الموجودة في مكان الميناء الجمركي فتتص على أنه يجوز لأي ضابط جمارك أن يوقف أية وسيلة من وسائل النقل غير السفن وأن يفتشها على مسئولية مالكيها ونفقته للتأكد مما إذا كانت تحمل بطريق

غير مشروع بضائع خاضعة للرسوم أو أي صادرات أو واردات ممنوعة أو مقيدة متى كانت لديه أسباب معقولة للاشتباه فيها. ويجب على الشخص المسئول عن وسيلة النقل المذكورة أن يوقفها وأن يسمح بإجراء التفتيش عندما يطلب منه ذلك أي ضابط جمارك.

كذلك تتكلم المادة (٢٠١/أ) من نفس قانون الجمارك السوداني عن مكافحة التهريب بواسطة رجال الأمن، فنصت على أنه يجوز لأي جندي من قوات الشعب المسلحة أو القوات النظامية الأخرى أن يتخذ كافة التدابير لمنع نقل أي بضائع عبر الحدود السودانية لداخل البلاد أو خارجها بأي طريق لا يمر بالنقاط أو المحطات الجمركية. كما يجوز له بغرض تنفيذ أي اعتقال أن يطلق النار على أي حيوان أو وسيلة نقل مستعملة في أعمال التهريب أو يشتبه لأسباب معقولة في أنها مستعملة في ذلك على أنه يجب أن تتخذ أولاً جميع التدابير المعنية لتنفيذ الاعتقال دون إطلاق النار

أحكام الضبط والقبض في قوانين الجمارك:

الضبط قد يكون من إجراءات الاستدلال، وقد يكون من أعمال التحقيق. ويكون من إجراءات الاستدلال إذا كان محله شيئاً مما استعمل في ارتكاب الجريمة أو مما نتج عنها أو مما وقعت عليه بشرط أن يتم الضبط خارج المنازل والأشخاص، كأن تكون هذه الأشياء موجودة في الطرق العامة والمزارع ونحوها^(١) ومن قبيل ذلك في

١ - الدكتور محمود مصطفى: شرح قانون الإجراءات الجنائية، القاهرة،

١٩٦٠م، ص: ١٦٩

التهريب الجمركي ما نصت عليه المادة (١/٢٨) من قانون الجمارك المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م من أن لموظفي الجمارك الحق في ضبط البضائع الممنوعة أو المحتكرة متى كان وجودها مخالفاً للقواعد المقررة وذلك في جميع جهات الجمهورية وقد يكون الضبط من أعمال التحقيق إذا كان ثمرة من ثمار التفتيش، وفي هذه الحالة يخضع لكل ما يخضع له التفتيش من أحكام. وأما القبض فإنه في كل الأحوال من أعمال التحقيق. وقد تكلمت المادة ٢٦ من قانون الجمارك السوداني عن سلطة القبض التي أعطيت لمن يقوم بتنفيذ قانون الجمارك باعتباره من أعمال التحقيق، فنصت على أنه يجوز لأي قاض أو وكيل نيابة أو ضابط شرطة أو ضابط أو حارس جمارك أن يقبض على أي شخص دون أمر قبض إذا كان لأي منهم أسباب معقولة للاعتقاد بأن ذلك الشخص قد ارتكب أيًا من الجرائم الآتية أو شرع في ارتكابها أو كانت له علاقة بارتكابها:

أ - التهريب

ب - نقل بضائع مهربة أو حيازتها أو بيعها أو السمسرة فيها بغير وجه مشروع.

ويجب إحضار الشخص الذي يقبض عليه في هذه الحالة أمام كبير ضباط الجمارك أو القاضي أو وكيل النيابة فوراً، ما لم يكن القبض قد تم بواسطة قاض.

ويجب على كبير ضباط الجمارك أو وكيل النيابة أو القاضي الذي أحضر أمامه الشخص المقبوض عليه أن يدون بعد التحقق إسم ذلك

الشخص وعنوانه وأسباب القبض عليه والظروف التي تم فيها ذلك القبض ، فإذا اقتنع بأنه لا توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأن المقبوض عليه قد ارتكب شيئاً مما سبق ذكره ، فيجب عليه إخلاء سبيله دون أن يؤثر ذلك على أي دعوى أو إجراءات قد تتخذ ضده في المستقبل . أما إذا اقتنع بوجود أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن المقبوض عليه قد ارتكب شيئاً مما ذكر فيجوز له أن يجري تسوية للمخالفة وفقاً للمادة ٢٠٤ إذا كان لديه تفويض بذلك أو أن يرسله تحت الحراسة إلى قاضي الجنايات .

والضبط في قانون الجمارك ينصب على المواد المهربة وعلى الأدوات والمواد التي استعملت في التهريب ، وعلى وسائل النقل التي استخدمت في ذلك ، آلية كانت هذه الوسائل أو غير آلية . (المواد ٢٧ و٢٨ و٢٩ من قانون الجمارك المصري) .

وليس في قانون الجمارك أحكام خاصة بالضبط تتميز عن الأحكام العامة ، وإذا كانت دائرته في التهريب تبدو أكثر اتساعاً ، فإنما يرجع ذلك إلى ارتباطه الوثيق بالتفتيش ، وقد رأينا المشرع الجمركي يحل موظفي الجمارك من كثير من قيوده .

وقد ثار نقاش في مصر قبل صدور القانون الجديد حول مدى شرعية الضبط الذي يتم خارج نطاق الرقابة الجمركية فذهبت بعض الأحكام إلى أن هذا الضبط يعد باطلاً إستناداً إلى أن القاعدة العامة هي حرية تنقل البضائع خارج نطاق الرقابة ، وأنه لا يستثنى من ذلك إلا البضائع المطاردة والبضائع المنوعة والمحتركة . وذهب

رأي آخر إلى أن تداول البضائع خارج نطاق الرقابة لا يتمتع بالحرية إذا لم يسبقه دفع الضرائب الجمركية ومباشرة الإجراءات الجمركية الواجبة ويرى أصحاب هذا الرأي أن الأخذ بالرأي الأول يؤدي إلى نتيجة شاذة تحتم رفضه، فهو يسمح بعقاب من يضبط داخل نطاق الرقابة، أما من يتمكن من تهريب البضائع خارج هذا النطاق فإنه يفلت من العقاب تماماً. (١)

ولا شك في صحة الضبط الذي يقع خارج نطاق الرقابة متى روعيت فيه الأحكام العامة في القانون، وإذا كان قانون الجمارك لم يتعرض لهذا الضبط، فذلك لا يعني امتناعه، وإنما يدل على خضوعه لما يخضع له الضبط من قواعد عامة نظمها قانون الإجراءات. فالمسألة ليست شرعية أو عدم شرعية هذا الضبط في ذاته، وإنما مدى سلامة هذا الضبط إذا أجراه أحد موظفي الجمارك خارج نطاق الرقابة

والرأي الصحيح أن هذا الضبط يقع باطلاً إذا لم تكن البضاعة المضبوطة قد بدأت مطاردتها داخل نطاق الرقابة أو لم تكن من البضائع الممنوعة ولا المحتكرة، لأن من قام بالضبط في هذه الحالة يكون غير مختص بإجرائه، فمأمور الضبط القضائي خارج دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما إذ يعد فرداً عادياً، وتلك هي

١ - عبدالرحمن فريد: قانون التهريب الجديد، الاسكندرية ١٩٥٦م، ص: ٢٥٦، وانظر أيضاً الدكتور أحمد فتحي سرور: الجرائم الضريبية والنقدية.

القاهرة ١٩٦٠م، ص: ٢٨٣

القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض في حكم لها بأنه إذا كان الثابت أن المنزل الذي حصل تفتيشه خارج نطاق الرقابة، فإنه لا يكون لرجال خفر السواحل الذين قاموا بالتفتيش أية صفة في إجراءاته ولا في اتخاذ إجراء من إجراءات التحقيق (نقض ٢٤/١١/١٩٥١م، مجموعة القواعد ج١، صفحة ٤١٦، رقم ١٩٥).

كذلك يخضع القبض في جريمة التهريب الجمركي - كقاعدة - للأحكام العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات، وذلك لا يمنع من خضوعه لبعض الأحكام الخاصة، من ذلك ما نصت عليه المادة ٣/٢٩ من قانون الجمارك المصري التي تعطي لموظفي الجمارك الحق في القبض على القافلة التي تمر بالصحراء إذا اشتبهوا في أنها تقوم بالتهريب.

تحويل قوات الجمارك في السودان إلى قوات نظامية :

تحولت قوات الجمارك في السودان إلى قوات نظامية مثل قوات الشرطة وقوات السجون، ومن الممكن أيضاً أن تكون جزءاً من القوات المسلحة عند إعلان حالة الطوارئ. وقد تم ذلك مؤخراً بمقتضى قانون الجمارك الجديد لسنة ١٤٠٤هـ (المواد ٥ - ١١) فقد نص القانون على أن قوات الجمارك تعد قوات نظامية تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية بعد التشاور مع مجلس الدفاع الوطني ويكون لها علم خاص وتميز السفى التابعة لها بذلك العلم، وتخضع قيادياً

لرئيس الجمهورية وإدارياً وفتياً لوزير المالية والتخطيط الاقتصادي .
ونص القانون على أن قوات الجمارك تتكون من ضباط الجمارك
وحراس الجمارك إلى جانب أية قوات إضافية يكونها رئيس
الجمهورية وتنقسم قوات الجمارك إدارياً وفتياً لوحدة مركزية
وحدات إقليمية ووحدة العاصمة القومية .

وعلى ذلك فبينما أصبحت قوات الجمارك في السودان قوات
نظامية تحت القيادة العليا لرئيس الجمهورية ، وهو القائد الأعلى
لقوات الجمارك ، فإن العلاقة بين الجمارك والمالية هو الوزير الذي
تتبع له كل المسائل الفنية والمالية . ونص القانون على أنه عند إعلان
حالة الطوارئ تخضع كل قوات الجمارك للقانون العسكري ،
ولرئيس الجمهورية الحق حينئذ في دمجها مع قوات الشعب المسلحة .

ولا شك أن الأسباب التي دعت إلى تحويلها إلى قوات نظامية
هي أن الجمارك في كل بلد لا بد أن تتوفر فيها الانضباط والأخلاق
الحميدة وحسن الأداء والأمانة . ويرى المسؤولون في السودان أن
الضوابط العسكرية ستكون مفيدة من حيث القدرة على محاسبة قوات
الجمارك بالسرعة المطلوبة بجانب أن عملها كقوة نظامية يمنحها حق
القبض والتفتيش ومحاربة التهريب بكل أنواعه والمراقبة خارج حظيرة
الجمارك وفي الحدود والتحقيق والتحريري في بعض القضايا . وأيضاً في
تحويلها لقوة نظامية حماية لها فقد اجتازت إدارة الجمارك (سابقاً) بهذا
التحويل مشكلات جمة كانت تواجهها بكونها جزءاً من الخدمة المدنية
تواجه من المهام ما يتطلب انضباط وسلطة القوة النظامية . وترى

سلطات السودان أن الجمارك بتكوينها ووضعها الجديد ستكون قادرة على تحمل الأعباء والمهام الكبيرة المناطة بها، وأن تنفذ بدقة عسكرية أحكام القانون حتى لا تضيع عوائد الجمارك وحتى تتصدى بكفاءة لتهريب البضائع والأشخاص عبر الحدود.

ثالثاً: عقوبات التهريب:

سنبحث هذه العقوبات في التشريع المصري ثم في التشريع السوداني كما يلي:

القواعد التشريعية التي تحكم التهريب في مصر:

يعد قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م، أهم مصادر التجريم في هذا الشأن. غير أنه فضلاً عن هذا القانون توجد قوانين أخرى تعالج حالات خاصة من التهريب قدر المشرع أنها على درجة من الخطورة تبرر إفرادها بمعاملة خاصة. وتتصدى قانون العقوبات لتنظيم هذه الحالات، أما البعض الآخر فتناولته تشريعات خاصة

وإلى جانب قوانين التجريم توجد قوانين أخرى ترتبط بالتهريب برباط وثيق، وهي القوانين الخاصة بالضرائب الجمركية، وكذلك قوانين الاستيراد والتصدير وتعد دراسة هذه التشريعات جزءاً متمماً لدراسة التهريب.

وعلى هذا تجتمع لدينا مجموعتان من القوانين: الأولى هي قوانين التجريم الجمركي، والثانية هي القوانين المكملة لها وسوف نعرض في عجالة لكل من المجموعتين:

أولاً : قوانين التجريم :

أ - حالات التهريب التي تضمنها قانون العقوبات : أكد قانون العقوبات على النص على صور خاصة من التهريب، منها ما يعد جنائية، ومنها ما يعد جنحة وتتشرك هذه الصور فيما بينها في أن المشرع لم يكتف فيها بالعقوبات العادية المقررة لجريمة التهريب، لأنها عقوبة هينة ليس من حسن السياسة الاكتفاء بها نظراً لما تنطوي عليه الجريمة في هذه الحالات من خطر يفوق ما ينجم عن التهريب الجرمي العادي .

ومن هذه النصوص في هذا الشأن في قانون العقوبات ما يلي :

١ - المادة ٧٩ التي تحظر القيام في زمن الحرب بتصدير بضائع أو منتجات أو غير ذلك من المواد إلى بلد معاد، أو استيراد شيء من ذلك، وتعاقب على مخالفة هذا الحظر بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة تعادل خمسة أمثال قيمة الأشياء المصدرة أو المستوردة، على ألا تقل الغرامة عن ألف جنيه

٢ - المادة ١٠٢ / ١ التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك .

٣ - المادة ٢٠٣ التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدخل إلى البلاد أو أخرج منها عملة مقلدة أو مزيفة أو مزورة . وتبميز المادة ٢٠٤ الحكم على الجاني بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا ترتب على فعله هبوط سعر العملة المصرية أو سندات الحكومة أو زعزعة الائتمان في الأسواق الداخلية أو الخارجية

٤ - المادة ٢٠٦ التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من أدخل إلى البلاد أختاماً أو وثائق - بيئتها المادة على سبيل الحصر - متى كانت مقلدة أو مزورة وكان الجاني على علم بذلك .

٥ - المادة ١٧٨ التي تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ولغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى العقوبتين كل من استورد أو صدر مطبوعات أو مخطوطات أو غير ذلك من الأشياء المنافية للأداب العامة .

٦ - المادة ١٧٨ مكرراً (ثالثاً) التي تعاقب من يستورد أو يصدر صوراً من شأنها الإساءة إلى سمعة البلاد، بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ب - حالات التهريب التي تضمنتها قوانين خاصة : أصدر المشرع في مصر قوانين متعددة عاقب فيها على تهريب سلع معينة، وجعل لهذا التهريب عقوبات مختلفة ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم هذه التشريعات :

١ - القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧م الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والقوانين المعدلة والمكملة له : ويمقتضى هذه التشريعات حظر استيراد وتصدير أوراق النقد المصري والأجنبي على اختلاف أنواعها، وكذلك القراطيس المالية والكوبونات وغير ذلك من القيم المنقولة أياً ما كانت العملة المقومة بها إلا بالشروط والأوضاع التي يعينها وزير الاقتصاد بقرار منه، كما منع تصدير

سبائك المعادن الثمينة والمصوغات والأحجار الكريمة بغير ترخيص سابق من السلطة المختصة. وعاقبت هذه التشريعات على مخالفة ذلك بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة تعادل ضعف المبالغ التي رفعت الدعوى الجنائية بسببها بشرط ألا تقل عن مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

٢ - القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٤م في شأن الأسلحة والذخائر: وتعاقب المادة ٢٨ منه كل من يستورد أسلحة نارية مما نص عليه في الجدول رقم ٢ الملحق به بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

٣ - القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها، والذي يعاقب بعقوبة الجنائية على جلب أو تصدير المواد المخدرة وبعقوبة الجنحة على جلب أو تصدير المواد غير المخدرة التي يخضعها القانون لبعض قيود الجواهر المخدرة.

٤ - القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤م بشأن تهريب التبغ: نصت المادة الثالثة منه على عقاب كل من يهرب التبغ أو يشرع في ذلك بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويحكم على الجاني فضلاً عن ذلك بتعويض حدد النص طريقة احتسابه، وتصادر المواد موضوع التهريب وجوباً، فإذا لم تضبط حكم بما يعادل مثلي قيمتها.

ثانياً: القوانين المكملة :

يشترط لوقوع التهريب الجمركي أن يكون محله بضاعة تستحق عليها ضريبة جمركية، أو بضاعة يمنع القانون استيرادها أو تصديرها. ويقتضي التحقق من هذا الشرط الرجوع إلى القوانين التي تحدد الضرائب الجمركية على السلع الواردة والصادرة وإلى القوانين التي تنظم شئون الاستيراد والتصدير

أ - التشريعات التي تحدد الضرائب الجمركية :

تحدد الضرائب الجمركية عادة (التعريف الجمركية)، والقاعدة العامة في التشريعات هي خضوع البضائع القادمة من الخارج بضريبة الوارد، أما البضائع التي تغادر البلاد فلا تخضع للضرائب الجمركية وذلك كله ما لم ينص القانون على خلافه. والضرائب الجمركية الأصلية تتكون عادة من رسم الوارد والرسم القيمي والقيمي الإضافي وعوائد الرصيف بالنسبة للواردات، ومن رسم الصادر إن وجد وعوائد الرصيف بالنسبة للصادرات. وقد صدرت التعريف الجمركية في مصر بقرار من رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٦١م.

ب - التشريعات الخاصة بالتصدير والاستيراد :

نظمت أحكام التصدير بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩م وخولت المادة الأولى منه لوزير الاقتصاد أن يحظر أو يقيد تصدير

المنتجات إلى الخارج أو يفرض الرقابة عليها. وبهذا النص يكون الأصل العام في التصدير هو الإباحة مالم يصدر وزير الاقتصاد قراراً بحظره أو تقييده بالنسبة لسلع معينة.

أما بالنسبة للاستيراد فإن الأمر يختلف، إذ تنص المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ على حظر استيراد السلع قبل الحصول على ترخيص بذلك من وزير الاقتصاد، وبهذا النص انعكست الآية، فصار الاستثناء في التصدير هو القاعدة في الاستيراد والعكس صحيح. والحكمة في ذلك واضحة فحظر الاستيراد أو تقييده قد يكون ضرورة تملحها اعتبارات تتعلق بسياسة التصنيع والبناء التي تتبعها الدولة وما يترتب عليها من وجوب توجيه العملات الأجنبية توجيهاً يتفق مع الخطة الاقتصادية المرسومة فضلاً عن محاولة المحافظة على بقاء الميزان التجاري وميزان المدفوعات في صالح الدولة بقدر الإمكان.

عقوبات التهريب الجمركي :

تختلف التشريعات فيما بينها في تحديد نوع العقوبة لهذه الجريمة فمنها طائفة تجعل الغرامة وحدها هي العقوبة العادية للتهريب، ولا تلجأ إلى العقوبة المقيدة للحرية إلا حيث يوجد ظرف من الظروف المشددة. ومن هذه التشريعات التشريع السويسري والنمساوي واليوناني والبرتغالي والإيطالي. وأهم الظروف المشددة التي نصت عليها التشريعات حمل السلاح والتزوير والرشوة ووقوع الجريمة من

شخص ينتمي إلى عصابة ألفت القيام بعمليات التهريب أو من موظف عام أو من ربان السفينة أو أحد أفراد الطاقم أو من مالك السفينة أو الطائرة، والعود للتهريب.

ومن التشريعات ما تجعل العقوبة المقيدة للحرية هي العقوبة العادية للتهريب الجمركي، وقد تضيف إليها عقوبة الغرامة. وفي هذه الحالة قد يكون الحكم بها وجوباً وقد تترك للقاضي حرية اختيار إحدى العقوبتين أو الجمع بينهما. ومن هذه التشريعات التشريع الأرجنتيني والكولومبي والفرنزويلي والبلجيكي والفرنسي.^(١)

وفي مصر لم تكن اللائحة الجمركية القديمة الصادرة في عام ١٨٤٤م ترى التهريب الجمركي جريمة، حتى صدر قانون التهريب الجمركي في سنة ١٩٥٥م ورفع إلى مصاف الجرائم، ثم قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣م فأقر هذا الاتجاه ونص على عقوبتي الحبس والغرامة، فضلاً عن المصادرة. وليس في قانون الجمارك سوى ظرف مشدد واحد هو ظرف العود.

والمصادرة في القانون الجمركي المصري نوعان: نوع وجوبي يلزم القضاء به وينصب على المادة موضوع التهريب، سواء كانت هذه المادة مما يبيح القانون تداوله أو مما يحظر حيازته، وسواء كانت هذه المادة مملوكة للجاني أو لشخص آخر سواه، ولو كان هذا الأخير حسن النية.

١ - الدكتور عوض: قانون العقوبات الخاص، مرجع سابق، ص: ١٩٧

أما النوع الثاني من المصادرة، فإنه جوازي يرد على أدوات التهريب ووسائل النقل التي استخدمها الجاني، سواء كانت هذه الأدوات والوسائل مملوكة له أو لغيره، بشرط أن يكون هذا الغير سعى النية، وسواء كانت معدة للتهريب أصلاً أو لم تكن معدة له، ولكنها استخدمت فيه. ولم يستثن القانون من هذا الحكم إلا السفن والطائرات، إذ نص على أنه لا تجوز مصادرتها إلا إذا كانت قد أُعدت أو أُجرت فعلاً لكي تستخدم في التهريب. وهذا يعني أنه إذا استخدمت السفينة أو الطائرة في التهريب دون أن يكون ذلك مراعى عند تمكين المهرب من استعمالها، فإنه لا يجوز الحكم بمصادرتها.

عقوبات التهريب في التشريع السوداني:

تهدف عقوبات التهريب في التشريع السوداني إلى الردع بما تشتمل عليه من عقوبات بدنية منها الحبس والأشغال الشاقة وأيضاً الجلد بعد تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، كما تهدف أيضاً هذه العقوبات إلى رد حقوق الدولة أضعافاً مضاعفة لقيمة الرسوم والبضائع في شكل غرامات. وتهدف أيضاً إلى تجريد محترفي التهريب من كافة أموالهم فهي أموال مستخدمة في تدمير المجتمع والدولة. فيجب أن تنزع للصالح العام. وينطبق ذلك أيضاً على المحرضين والمساعدين بما يليق بحجم إجرامهم. لذلك فإن العقوبات التي توقع على مرتكبي التهريب سواء كانت عقوبات مالية أو بدنية، يجب أن تقترن بالمصادرة والاستيلاء دائماً والتجريد من كافة الأموال في أحوال

معينة. كما أن المصادرة تشمل البضائع المهربة كما تشمل أيضاً وسائل النقل المستخدمة في التهريب.

وقد عالج التشريع السوداني عقوبات التهريب في الباب الحادي عشر من قانون الجمارك لسنة ١٤٠٤هـ في المواد ١٨٢ - ٢٠٣ وتكلم عن المصادرة والاستيلاء والتجريد والجرائم والعقوبات. وفيما يلي شرح لهذه الأحكام، فتكلم عن عقوبات التهريب، ثم المصادرة والاستيلاء، ثم العقوبات المغلظة في حالة الظروف المشددة:

أولاً: عقوبات التهريب:

تنص المادة ١٩٣ على أنه يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه أو السجن مدة لا تزيد على خمس سنوات، وفي حالة البضائع المنوعة أو المقيدة، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات أو بالغرامة بما لا يتجاوز خمسة آلاف جنيه أو بالعقوبتين معاً من يرتكب جريمة التهريب وما في حكمها، مع ملاحظة ما نصت عليه المادة ١٩٩ من أنه إذا كانت أي غرامة منصوص عليها بمقتضى هذا القانون أقل من ثلاثة أمثال قيمة البضاعة التي ارتكبت بشأنها الجريمة زائداً ثلاثة أمثال الرسم المقرر على تلك البضائع، فيجب أن يكون الحد الأقصى للغرامة ثلاثة أمثال تلك البضائع زائداً ثلاثة أمثال الرسم المقرر عليها. كذلك ما نصت عليه المادة ٢٠٠ من أنه يجب أن تكون جميع العقوبات بالإضافة إلى أية مصادرة. ويعتبر مرتكباً لجريمة التهريب وما في حكمها من الجرائم المماثلة، ومن ثم مستحقاً للعقوبات السابقة:

١ - من يقوم بتهريب أي بضائع حتى لو تم التصرف فيها أو إبادتها أو

يتعامل في بضائع مهربة أو يسمر فيها مع علمه بذلك، أو توجد في حيازته بدون عذر شرعي بضائع مهربة وكذلك ربان السفينة أو قائد وسيلة النقل أو مالكيها إذا استعملها في التهريب.

٢ - من يرتكب جرائم جمركية أخرى كالتهرب من دفع الرسوم الجمركية المستحقة أو يقدم إقراراً كاذباً، أو يقوم بتغيير أي مستند أو وثيقة أو فاتورة أو يرتكب أي نوع من أنواع التزوير للفتاير والوثائق لتضليل السلطات الجمركية والتهرب من دفع كامل الرسوم المستحقة

ثانياً: المصادرة والاستيلاء:

بالإضافة إلى العقوبات السابقة، يقضي قانون الجمارك السوداني في المادتين ١٨٢ و ١٨٣ بمصادرة البضائع موضوع التهريب، وكذلك وسائل النقل التي استخدمت في التهريب. وتكلمت المادة ٢٣٨ عن واجبات حكام الأقاليم وأيلولة الأموال المصادرة، فنصت أنه على حكام الأقاليم ومعتمد العاصمة القومية، توفير كافة أنواع الحماية والمساعدة لضباط الجمارك والحراس في مكافحة التهريب، وتتبع البضائع المهربة ووسائل النقل المشتركة في التهريب، وكذلك لقوات الأمن المشتركة في عمليات مكافحة المذكورة. ونصت على أنه ما لم يوجه رئيس الجمهورية بغير ذلك تؤول ٥٠٪ من الأموال المصادرة لصالح خزينة الإقليم الذي تمت فيه المصادرة.

مصادرة البضائع:

تنص المادة ١٨٣ على أنه مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٨

السابق ذكرها، والتي تقضي بأيلولة ٥٠٪ من الأموال المصادرة لصالح خزانة الإقليم الذي تمت فيه المصادرة، تصدر لصالح قوات الجمارك:

١ - البضائع المهربة

٢ - البضائع الممنوعة أو المقيدة أو المستوردة بالمخالفة لأي منع أو قيد بشأنها.

٣ - البضائع الخاضعة لرسوم جمركية والموجودة في إحدى وسائل النقل في أي مكان بطريقة غير مشروعة

٤ - البضائع التي توجد في أية وسيلة للنقل بعد وصولها إلى أي ميناء أو مكان وكانت غير مذكورة أو مشار إليها في بيان الشحن (المانفستو) أو الإقرار وليست من أمتعة البحارة أو الركاب لا تقتنع السلطات بالتعليل المقدم عنها.

٥ - البضائع التي قدمت بشأنها فاتورة أو إجابة أو بيان أو توكيل وكان شي - من ذلك مزوراً أو قصد به التضليل في أي بيان من البيانات.

٦ - الصادرات الممنوعة أو المقيدة الموضوعية في إحدى وسائل النقل للتصدير أو التي أحضرت إلى مرفأ أو رصيف أو مكان بغرض تصديرها بالمخالفة لأي منع أو قيد بشأنها

٧ - البضائع الخاضعة للرسوم إذا أخفيت بأي طريقة تتفادى دفع الرسوم عنها

٨ - البضائع التي ردت عنها الرسوم ولم تصدر بالطريقة المتبعة مصادرة وسائل النقل:

كذلك تنص المادة ١٨٢ على أنه مراعاة لما تقضي به المادة ٢٣٨

من أيلولة ٥٠٪ من الأموال المصادرة لصالح خزينة الإقليم التي تمت فيه المصادرة، تصادر لصالح قوات الجمارك:

١ - وسائل النقل المستخدمة في التهريب أو في نقل غير مشروع لبضائع مهربة أو مصادرة.

٢ - أي سفينة توجد داخل المياه الإقليمية أو في طريق مائي داخلي عندما يطلب منها قانوناً أن ترسو على الشاطئ وترفض ذلك.

٣ - أية سفينة تتردد على المياه الإقليمية ولا تغادرها فوراً بعد أن تطلب السلطات منها ذلك.

٤ - أية سفينة داخل المياه الإقليمية أو في طريق مائي داخلي تكون فواصلها أو مقدماتها أو جنبتها أو أرضيتها قد أعدت بصورة مضللة وكذلك أية وسيلة للنقل يوجد بها أي مكان سري أو خفي أعد خصيصاً لغرض إخفاء البضائع أو بها فتحة أو تجويف أو أنبوبة أو أي جهاز آخر يعد خصيصاً لتهريب البضائع بواسطته.

ثالثاً: الظروف المشددة:

توجد في التشريع الجمركي السوداني ظروف ثلاثة تشدد العقوبة، بإضافة عقوبة الجلد في الحالة الأولى، وعقوبة السجن الإلزامي في الحالة الثانية، وعقوبة التجريد من الأموال في الحالة الثالثة. وهذه الحالات الثلاث هي:

١ - ما نصت عليه المادة ١٩٨ من أن أي شخص يساعد بأي صورة من الصور أو يحرّض على التهريب أو على محاربة السياسة العامة للتصدير أو الاستيراد أو التحايل عليها أو ينصح أو يغري

بارتكاب أي جريمة بموجب هذا القانون أو يستغل سلطاته أو صلاحياته لحماية المخالفين لأحكام هذا القانون أو يغش في أسعار الصادرات أو الواردات أو يعمل بالغش أو المعاملات الوهمية على خفض أسعار صادرات السودان أو الإضرار بتجارته الخارجية يعاقب بالجلد والغرامة التي لا تقل عن قيمة ما حققه من منفعة أو أضعاه على الدولة من كسب، كما تجوز معاقبته بالسجن مدة لا تتجاوز عشرين عاما

- ٢ - حالة العود، وهي ما نصت عليه المادة ٢٠٢/أ من السجن الإلزامي الذي يجب أن يحكم به بالإضافة إلى أي عقوبة أخرى في حالات الإدانة للمرة الثانية بموجب أحكام القانون الجمركي .
- ٣ - ما نصت عليه المادة ٢٠٢/ب من أنه يحكم بالتجريد من الأموال بالإضافة إلى أي عقوبة أخرى في الحالات الآتية :

١ - تهريب المخدرات المحرمة والخمور والبضائع الممنوعة قانوناً بقصد محاربة الدولة أو تدمير سياستها الاقتصادية أو الإضرار بالصحة العامة أو إفساد الحياة العامة

- ٢ - محاربة الاقتصاد الوطني .
- ٣ - احتراف التهريب .
- ٤ - الانتفاء لشبكات تهريب منظمة .
- ٥ - إذا ارتبط التهريب بإفساد الخدمة العامة أو إستعمال القوة أو بأي نشاط سياسي ضد الدولة أو بالغش والاحتيال أو استخدام القصر أو أموالهم في عمليات التهريب .

الفصل الثالث

مشكلة اللاجئين

إن الدولة مؤسسة إقليمية سياسية، تتكون من جميع أفراد الجنسيتين معاً، وهم الذين يؤلفون شعبها، ويقطنون إقليمها، ويخضعون لسلطانها، فيخاطبون بأحكام دستورها وقوانينها، وما تقرره لهم من حقوق والتزامات، وما تفرضه عليهم من مطالب والتزامات.

ويبين قانون الجنسية في كل دولة الأشخاص الذين يستمتعون بجنسية الدولة، وتربطهم بها رابطة الولاء، ورابطة الجنسية في علم الاجتماع رابطة بين فرد وأمة وهي في علم القانون علاقة قانونية تربط فرداً معيناً بدولة معينة، أو بتعبير آخر، هي وصف في الفرد يفيد انتسابه لدولة معينة ورابطة الجنسية التي تربط الفرد بالدولة تقوم على أساس الحماية من جانب الدولة، والخضوع من جانب الفرد. ورعايا الدولة - دون الأجانب - لا يتمتعون بحمايتها في الداخل فقط، بل يتمتعون بحمايتها ورعايتها إذا ما تركوا إقليم الدولة إلى الخارج. والدولة تكفل لرعاياها - دون سائر الأجانب - تمتعهم بالحقوق العامة والحقوق السياسية. ورعايا الدولة لا يجوز نفيهم من إقليم الدولة، ولا يجوز - كقاعدة عامة - تسليمهم إلى دولة أخرى للتحقيق معهم في الجرائم التي يرتكبونها خارج إقليم دولتهم. ولرعايا الدولة وحدهم الحق في الانتخاب وفي النيابة عن الأمة وفي

تقلد الوظائف العامة، وفي تمثيل الدولة في الخارج. ولهم وحدهم شرف الانتساب لجيش الدولة للذود عنها والدفاع عن حدودها. ويقابل ذلك خضوع رعايا الدولة لسيادتها ولسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية

وتعد الجنسية من المسائل المتروكة لمطلق تصرف المشرع الداخلي في كل دولة، له أن يضع لها من النصوص ما يشاء، وأن يحدد بالكيفية التي يراها متفقة مع صالح الدولة، من هم مواطنو الدولة الأصليون، وطريقة اكتساب جنسية الدولة، وأسباب فقدها، وأحوال انتزاعها، وإجراءات ذلك. وحرية المشرع الداخلي هذه من الأمور الطبيعية، إذ أنه عند وضعه نصوصاً للجنسية إنما ينظم كيان الدولة. وقد أيدت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في رأيها الإفتائي الرابع الصادر في خصوص النزاع المتعلق بمراسيم الجنسية بين بريطانيا وفرنسا، وفي رأيها الإفتائي السابع في النزاع الخاص بتفسير معاهدة الأقليات المعقودة بين بولندا والحلفاء في سنة ١٩١٩م، وكذلك قررت لجنة التحضير لأول مؤتمر لتقنين القانون الدولي المنعقدة تحت رعاية عصبة الأمم، إن النقاش في مسائل الجنسية يجب أن يقوم على أساس المبدأ التالي: إن مسائل الجنسية مرتبطة بسيادة الدولة. كذلك نصت المادة الأولى من اتفاقية الجنسية التي أعدها مؤتمر لاهاي لتقنين القانون الدولي، ووقعت عليها الدول المشتركة في أبريل سنة ١٩٣٠م على ما يأتي: (تختص كل دولة بأن تحدد في قوانينها الأشخاص الذين يستمتعون بجنسيتها. وتعترف الدولة الأخرى بتلك القوانين في حدود عدم تعارضها على الاتفاقات

الدولية، والعرف الدولي، والمبادئ القانونية المعترف بها من الدولة على وجه العموم في مسائل الجنسية). وأضافت المادة الثانية من هذه الاتفاقية أنه (إذا ثار خلاف في شأن تمتع شخص بجنسية دولة معينة أو عدم تمتعه بها، وجب الرجوع إلى قانون تلك الدولة للفصل في هذا الخلاف).^(١)

وتتضمن التشريعات الداخلية في كل دولة عادة أحكاماً خاصة بتحديد مركز الأجنبي، وتضع له نظاماً خاصاً، من حيث التمتع بالحقوق السياسية أو العامة أو الخاصة. وقد سبق أن ذكرنا أن قانون الدولة يحدد شروط الجنسية وحالات فقدانها، الأمر الذي يترتب عليه بصفة مباشرة تحديد وصف الأجنبي. فالأجنبي بالنسبة إلى الدولة هو كل شخص لا تتوافر فيه الشروط التي يحددها قانونها لاكتساب وصف المواطن. ومن ثم يكون (الأجنبي) وصفاً سلبياً يلحق كل شخص لا يثبت له طبقاً لقانون جنسية الدولة وصف (المواطن).

والتشريع في حالة الأجانب يدخل في الاختصاص الداخلي في كل دولة كمبدأ عام، ذلك أنه لما كان وصف الأجنبي متفرعاً بصفة أصلية على تحديد وصف المواطن، وكان هذا بدوره مرتبطاً بتنظيم جنسية الدولة، فإنه ينبغي على ذلك أن يكون تحديد وصف الأجنبي في الدولة أصلاً من المسائل التي تدخل في نطاق الاختصاص الداخلي في كل دولة، كما هي الحال بالنسبة لمسألة الجنسية فقوانين الدولة

١ - الدكتور حامد سلطان، والدكتورة عائشة راتب، والدكتور صلاح الدين عامر: القانون الدولي العام - مرجع سابق، ص: ٣٥٠.

أصلاً هي التي تحدد وتنظم إطلاق وصف الأجنبي ، وشروط دخوله في إقليم الدولة ، وتعيين ما يتمتع به من حقوق أثناء إقامته ، والأحكام المتعلقة بخروجه من الإقليم أو إبعاده عنه .

قبول الأجنبي في إقليم الدولة :

إن صاحب السيادة في الإقليم يملك منع الأجانب من دخول إقليمه ، سواء كان هذا المنع عاماً يشمل كل الأجانب ، أم مقصوراً على بعضهم دون البعض الآخر وفقاً لما يراه صاحب السلطان من تحقيق لمصلحة الدولة ، وهذه المصلحة هي التي لها الاعتبار الأسمى .

فكل دولة هي صاحبة الكلمة العليا في إقليمها ، وعليها تقع مسئولية المحافظة على هذا الإقليم ، وإقرار الأمر فيه ، وهي المكلفة برعاية مصالح رعايا الإقليم ، وتفضيل رعاية مصالحهم على رعاية مصالح الأجانب عند التعارض . وما دام الأمر كذلك فمن الواجب - لكي تستطيع الدولة القيام بالتزاماتها هذه على النحو الأكمل - ألا يفرض عليها أي التزام قانوني يقضي بقبول الأجانب الذين يفدون إلى حدودها ، وأن يسلم لها بالحرية الواسعة في تنظيم مسألة الهجرة إلى إقليمها .

وفي الوقت الحاضر تتمسك كل دولة بحقها ، بما لها من سيادة على إقليمها ، في أن تسمح بدخول الأجانب إلى إقليمها ، أو تضع عليه ما تشاء من القيود ، أو تمنعه كلية . وقد أيدت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في أحد أحكامها هذه القاعدة التي تتبعها

حكومتها فقالت: (من المبادئ المقررة في القانون الدولي أن كل دولة ذات سيادة تتمتع بالسلطة الكاملة في سيادتها واللازمة لحفظ الأمن فيها، وأن السلطة تخول الدولة منع الأجانب من دخول إقليمها، أو السماح لهم بدخول الإقليم في الحالات والشروط التي تراها مناسبة وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية فقد خولت الحكومة الاتحادية هذه السلطة إذ عهد إليها الدستور بالإشراف على العلاقات الدولية للأمة في وقت السلم ووقت الحرب على السواء. وتصدر هذه السلطة عن الهيئة التنفيذية، وهي تباشرها إما عن طريق المعاهدات التي يعقدها رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الشيوخ، وإما عن طريق القوانين التي يصدرها الكونغرس).^(١)

وتتبع دول أوروبا نفس المبدأ فتمسك بحقها في تحريم الهجرة إلى بلادها، أو في تقييدها بالشروط التي تمكنها من مراعاة ظروفها الخاصة - إجتماعية كانت أم اقتصادية - ومن حماية مصالح رعاياها إذا كانت هجرة الأجانب إلى إقليم الدولة تهدد تلك المصالح أو تمسها.

والرأي الغالب في الفقه الدولي المعاصر يفصل التمييز بين نوعين من الأجانب:

النوع الأول: الأجانب الذين يرغبون في الإقامة الدائمة

والنوع الثاني: الأجانب الذين يرغبون في التنقل أو الإقامة الوقتية.

١ - المرجع السابق. ص: ٣٥٠.

وفىما يتعلق بالفريق الأول من الأجانب، يخول هذا الرأى للدولة الحق فى تقييد إقامتهم أو فى منعها منعاً باتاً، وذلك لأن للدولة كل الحق فى حماية مواطنيها من الأضرار التى قد تسببها لهم إقامة الأجانب الدائمة، لحماية سوق العمل الوطنى من المنافسة. وكذلك لحماية أمنها القومى كما سنراه تفصيلاً فى صفحات قادمة.

أما فىما يتعلق بالفريق الثانى من الأجانب، فليس للدولة، وفقاً لهذا الرأى، أن تحظر عليهم الدخول فى إقليمها على وجه العموم إلا إذا اقتضت ذلك أسباب جهورية ترجع إلى النظام الاجتماعى أو السياسى بها أو إلى ظروف فرعية تتصل بمركز الدولة الشاذ، كما هى الحال متى حدث فى الدولة وباء، أو قامت فى إقليمها اضطرابات داخلية أو اجتماعية. وللدولة الحق أيضاً أن تمنع فى كل الأحوال دخول الأجانب فى إقليمها لأسباب ترجع إلى أشخاص هؤلاء الأجانب أو تتصل بمصلحة الدولة.

دخول الأجنبي إقليم الدولة :

الواقع أن للدولة بناء على سيادتها الإقليمية المطلقة، حقاً مطلقاً فى تنظيم دخول الأجانب إقليمها وإقامتهم فيه بصفة مؤقتة أو دائمة، فلها أن تمنع دخولهم، ولها أن تحدد الحالات، والشروط التى يجب توافرها للدخول فيه، فلا يوجد ما يلزم الدولة التزاماً قانونياً بقبول دخول الأجانب فى إقليمها، وللدولة أن تخفف من حدة هذه القاعدة بإرادتها الكاملة السلطان. وللدولة وهى تميز فى الأجانب العناصر

المفيدة منهم لحياتها الوطنية من العناصر الضارة لها، أن تمنع دخول الأجانب بصفة فردية، وهم الأجانب غير المرغوب فيهم تأسيساً على اعتبار من سلامة الدولة أو على اعتبارات صحية أو اجتماعية، فلها أن تمنع دخول المتسولين والمتشردين والعاجزين عن العمل بسبب الشيخوخة أو العاهة والمصابين بأمراض معدية أو بأمراض وراثية، وسيئي السمعة والمحكوم عليهم ممن يكونون خطراً على النظام العام، وكذلك الفوضويين ومعتنقي المذاهب الهدامة، وهناك من يسلمون بحق الدولة منع الأجانب من الدخول في الدولة على أساس الجنس باعتبار أن حق الدولة في البقاء يسمح لها أن تمنع دخول الأجانب على أساس الجنس، وذلك عندما يكون من شأن السماح للأجانب من جنس معين بالدخول في إقليمها تهديدها بالتحول العنصري والتأثير في نواميسها الأدبية وهو ما يستلزم أن يكون الأجانب من مدينة مختلفة كل الاختلاف عن مدينة الدولة، ويكونون وافدين بكميات معتبرة.^(١)

وللدولة أن تقيّد دخول الأجانب ليس على أساس كفي، كما في الحالات السابقة، بل على أساس كمي، فتحدد عدد من تقبلهم سنوياً من الأجانب المتمتعين بجنسية واحدة.

وللدولة أخيراً أن تخضع دخول الأجنبي في إقليمها لقيود معينة ينص عليها قانونها الداخلي أو تتفق عليها في معاهدة دولية. وأهم

١ - الدكتور عز الدين عبدالله، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول في الجنسية والمواطن ومركز الأجانب. الناشر: دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة،

القاهرة ١٩٦٨م، ص: ٦١٢

هذه القيود هي إخضاع دخول الأجنبي إقليم الدولة لنظام جوازات السفر وتأشيرة الدخول. كما تقتضي إقامة الأجنبي بإقليم الدولة حصوله على إذن بالإقامة التي قد تكون عارضة أو مؤقتة أو لمدة طويلة أو لمدة غير محدودة مع التزامه بالخضوع للرقابة التي تفرضها عليه الدولة، وهو ما يقتضيه حق الدولة في المحافظة على بقائها.

ويلاحظ أنه لم يكن لنظام جوازات السفر وتأشيرات الدخول والإذن والإقامة أهمية تذكر قبل الحرب العالمية الأولى، غير أن الظروف الدولية المضطربة التي سادت العالم منذ ذلك الوقت دفعت الدول إلى المبالغة في الحذر ووضع الشروط للسماح بإعطاء تأشيرات الدخول إلى إقليمها. ومما يذكر في هذا الصدد أن العراق أعفى رعايا كافة الدول العربية من الحصول على تأشيرة بدخوله أو إذن بالإقامة فيه. وكذلك فعل السودان بالنسبة للمصريين وفعلت مصر بالنسبة للسودانيين، وستكون الهجرات في هذه الحالة هجرات شرعية وجدت الدول الثلاث مصلحة لها فيها ومستعدة بطبيعة الحال لتحمل نتائجها.

الهجرة غير المشروعة عبر الحدود:

إذا كانت الحدود صحراوية طويلة أو حتى بحرية طويلة، فإن ذلك يساعد على هجرة من يرغبون في الإقامة أو في دخول إقليم معين عن طريق اختراق حدوده غير عابئين بحدوده السياسية بسبب ضعف حراسة الحدود. وقد يحدث ذلك أيضاً عن طريق تحويل الإقامة

المؤقتة المرخص بها إلى إقامة دائمة غير مرخص بها كالفقادمين لتأدية فريضة الحج أو العمرة أو القيام بعمل محدد المدة ثم يذوبون وسط الجماهير، مما يلقي بأعباء على سلطات الأمن. وقد تسرف الدولة في قبول الأجانب بها وتتغاضى عن إقامتهم الدائمة بها أو قد تفتح أبوابها لكل النازحين فتكون الهجرات مشروعة، ولكن قد ينشأ عنها مشكلة لاجئين.

وتتنوع الدوافع في عالمنا العربي والإسلامي وتتعدد البواعث التي من شأنها تحريك بعض العناصر من مواطنها الأصلية وتلح عليهم في الاستيطان حيث يطيب المقام. وإذا صرفنا النظر عن البواعث السياسية التي دفعت أعداداً كبيرة من أهالي أريتريا مثلاً إلى الاستيطان في السودان، وصرفنا النظر كذلك عن الهجرات الواسعة التي تتم في الوقت الحاضر إلى السودان من البلاد المجاورة بسبب الجوع والجفاف، باعتبار أن معاناة الإنسان على هذا النحو الخطير تتعدى الحدود الإقليمية والجغرافية، وأن النازحين والمهاجرين محصورون في الوقت الحاضر على الأقل في مناطق محددة ومعروفة حيث تقوم السلطات بعون ومساعدة من القوى الدولية بمعالجة مشكلاتهم، وإذا صرفنا النظر عن هذين النوعين من الهجرات، فإننا نجد أن بواعث التسلل والهجرة غير المشروعة واللجوء والإقامة غير المرغوب فيها تكاد تنحصر في بواعث اقتصادية، كما أن مجالها يكاد يقتصر على بلاد البترول. ومن هذه البواعث رغبة المهاجرين في البحث عن المال وتحسين أحوالهم الاقتصادية وزيادة دخولهم إذا أخذنا في الاعتبار افتقار فرص العمل في بلادهم فضلاً عن ارتفاع

تكاليف المعيشة، وهذا ينطبق على الهجرة إلى بلاد الخليج ودول
البترول عامة، أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فإنه يضاف إلى
البواعث السابقة باعث آخر هو أن الارتباط الروحي بين المهاجرين
وبين الأراضي المقدسة، وخاصة المدن المقدسة أي مكة المكرمة
والمدينة المنورة، يخلق لديهم شغفاً وتعلقاً بها لدرجة أن كثيرين منهم
لا يرغبون في مغادرة المملكة العربية السعودية بعد أداء فريضة الحج
أو العمرة إلا مضطرين كارهين. بل إن مواسم الحج والعمرة تعطي
فرصاً أكبر كما ذكرنا للإفلات والبقاء، ومن الجائز في بعض الحالات
ألا يكون الحج أو العمرة هما الدافع الوحيد لمثل هذه الهجرات.
وحيثما تكون الغالبية العظمى من الحجاج من الطبقات الدنيا الفقيرة
فمن المحتم أن تتصافر الظروف والعوامل المختلفة لتمنع الكثيرين
منهم من العودة إلى أوطانهم.

أثر اللاجئين على الأمن القومي:

١ - قد يوجد بين اللاجئين من المجرمين ما يكون في وجودهم على
إقليم الدولة خطر على سلامتها وسلامة مواطنيها؛ بل إنه لوحظ
أن اللاجئين بأعدادهم الكبيرة واختلاف ثقافتهم وعاداتهم
وشخصياتهم يؤثرون في نوع ومعدل ارتكاب الجرائم، فتزيد
جرائم السرقة وجرائم النصب والاحتيال ومهاجمة المنازل والمتاجر
والمخازن في الليل وجرائم الاغتصاب وجرائم الدعارة وشرب
الخمر ولعب الميسر، بل وصنع الخمر سراً وإدمان المخدرات
وبيعها وتداولها نتيجة لما ينقله الوافدون إلى مواقع إقامتهم

الجديدة من عادات وممارسات ضارة وجرائم تعلموها في بلادهم . يضاف إلى ذلك وقوع المشاحنات بينهم بسبب اختلاف الطباع والأمزجة أو المنافسة في كسب المال، بل إن بعض الجرائم الوحشية لم تألف المجتمعات المضيئة مثل بشاعتها وقعت بفعل بعض الوافدين خاصة من خارج العالم العربي كقطع الطريق والاعتداء المسلح والسرقة بالإكراه .

وبجانب هذا وذاك توجد الانحرافات والممارسات الخاطئة التي تنشأ من الاحتكاك بالثقافات الأجنبية المنحلة، ومن ذلك اعتناق المبادئ الهدامة والأفكار الإباحية، ومنها إدارة المحلات التي تعرض أفلام الجنس وأشرطة الفيديو الفاضحة وبيع وتداول هذه الأفلام والأشرطة.^(١)

٢ - يتسبب اللاجئون في الإخلال بالأمن طبقاً للحقيقة الثابتة، وهي أن الجريمة كظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيكل وبناء المجتمع، فإذا حدث تغيير في هذا الهيكل والبناء، وهو المتغير المستقل، حدث تغير حتمي في المتغير التابع وهو نوع ومعدل ارتكاب الجريمة في هذا المجتمع، وذلك من عدة نواح: فمن ناحية أولى هناك علاقة طردية بين الكثافة السكانية وارتكاب الجرائم، فإذا تدفق اللاجئون ساعد ذلك على زيادة معدل

١ - الدكتور محمد هاشم عوض: المسألة الأمنية في البلاد سريعة النمو، منطقة الخليج كحالة دراسية، بحث مقدم للحلقة العلمية الرابعة للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب المنعقدة بأبها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ محرم ١٤٠٥هـ الموافق من ٢٠ إلى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٤م، ص: ٥.

الإخلال بالأمن بسبب الزيادة في عدد السكان زيادة لا تتناسب مع طاقة رجال الأمن. ومن ناحية ثانية، فإنه نظراً لأن بعض الأيدي العاملة بين اللاجئين وأضربهم قد لا تجد عملاً، فإن ظاهرة اللاجئين تتسبب في نشوء ظاهرة البطالة، ولما كانت هناك علاقة بين البطالة وارتكاب الجرائم، فإن اللاجئين من خلال تفجيرهم لمشكلة البطالة يزيدون من معدل ارتكاب الجرائم. ومن ناحية ثالثة يصاحب تدفق اللاجئين وأمثالهم إلى دولة ما وإقامتهم فيها، ظهور مجتمع مختلف في العادات والتقاليد وأنماط السلوك الاجتماعي، ويترتب على ذلك أن تصبح عملية التأقلم والتكيف والتعايش بين أفراد المجتمع الجديد وأفراد المجتمع الأصلي تحفها بعض الصعاب مما قد يتسبب في حدوث الاحتكاكات وبالتالي بعض الجرائم. ومن ناحية رابعة فإن تدفق اللاجئين وما يصاحب ذلك من تزايد الطلب على المرافق والخدمات يؤدي إلى أزمات في سبيل الحصول عليها مما يؤدي إلى تصارع اللاجئين مع سكان البلد الأصليين وحدث اختلالات في الأمن وجرائم.

٣- إن تدفق اللاجئين والمهاجرين من جميع الأجناس أو من جنس معين على البلاد يؤدي إلى اختلالها وإلى فقدان الأمة لطابعها الذاتي وتراثها الحضاري الخاص، الأمر الذي ينبغي معه وقف تلك المهجرات الدائمة حتى تحافظ الدولة على طهارة شعبها سواء من الناحية الفكرية أو الجنسية والعرقية، أو من المحافظة على كيانها ذاته وسيادتها من الانهيار والضياع. وينطبق ذلك بصفة

خاصة على بعض دول الخليج التي تشير الإحصاءات إلى زيادة اللاجئين والمهاجرين والنازحين إليها من غير الجنس العربي بشكل يدعو إلى التخوف، فقد بلغ عدد المقيمين في بعضهما من الإيرانيين والفلبينيين وسكان جنوب شرق آسيا ما يزيد على عدد السكان الأصليين، مما لا يهدد فقط الحفاظ على سلامة الجنس العربي ومثله وقيمه في هذه البلاد، وإنما يهدد أيضاً بضياع الدولة وزوال الأمة.

٤ - هناك من يسلمون بحق الدولة في منع الأجانب من دخول إقليمها على أساس الجنسية باعتبار أن حق الدولة في البقاء يسمح لها أن تمنع دخول الأجانب على هذا الأساس، وذلك عندما يكون من شأن السماح للأجانب من جنسية معينة بالدخول في إقليمها وبكميات معتبرة تهديداً لكيانها واحتلال أراضيها من الداخل خاصة إذا كانوا يتبعون دولة معادية. وهذا ينطبق على بعض بلاد الخليج التي يزيد فيها عدد الإيرانيين على عدد أهل البلاد الأصليين. ومن المسلم به أن للدولة أن تقيّد دخول الأجانب ليس فقط على أساس كفي، وإنما أيضاً على أساس كمي، فتحدد عدد من تقبلهم سنوياً من الأجانب المتمتعين بجنسية واحدة. فلعل دول الخليج تتدارك الأمر قبل أن يتعرض أمنها القومي لأخطار جذرية.

٥ - قد يكون بين اللاجئين والمهاجرين فريق يعتقد الأفكار الهدامة سواء في ذلك الأفكار الشيوعية أو الأفكار المتطرفة المجنونة التي تدعي الإسلام. ويظل هؤلاء هؤلاء ينفثون سمومهم المناهضة

لأمن المجتمع وسلامته، مما يضع أجهزة الأمن أمام مسؤوليتها في مراقبتهم وكشفهم ومطاردتهم. وقد يدخل هؤلاء أو هؤلاء بلداً ما متسللين أو حتى كلاجئين في الظاهر ويتصدرون القيام بسلسلة من أعمال التخريب لإثارة الذعر والفوضى أو سلسلة من الاغتيالات لكبار الشخصيات السياسية والقيادية، أو يقصدون بدخولهم القيام بدور (الطابور الخامس) فيتصلون بأعوانهم في الداخل ويتعاونون على تهديد أمن الدولة وقلب نظام الحكم. لذلك فإن المبدأ العام في القانون الدولي يخول الدولة الحق في إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب عن إقليمها سواء كان أجنبياً من المقيمين إقامة مؤقتة على إقليم الدولة، أو من المقيمين إقامة عادية أو دائمة، ومن باب أولى من يتضح أنه دخل متسللاً يقيم بغير ترخيص له بالإقامة. وتعليل ذلك أن الدولة التي يقيم الأجنبي على إقليمها هي دولة مضيضة، وللمضيف أن يبعد الضيف الذي لم يعد يرغب في ضيافته. وأسباب إبعاد الأجنبي متروكة لتقدير الدولة، لها أن تتوسع فيها أو تضيق منها كما تشاء، كما لها أن تسبب قرارها بالإبعاد أو أن تصدره خلواً من الأسباب. وقد يكون قرار الإبعاد قراراً فردياً، وقد يشمل طائفة من الأجانب. وتفسير ذلك أنه قد يكون في وجود الأجنبي، أو في وجود طائفة معينة من الأجانب على إقليم الدولة خطر يمس سلامة الدولة في الداخل أو في الخارج أو يهدد الأسس التي يقوم عليها النظام، أو الأمن العام فيها، أو يهدد بالخطر النظام الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي فيها. ولما كان للدولة

مطلق التقدير في هذا الشأن، وجب الاعتراف لها بحقها في إبعاد من ترى إبعاده من الأجانب غير المرغوب في أشخاصهم أو غير المرغوب في بقائهم على إقليم الدولة، وذلك دفعاً للخطر عليها وتأميناً لسلامتها وسلامة رعاياها. (١) لذلك فإن أعباء أجهزة الأمن حيال اللاجئين تكون عادة مزدوجة، فليس يكفي في هذا المجال القبض والتحقيق وجمع الأدلة في جريمة ارتكبت وإنما يلزم أيضاً بذل الجهد الواعي لمنع الجريمة قبل وقوعها.

٦ - قد تكون للاجئين قضايا سياسية وحسابات للتصفية مع سلطات بلدهم الأصلي مما يدفعهم إلى تأليب الرأي العام ضد سلطات دولتهم والقيام بطبع المنشورات وجمع الأسلحة وتصديرها لبلدهم مما يضع الدولة المضيفة في حرج، لذلك من المبادئ المقررة في القانون الدولي حق الدولة في أن تحظر على الأجانب المقيمين فيها عقد الاجتماعات العامة، وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض السياسية، مما يضع أعباء إضافية على أجهزة الأمن تتعلق بمراقبتهم ومنعهم من مقارفة أنشطة سياسية في الداخل أو تدبير أمور أو القيام بأعمال يعاونون بهارصفاءهم في الخارج. (٢)

٧ - قد ترى الدولة أن ليس من مصلحتها استمرار بقاء الأجانب المتشردين أو المعدمين أو المشتبه في سلوكهم على إقليمها، وأمثال

١ - الدكتور عزالدين عبدالله، القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص:

٢ - الدكتور عزالدين عبدالله، القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص:

هؤلاء بوجودن عادة بكثرة بين اللاجئين والمهاجرين والنازحين والمتسللين. عندئذ يقع على أجهزة الأمن عبء القبض عليهم واقتيادهم إلى حدود الوطن وترحيلهم عنه. وسلطان الدولة في هذا الشأن لا معقب عليه. ^(٨)

٨ - أن التسلل والهجرة غير المشروعة عبر الحقوق يتسببان في أطلاق الأمن، لأنها يمثلان في حد ذاتها تحدياً لأجهزة الأمن يضعانها أمام مسئولياتها في البحث عنهم والقبض عليهم ومحاکمتهم وطردهم.

٩ - وأخيراً قد يكون بين اللاجئين والمتسللين أشخاص ارتكبوا في الخارج جرائم مما يستوجب نشاطاً للشرطة الدولية (الانتربول)، وقد تكون جرائم سياسية، فيوقعون الدولة في حرج عند طلب تسليمهم ذلك أن العرف الدولي تواتر على عدم جواز التسليم في الجرائم السياسية، ولكن الجريمة السياسية لا تزال مختلفاً على تحديد أركانها، وقد تقترن بارتكاب جرائم أخرى كالتخريب والاعتقال مما يرجح كفة التسليم. ومن ناحية أخرى فإن المجرم السياسي اليوم قد يصبح غداً هو صاحب السيادة والسلطان، مما يجعل التسليم، وكذلك عدم التسليم مسألة شائكة تعرض الدول المضيفة لعداوات نظم وجماعات ودول هي في غنى عما يترتب عليها من انتقام قد يتناول أمنها الداخلي وسلامة مواطنيها في الداخل. والأمثلة كثيرة في هذا الشأن، منها ما فعله النظام الليبي في مصر من تفجيرات راح ضحيتها الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال وما أدى إلى حرب انتقامية قصيرة بين البلدين.

١- الدكتور عز الدين عبدالله، القانون الدولي الخاص، مرجع سابق، ص: ٦١٢

إخراج الأجنبي من إقليم الدولة :

للدولة إخراج الأجنبي عن إقليمها إما بإبعاده وإما بتسليمه في الجرائم العادية إلى دولة أخرى وفقاً لأحكام تسليم المجرمين في قانونها الداخلي أو المتفق عليها في معاهدة دولية . وحق الدولة في إبعاد الأجانب متفق على وجوده بمقتضى أحكام القانون الدولي العام . ولكن الفقهاء مختلفون في نطاقه ، فمنهم من يراه حقاً مطلقاً بحيث يكون للدولة الحرية التامة في إبعاد الأجنبي من إقليمها وفقاً للبراعث والظروف التي تراها . ويرى فريق ثان أنه يتعين على الدولة أن تبدي للإبعاد أسباباً عادلة يقدرها القضاء . ويرى فريق ثالث أن القانون الدولي العام يبيح للدولة إبعاد الأجانب الذين يهددون سلامتها والذين يكون وجودهم في إقليمها خطراً أو مسيئاً إلى النظام الداخلي للدولة أو إلى العلاقات الدولية مثل اعتياد الإجرام والاشتغال بالدعارة والاتجار بالمواد المخدرة والتجسس لحساب دولة أجنبية ، فحق الإبعاد ليس مطلقاً ، وهذا ما يراه القضاء الفرنسي .

وترى محكمة القضاء الإداري في مصر (أن للدولة حق صيانة كيانها وحماية أفراد شعبها ومجتمعها من كل ما يضره ، ولكل دولة الحق في تقرير ما يعتبر ضراراً بشؤونها الداخلية أو الخارجية وما لا يعتبر ، ولها حق اتخاذ التدابير المناسبة لكل مقام في حدود واجبات الإنسانية وما تعترف عليه دولياً)^(١)

١ - حكم ٢٧ نوفمبر ١٩٥١م مجموعة المجلس للأحكام ، س ٦ ، ص : ٥٧ .

وقضت أيضاً بنفس المعنى بأنه (للدولة حق إبعاد الأجانب صيانة لكيانها وحماية لأفراد شعبها من أي ضرر أو خطر، ولها في هذا الحق سلطة واسعة في تقرير ما يضرها. وما لا يضرها على أن يكون الإبعاد صادراً عن حسن نية محافظة على الصالح العام، ودرءاً للضرر أو الخطر من الدولة، وبعبارة أخرى ألا تصدر الدولة في إبعاد الأجانب عن سوء استعمال السلطة).^(١)

ويتخذ الإبعاد أساسه من حق الدولة في المحافظة على بقائها وسلامتها، وهو بذلك يبدو متصلاً بسيادة الدولة. على أنه وإن كان الإبعاد في ذاته متصلاً بالسيادة، إلا أنه لا مغبة في أن يخضع الأداء الذي يباشر به الإبعاد لرقابة القضاء مما يوفر ضماناً لحقوق الأفراد. والإبعاد ليس عقوبة قضائية، وإنما هو (إجراء بوليسي) أو (إجراء أمن)، و يترتب على صدور قرار الإبعاد ضرورة خروج الأجنبي من إقليم الدولة، وأن تصبح إقامته فيه غير مشروعة ويعطى المبعد عادة مهلة لتنفيذ قرار الإبعاد، فإذا لم ينفذه بعد انقضائها أخرج من إقليم الدولة قسراً. وقضت محكمة القضاء الإداري في مصر (بأن الدولة في سبيل المحافظة على سلامتها في الداخل أن تبعد من تقتضي ضرورة المحافظة على الأمن إبعاده من رعايا الدول الأعداء وكل من يربطهم بها ولاء أو مودة من رعايا الدول الأخرى أيأ كانت ممن يكون في وجودهم بالبلاد خطر يهدد كيانها الداخلي والخارجي).^(٢)

١ - حكم ٢٨ ديسمبر ١٩٥٢م، ذات المجموعة، س ٧، ص: ٢٣١

٢ - حكم ١٧ نوفمبر ١٩٥٩، ذات المجموعة، س ١٤، ص: ١٣٦

هذا ويجب التفرقة بين (الإبعاد) Syhulsion وبين (الطرد) Re-foulement ويقصد بالطرد إخراج الأجنبي فوراً وقهراً إذا ما دخل إقليم الدولة دون أن يرخص له في الدخول فيه، وهو لا يحتاج إلى إجراء شكلي. أما الإبعاد فيقصد به إخراج الأجنبي المرخص له بالإقامة إذا ارتكب ما يوجب الإبعاد، وهو يحتاج إلى إجراء شكلي هو قرار الإبعاد.

وتنص قوانين جمهورية مصر العربية على أن دخول الأجانب وخرجهم منها يخضع بصفة عامة لشروط التزود بجواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلد الأجنبي المختصة، ويجب أن يكون الجواز مؤشراً عليه بدخول إقليم الدولة أو الخروج منه، أو العودة إليه، أو المرور فيه بحسب الأحوال، وذلك بمعرفة إدارة الجوازات أو بمعرفة إحدى السلطات السياسية أو القنصلية لجمهورية مصر العربية

وتنص كذلك على أنه لا يجوز دخول أراضي الجمهورية أو الخروج منها إلا من الأماكن التي يحددها وزير الداخلية بقرار يصدر منه، وبإذن الموظف المختص ويكون ذلك بالتأشير على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه. كما تنص على أنه يجب على ربانة السفن والطائرات عند وصولها إلى أراضي البلاد أو مغادرتها لها، أن يقدموا إلى الموظف المختص كشفاً بأسماء رجال سفنهم أو طائراتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم، وعليهم أن يبلغوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر والذين يحملون جوازات سفر

غير صحيحة أو غير سارية المفعول وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود إليها .

كما بين المشرع أحكام إقامة الأجانب في مصر فنص على : أنه يجب على كل أجنبي أن يكون حاصلأ على ترخيص بالإقامة وعليه أن يغادر أراضي البلاد عند انتهاء مدة إقامته، ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من وزارة الداخلية بمد مدة إقامته، فإذا ما أقام بغير ترخيص سواء أكان ذلك ابتداء أم بعد انتهاء مدة إقامته وقع تحت العقوبة المقررة في هذا الشأن، وهي عادة الحبس مع الشغل والغرامة أو بإحدى العقوبتين ثم الطرد. وقضت محكمة القضاء الإداري بأن (حق الأجانب في الإقامة في إقليم الدولة من الحقوق التي تستقل هي بالتصرف فيها وتنظيمها وتعيين ما يترتب عليها من آثار، دون أن يرد على سلطانها قيد، إلا أن ترتبط بمعاهدة أو تصدر تشريعاً خاصاً في هذا الشأن).^(١)

هذا ويلاحظ أن إنهاء الإقامة لانتهاء المدة المرخص بها وتكليف الأجنبي بمغادرة البلاد ليس إبعاداً بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة، ولذلك يكفي في شأنه صدور قرار به من مدير إدارة الجوازات والجنسية دون حاجة لصدور قرار بشأنه من وزير الداخلية، وذلك على خلاف الإبعاد. وقضت المحكمة الإدارية العليا بأنه (من الأصول المسلمة أن الدولة بحكم ما لها من سيادة على إقليمها والحق

١ - الحكم الصادر في ٣٠ مارس ١٩٥٣م، مجموعة المجلس، س ٧، ص :

في إتخاذ ما تراه لازماً من الوسائل للمحافظة على كيانها وأمنها في الداخل والخارج ومصالح رعاياها، تتمتع بسلطة عامة مطلقة في تقدير مناسبات إقامة أم عدم إقامة الأجنبي في أراضيها في حدود ما تراه متفقاً مع الصالح العام، فلا تلتزم بالسماح له بالدخول في أراضيها ولا بمد إقامة بها إلا إذا كانت تشريعاتها ترتب له حقاً من هذا القبيل بحسب الأوضاع والشروط التي تقررها. فإن لم يوجد وجب عليه مغادرة البلاد مهما تكن الأعذار التي يتعلل بها، حتى ولو لم يكن به سبب يدل على خطورته، كما يجوز إبعاده خلال المدة المرخص فيها بالإقامة إذا كان في وجوده خطر عليها، وذلك بعد اتباع الأوضاع المقررة إن وجدت).^(١)

١ - حكم المحكمة الإدارية العليا في ٤ أغسطس ١٩٥٦، مجموعة المحكمة، س ١، ص: ١٠٠٦ ويلاحظ أن كافة أحكام المحاكم الإدارية المشار إليها في هذا الجزء قد وردت في هوامش الصفحات: ٦٥٩ - ٦٧٣ من كتاب الدكتور عز الدين عبدالله، القانون الدولي الخاص، مرجع سابق.

المراجع

- ١ - الدكتور حامد سلطان، والدكتورة عائشة راتب، والدكتور صلاح الدين عامر: القانون الدولي العام. الناشر: دار النهضة العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٩٧٨ م.
- ٢ - الدكتور الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب، الناشر: منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٧١ م.
- ٣ - الدكتور عز الدين عبدالله: القانون الدولي الخاص، الجزء الأول في الجنسية والمواطن ومركز الأجانب. الناشر: دار النهضة العربية، الطبعة الثامنة، ١٩٦٨ م.
- ٤ - الدكتور عوض محمد: قانون العقوبات الخاص، الناشر: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٦ م.
- ٥ - الدكتور محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، القاهرة ١٩٦٤ م.
- ٦ - الدكتور أحمد فتحي سرور: الجرائم الضريبية والنقدية، القاهرة، ١٩٦٠ م.
- ٧ - عبدالرحمن فريد: قانون التهريب الجديد، الاسكندرية، ١٩٥٦ م.
- ٨ - يوسف الغرياني: الضرائب الجمركية علماً وعملاً، الاسكندرية، ١٩٦٥ م.
- ٩ - قانون الجمارك بالسودان لسنة ١٤٠٤ هـ، ومذكرته التفسيرية وتقرير لجنة الإقتصاد والخطة والموازنة ولجنة الأمن والدفاع الوطني - حول الأمر المؤقت - قانون الجمارك لسنة ١٤٠٤ هـ،

تهريب المخدرات عبر الحدود المشكلات والحلول

اللواء الدكتور محمد فتحي عيد^(*)

المقدمة:

مهربو المخدرات فئة من أعتى المجرمين، وأدقهم تنظيماً، وأكثرهم دهاء، وأشدهم بطشاً، وأوفرهم مالاً، نشاطهم ممتد عبر الحدود والقارات براً وبحراً، وجواً، مستخدمين في ذلك كافة وسائل النقل بدءاً بالدواب وانتهاءً بالعبارات والطائرات. لا ينتمون لوطن ولا يؤمنون بدين ولا يقيمون وزناً لقيم أو أخلاق. المال هدفهم الوحيد يسلكون في سبيل الحصول عليه كل درب. اتسعت تجارتهم وغطت أنحاء المعمورة وهددت بذلك النظام القانوني والأمن الاجتماعي في كثير من البلدان.

وقد وجد مهربو المخدرات في المنطقة العربية سوقاً رائجة

لسمومهم فأغرقوها بالمخدرات والمواد المؤثرة على الحالة النفسية وبذلت أجهزة المكافحة في الدول العربية قصارى جهدها للحد من الانتشار المفزع للمخدرات وحققت نتائج طيبة، إلا أن الجهود المحلية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تواكبها جهود دولية عالمية وإقليمية وثنائية. ولكي تؤتي الجهود الدولية ثمارها، لا بد من تذليل العقبات السياسية والقانونية والعملية التي تحول دون اكتمالها. ويجدر

(*) مدير إدارة الشئون الدولية والتخطيط، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، جمهورية مصر العربية.

التنبيه في البداية إلى أن القضاء نهائياً على الاتجار غير المشروع في المخدرات تفاؤل يزيد على الحد المعقول، وتحقيقه مرتبط بوجود المجتمع الفاضل الذي تحرك أفراده طاقة الإيثار التي تجعل كل فرد يتفانى في عمله ويبدع وابتكر فيه ويسعى إلى السيطرة على نفسه وكبح جماح شهواته فيسود الخير وينحسر الشر وتندعم العوامل الدافعة إلى التعاطي فلا يوجد طلب على المخدرات فتبور التجارة ويتوقف التهريب. هذا المجتمع ضرب من الخيال ومن ثم فإن كل ما نأمل فيه هو وقف التصاعد المستمر في حجم المخدرات المتاحة للمتعاطين أولاً ثم تخفيض هذا الحجم إلى أقل حجم ممكن ثانياً.

وترتيباً على ما تقدم، فإننا سوف نتناول بالبحث المسائل الآتية:

أولاً: الوضع العالمي للاتجار غير المشروع في المخدرات؛ وذلك أن أغلب المخدرات المتوفرة في السوق العربية تهرب إليها من خارج المنطقة العربية.

ثانياً: الوضع الراهن لمشكلة المخدرات في المنطقة العربية.

ثالثاً: العمل الدولي.

رابعاً: العقوبات السياسية والقانونية والعملية.

خامساً: أهم المشكلات التي تواجه رجال المكافحة (التسليم، المراقبة - المطاردة المستمرة).

وأخيراً: الخاتمة والتوصيات.

أولاً: الوضع العالمي للاتجار غير المشروع في المخدرات:

أوضحت السيدة تمارا أوبنهايمر، مديرة شعبة الأمم المتحدة للمخدرات في كلمتها التي ألقته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الجلسة الحادية والأربعين المعقودة بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٨٤م، أن بلاء سوء استعمال العقاقير والاتجار بالمخدرات يزداد بمعدلات مذهلة وبالعلة الخطورة وتظهر آثارها الخبيثة على نحو متزايد في البلدان النامية والعالم الصناعي على حد سواء، بالإضافة إلى أن الروابط بين الاتجار في المخدرات والاتجار غير الشرعي بالأسلحة النارية والإرهاب، قد أصبحت أكثر ظهوراً في الآونة الأخيرة.

هذه الكلمة توضح إلى أي مدى تفاقمت المشكلة، فإذا ما رجعنا إلى وثائق هيئة الأمم المتحدة التي طرحت على أعضاء لجنة المخدرات في الدورة الثامنة الاستثنائية (فيينا، فبراير ١٩٨٤م) والدورة الحادية والثلاثين (فيينا، فبراير ١٩٨٥م) ومناقشات أعضاء الوفود في هاتين الدورتين لتبين لنا الآتي:

أ- المخدرات:

تشير الوثائق إلى وجود زيادة ملحوظة في كميات المخدرات والمواد المؤثرة على الحالة النفسية التي ضبطت عام ١٩٨٣م، والنصف الأول من عام ١٩٨٤م، فلقد بلغت أرقاماً لم تصل إليها من قبل خلال سني تسجيل هذه البيانات الرقمية (١٩٤٧ - ١٩٨٤م)، وبالرغم من ذلك لم يحدث ما يدل على انخفاض في الكميات

المعرضة من المخدرات، مما يدل على ضخامة الإنتاج غير المشروع منها وتفنن عصابات التهريب في إخفائه وتهريبه.

١ - الحشيش:

بلغت كمية الحشيش المضبوطة عام ١٩٨٣م ١١٧٤٥ طناً، وهي أكبر من الكمية المضبوطة عام ١٩٨٢م، وقدرها ٧٥٠٠ طن. وأشهر مناطق إنتاج الحشيش لبنان، حيث قدر الرائد أنطوان لطيف، مدير مكافحة المخدرات بها الإنتاج غير المشروع من الحشيش بحوالي ٢٠ ألف طن سنوياً، وتشير تقارير الهيئة إلى زيادة المساحات المنزرعة بالقنب في لبنان حتى غطت سهل البقاع ولم يعد هناك مكان لزراعة المحاصيل التقليدية، بل إن سكان السهل قد انتزعوا شجيرات التفاح من الحدائق المحيطة بمنازلهم وزرعوا بدلاً منها شجيرات القنب. وتأتي بعد لبنان دول باكستان وأفغانستان والهند وكولومبيا وجامايكا.

٢ - الأفيون:

بلغت كمية الأفيون المضبوطة عام ١٩٨٣م ٨٤ طناً، وهي أكبر من الكمية المضبوطة عام ١٩٨٢م وقدرها ٤٦ طناً. وأشهر مناطق إنتاج الأفيون منطقة الهلال الذهبي، وتضم دول إيران وأفغانستان وباكستان، ومنطقة المثلث الذهبي وتضم: تايلاند، بورما، لاوس، ومنطقة حدائق الأدغال، وتضم الدول التي اكتشفت فيها مؤخراً

زراعات غير مشروعة للخشخاش مثل المكسيك ولبنان، كما يزرع خشخاش الأفيون بكميات كبيرة في الهند.

٣ - الهيروين :

بلغت كمية الهيروين المضبوطة عام ١٩٨٣م ١٢ طناً، وهي أكبر من الكمية المضبوطة عام ١٩٨٢م وقدرها ٦,٢ أطنان. وينتج الهيروين بكميات كبيرة في الشرق الأدنى والأوسط (باكستان - لبنان - سوريا) وكذا في الشرق الأقصى (الهند - بورما - تايلاند - لاوس).

٤ - الكوكايين :

بلغت كمية الكوكايين المضبوطة عام ١٩٨٣م ٤٠ طناً، وهي تزيد على ثلاثة أمثال الكمية المضبوطة عام ١٩٨٢م وقدرها ١٢ طناً. وتنتشر زراعات عجينة الكوكا في بلاد الأنديز، حيث تغطي مناطق بأكملها في بيرو وبوليفيا وكولومبيا، وهي مناطق كانت شبه مغلقة أمام السلطات الحكومية إلى أن تبين لهذه السلطات وجود صلة بين عصابات الاتجار غير المشروع في الكوكايين وقادة الاضطرابات المسلحة ضد النظام الاجتماعي، فنشطت لمكافحتها وشتت كولومبيا في الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٤م حملة واسعة على هذه العصابات أسفرت عن ضبط عشرة أطنان من الكوكايين وعجينة الكوكا ومصادرة ١٤ معملاً سرياً ومواد كيماوية وأسلحة

٥ - مجموعة الباربيتيورات :

وأكثر أنواع هذه المجموعة إساءة للاستعمال الأمورباربيتال، السيكوباريتال، الجلوتوثيميد والميثاكوالون - والعقاران الأخيران لهما صلة بالتركيب الكيميائي للباربيتيورات، لذا ضما لهذا المجموعة - وقد بلغت مضبوطات ١٩٨٣ م ٥١١ ك، ٤ ملايين جرعة وهي أقل من عام ١٩٨٢ م، حيث بلغ الوزن ١٦٥٠ ك، بالإضافة إلى ١٢ مليون جرعة. وقد حدث تناقص في المضبوطات عن معدل الضبط السابق نظراً لقيام الدول المنتجة للميثاكوالون بالسيطرة على إنتاجه وقصره بقدر الإمكان على الأغراض الطبية والعلمية وأهم الدول المنتجة لهذه المجموعة دول غرب أوروبا والهند - كما تسربت كميات كبيرة من الإنتاج المشروع إلى سوق الاتجار غير المشروع باستخدام شهادات استيراد وتصدير مزورة.

٦ - مجموعة الأمفيتامينات :

وأشهر عقاقير هذه المجموعة الأمفيتامين، ديكسامفيتامين (ماكستون فورت - ديكسدرين) والميثامفيتامين بالإضافة إلى بعض المواد المشابهة للأمفيتامينات مثل المثيل فيندات (الريتالين).

وبلغت المضبوطات عام ١٩٨٣ م ١٧٥٥ ك، ١١,٦ مليون جرعة، وهي أكبر من مثلتها عام ١٩٨٢ م، حيث سجلت المضبوطات فيه رقماً قياسياً لم يسبق تحقيقه من قبل. فقد بلغ الوزن ١٤٧٠ ك بالإضافة إلى ٥ ملايين جرعة. والمصدر الرئيس

للمفتيامينات، أوروبا الغربية وقد ضبط فيها ٢١ مختبراً خلال عام ١٩٨٣م وهو أكبر عدد من المختبرات اكتشف في عام واحد - هذا بالإضافة إلى تسرب كميات كبيرة من الإنتاج المشروع إلى سوق الاتجار غير المشروع في المخدرات باستخدام وثائق مزورة.

٧ - مجموعة عقاقير الهلوسة :

وأشهر عقاقير هذه المجموعة عقار L.S.D وقد بلغت المضبوطات من هذه المجموعة عام ١٩٨٣م ٤٥٣ ك بالإضافة إلى ٦,٥ ملايين جرعة وهي أكبر كمية من الكمية المضبوطة عام ١٩٨٢م، وقدرها ٧٤ ك، ٢ مليون جرعة، كما أنها أكبر كمية عقاقير مهلوسة ضبطت منذ عام ١٩٤٧م. ويشير تقرير هيئة الرقابة الدولية لعام ١٩٨٤م أن هولندا هي المركز الرئيس، وربما الوحيد لتوزيع هذا المهلوس.

٨ - عقار الفتلى :

عقار مهيج لم يخضع حتى الآن للرقابة الدولية، وإن كانت بعض الدول قد حرمت حيازته وإحرازه، مثل مصر، حيث وضع العقار المذكور على الجدول الأول المرفق بقانون مكافحة المخدرات بناء على قرار وزير الصحة رقم ٧٦٠ لسنة ١٩٨٤م، فأصبح شأنه شأن المخدرات الأخرى من حيث التجريم والعقاب. والاسم التجاري لهذا العقار هو كبتاغون، ويتم تصنيعه في أوروبا ويهرب بكميات كبيرة إلى أكثر من اثنتي عشرة دولة في الشرقين الأدنى والأوسط والمنطقة

العربية، وقد تزايد عدد الجرعات المضبوطة من مليوني جرعة عام ١٩٨١م إلى ١٥ مليون جرعة عام ١٩٨٣م.

ب - المهربون:

يشاركون دائماً في تنظيمات عصابية ونادراً ما يقدم شخص بالتهديب لحسابه، فإذا فعلها مرة ونجح سرعان ما يستعين بأفراد آخرين يكون منهم عصابة صغيرة، ولكن مثل هذه العصابة لن يكتب لها النجاح ما لم تنضم إلى العصابات المنظمة التي تحتكر العمل وتقتسم مناطق النفوذ. وأهم سمات عصابات التهريب الدولية ما يلي:

١ - التنظيم:

عصابات تهريب المخدرات جيدة التنظيم على نحو نادر، استفادت إلى أقصى حد من معطيات الحضارة وتقدم علوم الإدارة - ويعمل لحسابها العديد من ذوي الخبرات في مجال الاستشارات القانونية والخدمات الفنية والتقنية، وعادة ما يكون لهذه العصابات مركز رئيس في دولة الإنتاج ومراكز فرعية في دول العبور والاستهلاك، لذا تضم بين أعضائها أفراداً ينتمون إلى جنسيات دول الإنتاج والاستهلاك والعبور. وكثيراً ما تتقاسم عصابات التهريب المعدات والعاملين، كما تزود بعض هذه العصابات بعضها الآخر بما تحتاجه من عقاقير لتكملة صفقات اتفق على تهريبها. وقد قويت

الصلات في الآونة الأخيرة بين عصابات المافيا التي تتولى تهريب الهيروين وعصابات تهريب الكوكايين بالأمريكتين.

٢ - العنف :

تتسم هذه العصابات بالشراسة، فهي لا تسمح لأحد أفرادها بالانفصال عنها، وإذا حدث فإن التنكيل به وبأفراد أسرته أمر وارد. كما تفرض هذه العصابات سطوتها في المناطق التي تعمل بها، وكثيراً ما يكون الموت جزاء من يبادر بالإبلاغ عن أحد أفرادها.

وتؤكد بعض التقارير، أن عصابات تهريب الكوكايين تميل إلى ممارسة العنف ضد كل من تتصورهم أعداء لها، وضد عائلاتهم ومستخدميههم وغيرهم من الأبرياء الذين تربطهم بهم صلة، وقد ارتكبت هذه العصابات مؤخراً في ميامي ولوس أنجيلوس ونيويورك، عدداً كبيراً من جرائم القتل قطعت فيها الرؤوس وبترت الأطراف، وكان بعض القتلى من الأطفال، وقد حدثت أكثر هذه الجرائم في وضح النهار أمام المارة في المنتزهات العامة أو الطرق الرئيسية، كما حدث البعض الآخر في النوادي الليلية على مرأى ومسمع من روادها، واعتقد أن ما تفعله عصابات المافيا في هذا المجال أشجع مما تفعله عصابات تهريب الكوكايين.

٣ - مقاومة السلطات :

لا تستسلم هذه العصابات بسهولة، فهي مزودة بأقوى الأسلحة وأكثرها فتكاً، وأحدث وسائل الانتقال والاتصال. وقد دفع كثير من

رجال مكافحة المخدرات حياتهم أثناء مراقبة أو مطاردة أو ضبط هذه العصابات، والمثل الصارخ على ذلك في إيران حيث سقط شهيداً في حرب المخدرات ٨٤ ضابطاً وجندياً في النصف الأول من عام ١٩٨٤م ولم تكف هذه العصابات بقتل من وقع في قبضتها، بل مثلت بجثثهم أبشع تمثيل.

٤ - القوة:

شكلت عصابات التهريب في بعض الدول مراكز قوة، وسيطرت على مناطق لزراعات المخدرات لا تستطيع القوات الحكومية دخولها - كما أن بعض هذه العصابات كانت وراء الاضطرابات التي وقعت في دول أمريكا اللاتينية - وعندما حاولت دولة مثل كولومبيا الحد من نشاط هذه العصابات، اغتال المجرمون وزير العدل رودريغولارا بوتيللا حتى يثبتوا للشعب أنهم أقوى من الحكومة

٥ - الثراء الفاحش:

المال هو القوة الرئيسة وراء شبكات التهريب، وقد بلغت أرباح هذه العصابات أرقاماً فلكية وعلى سبيل المثال تبين أن إحدى عصابات التهريب في الولايات المتحدة الأمريكية كانت تربح في اليوم الواحد مليوناً ونصف المليون من الدولارات، وتستخدم العصابات هذه الأموال الضخمة في تسهيل عملياتها الإجرامية وذلك بشراء

الذمم وإفساد القيم . ففي مصر وصل مبلغ الرشوة المعروضة على أحد الضباط إلى مليون جنيه وذلك نظير قيامه بتسهيل عمليات إنزال شحنات متوالية من الحشيش على شاطئ البحر الأبيض المتوسط في منطقة العريش . وفي بلدان تزرع فيها نباتات الكوكا، استطاعت عصابات تهريب الكوكايين أن تشتري بأموالها بعض كبار المسؤولين فيها وقد بلغ جملة ما صادرتة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣م من الأرباح الناتجة عن الاتجار غير المشروع في المخدرات، ما قيمته ١٩٧ مليون دولار، وهو مبلغ تافه بالقياس لما تحققه هذه العصابات من أموال، ولكن العصابات استطاعت أن تشتري ذمم العاملين في كثير من المصارف والبنوك وتمكنت بذلك من تهريب أموالها إلى الخارج .

٦ - الدهاء :

تتسم عصابات التهريب بالدهاء الشديد فهي لا تقدم على أية عملية تهريب إلا بعد دراسة جميع الاحتمالات وتقليل مخاطر الضبط إلى أدنى حد ممكن، وكثيراً ما تجند بعض العاملين في أجهزة المكافحة لتسهيل عملياتها الإجرامية وحتى تكون على علم بتحركات هذه الأجهزة، وفي بعض الأحيان تدس بعض رجالها للعمل كمرشدين (مخبرين) لهذه الأجهزة، وتتمكن بذلك من تضليلها . وقد استخدم المهربون دهاءهم في فتح أسواق جديدة للمخدرات، فقد كشفت السلطات في إيران وأفغانستان عن حالات مؤكدة لمهربين وعملائهم

يقومون بتوزيع الهيروين مجاناً، وخاصة في مناطق الحدود حتى
يستشري داء الإدمان عليه .

ج - أسلوب التهريب ووسائله :

يتوقف أسلوب التهريب ووسيلته على كمية المخدرات والطريق
الذي سيسلكه المخدر، وقد تبين من القضايا التي ضبطت على
المستوى العالمي في السنوات الثلاث الأخيرة ما يلي :

١ - يفضل المهربون استخدام الطريق البحري لنقل الكميات
الضخمة من المخدرات، نظراً لأن احتمالات الضبط فيه أقل من
الطريقين البري والجوي، فالبحر العالي الذي تسلكه الحاوية لا
يخضع لسيادة أي دولة من الدول، فهو مفتوح للجميع والاتفاقية
الجديدة لقانون البحار، وإن كانت قد نصت في المادة ١٠٨ منها
على أن تتعاون جميع الدول في قمع تهريب المخدرات والمواد
المؤثرة على الحالة النفسية بواسطة السفن في أعالي البحار، إلا أن
الاتفاقية لم تحدد الكيفية أو الوسيلة. وعادة ما تقابل الزوارق
الصغيرة السفن الكبيرة في عرض البحر، وتنقل منها المخدرات
إلى الدولة الهدف. ومن القضايا المهمة التي استخدمت فيها سفن
الشحن الكبيرة قضية السفينة دوريس، التي ضبطتها السلطات
اليونانية عام ١٩٨٣م لاستخدامها في تهريب ٢٢ طناً من
الحشيش من لبنان إلى كندا.

وفي بعض الأحيان يلجأ المهربون إلى استخدام الطائرات
الهلبيكوستر لنقل المخدرات من فوق ظهر الحاوية إلى أماكن

الإنزال أو التخزين في الدولة الهدف . وقد قامت الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في أواخر شهر مارس ١٩٨٥ بضبط عصابة تهريب مصرية لبنانية استخدمت هذا الأسلوب . (جمهورية مصر العربية).

كما يستخدم المهربون اليخوت وشتى أنواع السفن والمراكب في تهريب المخدرات عبر البحر

٢ - في بعض القضايا استخدم المهربون وسائل النقل المشروعة في نقل كميات ضخمة من المخدرات، مثلما حدث في مصر في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٩٨٤م، حيث قامت عصابة تهريب مصرية لبنانية بنقل ١٦ طناً من الحشيش داخل ٢ كونتينر تم شحنها من بيروت إلى قبرص، ومن قبرص إلى ميناء الاسكندرية البحري على ظهر السفينة لينتال التي تحمل علم ألمانيا الغربية، وكانت أوراق الشحن تشير إلى أن حمولة الكونتينر أدوات كهربائية لإبادة الناموس .

٣ - في قضايا أخرى استخدم المهربون سيارات النقل الضخمة التي تحمل علامات الاتحاد الدولي للنقل البري، لنقل المخدرات عبر الطرق البرية حتى يكون البحث فيها أكثر صعوبة من سيارات الركوب التي كانت مفضلة في الماضي .

٤ - يستخدم المهربون طائرات الهليكوبتر في نقل المخدرات من دول الإنتاج وإنزالها في مناطق نائية أو مناطق غير خاضعة لسلطة الحكومة في دول المرور أو دول الاستهلاك - وقد قامت السلطات في بيروت في النصف الأول من عام ١٩٨٤م بتدمير ٢٨ مهبطاً سرياً

لطائرات المهربين كما قامت السلطات في كولومبيا بمصادرة الطائرات التي تستخدمها عصابات التهريب .

٥ - يتم نقل الكميات المتوسطة والصغيرة من المخدرات مع المسافرين في الطائرات والسفن ووسائل النقل البرية، ويتم إخفاء المخدرات في بطانة الملابس وتجاويف الأحذية، كما يتم إخفاؤها في متعلقاته التي يشحنها معه مثل شرائط التسجيل واللحوم المجمدة والأحجار شبه الكريمة والأدوات الرياضية والأجهزة الكهربائية والأطباق .

وقد قامت بعض عصابات التهريب بإنشاء ما يمكن تسميته مدارس تدريب، وذلك لتدريب الأشخاص على حفظ كميات كبيرة من المخدرات في جوفهم بعد وضعها في أكياس عازلة كما يدرب الأشخاص من الجنسين على حمل المخدرات داخل الأماكن الحساسة . وبعد نجاح التدريب يتم تهريب المخدرات مع جماعات كبيرة من هؤلاء الأشخاص .

٦ - عادة ما يغير المهربون خط سير المخدرات، وقد كشفت تقارير هيئة الأمم المتحدة عن استخدام دول جديدة كدول عبور، كما يميل المهربون إلى استخدام أشخاص من جنسيات مختلفة لنقل المخدرات . وقد أشارت الإحصائيات إلى تزايد ضبط أشخاص يحملون جنسية سريلانكا والصومال ونيجيريا .

٧ - استخدام الرسائل البريدية في نقل المخدرات، أسلوب كثر اللجوء إليه في الفترة الأخيرة، ولا يعني التقدم التكنولوجي أن المهربين قد تركوا الوسائل القديمة، فمازالت الجمال تستخدم في

نقل المخدرات في منطقة الهلال الذهبي ، وقد دربت هذه الجمال على نقل المخدرات دون أن يصاحبها أحد، وقد قامت السلطات الإيرانية في النصف الأول من عام ١٩٨٤م بضبط ثلاثة أطنان من الأفيون على ظهور جمال مدربة .

٨ - كثيراً ما يستخدم المهربون في نقل المخدرات أشخاصاً يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية أو البرلمانية، كما يستخدمون أشخاصاً يتمتعون بمراكز وظيفية حساسة مثل ضباط الشرطة والجيش ورجال الجمارك أو مراكز اجتماعية تدعو إلى الاحترام مثل رجال الدين .

هذا وعصابات التهريب في سعي دائم نحو التجديد والابتكار حتى يقللوا إلى أدنى حد ممكن احتمالات ضرب مخططاتهم من جانب أجهزة مكافحة .

ثانياً: الوضع الراهن لمشكلة المخدرات في المنطقة العربية :

في الماضي كانت مشكلة المخدرات قاصرة على عدد محدود من الدول العربية ، أما الآن فقد استشرت المخدرات في المنطقة العربية كلها، وكما كانت المخدرات المنتشرة هي الحشيش والأفيون، أما الآن فقد وجدت جميع أنواع المخدرات طريقها إلى المنطقة، وبعد أن كانت المنطقة العربية مصدرة للمخدرات إلى أوروبا وأمريكا، عانت المنطقة من تدفق المخدرات عليها من أوروبا وأمريكا اللاتينية . ولو رجعنا إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لدراسة مشكلة المخدرات في الشرق الأوسط والتي زارت المنطقة في غضون عام ١٩٥٩م وأجرت

مناقشة مع المختصين في المملكة الأردنية الهاشمية والعراق والكويت ولبنان والمملكة العربية السعودية وسوريا ومصر واليمن ، لوجدناه يصف حالة الاتجار غير المشروع في المخدرات على النحو التالي :

١ - في المنطقة تجار مؤكّد في الحشيش واستهلاك مؤكّد للحشيش ، وأن المخدرات تهرب من هذه المنطقة إلى جهات أخرى من العالم .

٢ - لبنان مصدر رئيس لإنتاج الحشيش في المنطقة

٣ - يسير الاتجار غير المشروع في المخدرات في المنطقة في جميع الطرق ، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية ، والطريق الرئيس لتهريب الحشيش والأفيون يبدأ من لبنان ، حيث يجمع الحشيش المنتج في لبنان ، والأفيون المنتج في تركيا ، ثم ينقل عبر سوريا والأردن وإسرائيل إلى مصر

٤ - على طول الطرق الرئيسة وفي مناطق الحدود ، توجد عوامل تعمل لصالح عصابات التهريب ، فهناك قبائل بعضها رحل تعبر الحدود ذهاباً وإياباً بدون انقطاع يخلص أعضاؤها للقبيلة أكثر من إخلاصهم لبلادهم . كما أن هناك تسامحاً مع أفراد القبائل التي تعبر الحدود سعياً وراء مرعى للأغنام أو الجمال .

وإذا عبرنا بضع سنوات ، وجدنا ممثل المكتب الدائم لمكافحة المخدرات بجامعة الدول العربية يصف حالة الاتجار غير المشروع في المخدرات في المنطقة العربية في بيانه الذي ألقاه أمام لجنة المخدرات في دورتها الحادية والعشرين (جنيف ، ديسمبر ١٩٦٦م) مقررأ أنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة أقسام :

دول منتجة للحشيش هي : لبنان والسودان ومراكش ، ودول تمر المخدرات عبرها من دول الإنتاج إلى دول الاستهلاك هي : سوريا ولبنان والاردن ، ودول مستهلكة للمخدرات هي : مصر وسوريا والسعودية واليمن .

وأشار إلى أن الأفيون يهرب إلى الدول العربية من تركيا عبر لبنان وسوريا والاردن وإسرائيل إلى الدول المستهلكة في مصر والعراق والسعودية والكويت ، كما أن الهيروين يصنع في لبنان ويهرب إلى أوروبا وأمريكا .

وإذا كان لنا أن نفكر السنين إلى الدورة الحادية والثلاثين للجنة المخدرات ، لوجدنا أن الوضع الراهن للمخدرات في المنطقة العربية حسبما تبين من وثائق اللجنة يسير على النحو الآتي :

١ - تزايد حجم الاتجار غير المشروع بالمواد المؤثرة على الحالة النفسية ، زيادة أثرت في منطقة الجامعة العربية بأسرها من الدار البيضاء إلى مسقط ، بالرغم من ممانعة كثير من الحكومات في الاعتراف بالمدى الحقيقي للمشكلة - وتهرب هذه العقاقير إلى المنطقة من أوروبا الغربية . وطرق تهريب هذه العقاقير وغيرها من المخدرات هي الطرق البرية والبحرية والجوية ، وقد تحدثنا عن أساليب التهريب ووسائله في البند أولاً

٢ - انتشار تعاطي الهيروين ، ووفاء بعض المتعاطين بسبب تعاطي جرعات مفرطة من الهيروين درجة نقائها تصل إلى ٣٠٪ وهي درجة أعلى من درجة نقاء الهيروين المتداول في أوروبا الغربية

وأمریکا الشمالية، وهرب الهيروين إلى المنطقة العربية من الشرقين الأدنى والأوسط وقد بلغت كمية الهيروين المضبوطة في المنطقة عام ١٩٨٣م ١٤٦ ك. وأكبر كمية ضبطت في الإمارات يليها حسب الترتيب التنازلي: سوريا - لبنان - الكويت - البحرين - قطر - عمان - العراق.

٣ - الحشيش هو المخدر الأكثر انتشاراً في الدول العربية، وقد بلغ جملة ما ضبط منه في المنطقة عام ١٩٨٣م ٥٩ طناً وقد تم ضبط أكبر الكميات في المغرب ولبنان والسودان والسعودية، ولم يرد ذكر مصر إذ أن الإحصائيات مقدمة من مدير المكتب الدولي العربي لشئون المخدرات - لذا كان لزاماً علينا أن نضيف بأن مصر قد ضبطت في عام ١٩٨٣م ٦٥ طناً وهي أكبر من الكمية المضبوطة في المنطقة العربية كلها، بينما بلغ ما ضبط في مصر من الحشيش عام ١٩٨٤م ٨٤ طناً، وهي أكبر كمية ضبطت في تاريخ المكافحة ومصدر الحشيش في المنطقة العربية: لبنان - المغرب - السودان - باكستان.

٤ - بلغت مضبوطات الأفيون ٥٨ ك عام ١٩٨٣م، وأكبر كمية ضبطت في سوريا ويليها لبنان ثم قطر، وأخيراً الكويت، ومصدر الأفيون المضبوط منطقة الشرقين الأوسط والأدنى.

٥ - بلغت مضبوطات الكوكايين ٢٢ ك عام ١٩٨٣م، وأكبر كمية ضبطت في لبنان يليها سوريا - الإمارات - الكويت - المغرب - البحرين - الأردن، ومصدر الكوكايين المضبوط دول أمريكا اللاتينية

٦ - بلغت المضبوطات من القات ١٤٤٤ ك عام ١٩٨٣م، وأكبر كمية ضبطت في السعودية، ويليهام الامارات - قطر، ويزرع القات في المنطقة العربية وخاصة في اليمن الشمالية والجنوبية. إلا أن ما أسلفناه لا يعطي صورة حقيقية للموقف في الدول العربية - وقد أيد ذلك ما ذكره السيد/ ممثل المكتب العربي لشئون المخدرات أمام اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالعقاقير والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط في الدورة الثانية عشرة التي عقدت في فيينا في الفترة من ١ - ٣ أكتوبر ١٩٨٤م، وذلك عن ممانعة كثير من الحكومات في المنطقة في الاعتراف بالمدى الحقيقي للمشكلة.

ثالثاً: العمل الدولي :

العمل الدولي في مجال مكافحة المخدرات قد يكون عملاً جماعياً أو عالمياً، وقد يكون عملاً إقليمياً وقد يكون عملاً ثنائياً، وسوف نتناول هذه الأعمال فيما يلي :

أ - العمل العالمي :

قبل الحرب العالمية الأولى لم يكن لكثير من الدول تشريعات خاصة بالمواد المخدرة - والدول التي كان لها تشريعات كانت تشريعاتها غير كاملة ولا غناء فيها - فلما وضعت الحرب أوزارها بادرت هذه الدول إلى سد ما نقص في قوانينها أو صوغ تشريعات

جديدة. وكان الفضل في ذلك يرجع إلى الجهود الدولية التي بذلت في هذا المجال وهدفت إلى القضاء على إساءة استعمال المخدرات؛ وذلك بوضع نظام رقابي يكفل قصر العقاقير المخدرة والمؤثرة نفسياً على أوجه الاستعمال الطبي والعلمي والنفسي. وقد قطعت هذه الجهود مشواراً طويلاً منذ اجتماع لجنة شنغهاي عام ١٩٠٩م حتى الآن، عقد فيه العديد من المعاهدات الدولية وصادف الكثير من العقبات والمصاعب. ويكفي للدلالة على مدى الاهتمام الدولي بالمشكلة، أن نقول: إن عدد الدول التي اشتركت في مؤتمر شنغهاي كان ١٣ دولة ليس بينها دولة عربية واحدة، بينما بلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات في يناير سنة ١٩٨٥م ١١٤ دولة من بينها: مصر - العراق - الأردن - الكويت - لبنان - ليبيا - المغرب - السعودية - السودان - سوريا - تونس. وحتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن ينظر إلى مشكلة المخدرات على أنها مشكلة دولية تتطلب اتفاقاً متعدد الأطراف، وعملاً جماعياً على نطاق عالمي. وكان يغلب على الاعتقاد أن تعاطي المخدرات يرجع إلى العادات المتأصلة لدى السكان في بعض الدول - لذا كان من الطبيعي آنذاك أن نجد دولة مثل بريطانيا العظمى تخوض حروب الأفيون في منتصف القرن التاسع عشر وذلك بمساعدة فرنسا كي تبقى الأسواق الصينية مفتوحة أمام تجارة الأفيون الواردة من الهند البريطانية. ولودار في خلد بريطانيا آنذاك أنها سوف تبطل بداء الإدمان على المخدرات، لما فكرت في هذه الحروب الطاحنة، بل وساعدت في القضاء على هذه التجارة القاتلة. إلا أن التطورات التي حدثت بعد ذلك مثل زيادة

حجم التجارة الدولية والتطور السريع في وسائل الانتقال والاتصال، وبالتالي في الحد من عنصر المسافات المكانية، وقيام المجتمعات الصناعية وما خلقتة من جو يسود فيه القلق والتوتر الذي يتزايد فيه الطلب على المخدرات. هذه التطورات أزلت أو كادت الأسوار العالية التي كانت تحيط بالشعوب داخل أقاليمها. وهكذا أصبح ما كان خطراً، قاصراً على بعض الأقطار تهديداً متزايداً وخطراً داهماً على صحة العالم.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هي أول من وجهت الدعوة لعقد مؤتمر دولي لدراسة وسائل محاربة الأفيون ومشتقاته، مثل المورفين الذي عانت منه أمريكا كثيراً أثناء الحرب الأهلية (١٨٦١م - ١٨٦٥م). وانهقد هذا المؤتمر في شنغهاي في شهر فبراير ١٩٠٩م. وقد وضعت القرارات التي اتخذها هذا المؤتمر الأساس لما يجري اليوم على النطاق العالمي من جهود لمكافحة المخدرات تستهدف الحد من رواجها غير المشروع وإساءة استعمالها.

وتعد معاهدة الأفيون الدولية الموقعة في لاهاي بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٢م هي أول عمل قانوني أتمته الجهود الدولية لتحقيق التعاون العالمي في مجال الرقابة على المخدرات، ثم توالى عقد الاتفاقيات الدولية: اتفاقية المؤتمر الأول للأفيون لعام ١٩٢٥م، اتفاقية المؤتمر الثاني للأفيون لعام ١٩٢٥م، اتفاقية تحديد صنع العقاقير المخدرة وتنظيم توزيعها لعام ١٩٣١م، اتفاقية بانجوك لعام ١٩٣١م، اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات لعام

١٩٣٦م، بروتوكول ليك سكسيس نيويورك لعام ١٩٤٦م،
بروتوكول باريس لعام ١٩٤٨م، بروتوكول نيويورك عام ١٩٥٣م،
لتحديد وتنظيم زراعة نبات الخشخاش وإنتاج الأفيون والاتجار فيه

وقد جمعت شتات هذه الاتفاقيات الاتفاقية الوحيدة للمخدرات
التي وقعت في باريس عام ١٩٦١م وعدلت ببروتوكول سنة ١٩٧٢م،
وقد حققت هذه الاتفاقية التكامل بين أنظمة الرقابة الدولية
المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة عليها.

وعندما أحس العالم بخطورة الأثار المترتبة على تعاطي عقاقير
مجموعة الامفيتامينات ومجموعة الباربيتورات ومجموعة عقاقير الهلوسة
عقد المجتمع الدولي اتفاقية المؤثرات العقلية والمواد المؤثرة على الحالة
النفسية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٧١م التي انضمت لها حتى يناير ١٩٨٥م
٧٧ دولة من بينها مصر - العراق - الأردن - الكويت - ليبيا - المغرب -
السعودية - سوريا - تونس .

وقد وضعت هذه الاتفاقية أسس التعاون الدولي للحد من
الاتجار غير المشروع في المخدرات، سواء بين الدول أو بين المنظمات
الدولية المعنية بالمشكلة، مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية
«الانتربول». كما نصت هذه الاتفاقيات على أن تقوم الدول باتخاذ
التدابير الكفيلة بفرض العقوبات المناسبة لجرائم الاتجار غير المشروع
في المخدرات ولا سيما العقوبات السالبة للحرية واعتبار هذه الجرائم
من الجرائم الموجبة التسليم، وأن تلزم الدولة المطلوب منها تسليم
المجرم بمحاكمته إذا كان تسليمه غير مقبول طبقاً لقوانينها.

وفي إطار هذه الاتفاقيات ضببطت قضايا ناجحة تعد علامات على طريق الكفاح الدولي ضد آفة المخدرات، من بينها قضية السفينة اليونانية الكسندر روس ج التي ضببطتها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية في شهر مايو سنة ١٩٨٣م محملة بكمية كبيرة من الهيروين وزنت ٢٣٣ك كانت إحدى عصابات المافيا قد جلبتها من تايلاند وخبأتها في مخزن سري بالسفينة الكسندر روس التي كانت في طريقها عبر قناة السويس إلى جزيرة كريت - وقد تم الضبط تنفيذاً لخطه اشتركت في وضعها أجهزة مكافحة في مصر واليونان والولايات المتحدة الأمريكية. وعقب ضبط السفينة وأفراد العصابة المصاحبين للشحنة، قامت ايطاليا بضبط المخططين للعملية، وقامت تايلاند بضبط المتورطين في الجريمة في إقليمها وتسليمهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي سلمتهم بدورها إلى إيطاليا.

وقد انتقد مولر المقرر العام للاتحاد الدولي لقانون العقوبات، النظام الحالي للرقابة الدولية، وأشار إلى أن انتشار تعاطي المخدرات في العالم يرجع إلى عدم فاعلية الرقابة، واقترح المقرر مشروعاً دولياً جديداً يقوم على مبدأ الرقابة الدولية المباشرة تطبقه منظمة دولية مستقلة، إلا أن المؤتمر الدولي الحادي عشر لقانون العقوبات (٩ - ١٤ سبتمبر ١٩٧٤م بودابست) لم يوافق على هذا الاقتراح، وأيد استمرار النظام الحالي للرقابة الدولية، لأن مشروع الرقابة الدولية المباشرة سوف يصطدم حتماً عند تطبيقه بمعارضات سياسية قوية وصعوبات إدارية عديدة، فلا توجد دولة يمكن أن تسمح لسُلطان غير سلطانها على أراضيها.

وقد مضى ما يقرب من خمسة عشر عاماً دون عقد اتفاقية، ولا يعني ذلك أن النظام الحالي للرقابة الدولية قد نجح تماماً في السيطرة على التجارة غير المشروعة للمخدرات، وتدعيم التعاون الدولي للحد من الاتجار غير المشروع في المخدرات، ولكنه يعني أن المجتمع الدولي لم يصل بعد إلى صورة أكثر ملاءمة منه .

وقد أدى تفجر الصراع بين السلطات الوطنية في دول أمريكا اللاتينية وعصابات تهريب الكوكايين التي سعت بكل إمكاناتها إلى إفساد الكيانين السياسي والإداري لبلدان منطقة الانديز وتقويض أسس شعوبها، باستنزاف قواتها العسكرية والتأثير على سيادتها - أدى تفجر الصراع إلى صدور إعلان كيتو في ١١ أغسطس ١٩٨٤ الذي وقع عليه رؤساء دول أكوادور وبنما وبوليفيا وبيرو وفنزويلا وكولومبيا ونيكاراغوا، وطالب الإعلان باعتبار جريمة الاتجار غير المشروع في المخدرات جريمة ضد الإنسانية يجب على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء عليها .

وعندما اغتال المهربون وزير العدل الكولومبي، وضعت الدول السبع إعلان كيتو بين يدي الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طالبت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تقوم لجنة المخدرات بإعداد اتفاقية جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات - وتدرس الدول في الوقت الحاضر ورقة عمل تضم مشروعاً للاتفاقية مقدم من دول أمريكا اللاتينية وسوف تتولى شعبة المخدرات تجميع ردود الدول واقتراحاتها وصياغة صك جديد ينسق بين جميع الآراء، وسوف

يعرض الصك على لجنة المخدرات في دورتها التاسعة الاستثنائية التي ستعقد في شهر فبراير ١٩٨٥م لمناقشته .

ب - العمل الإقليمي :

ونقصد به العمل العربي المشترك في مجال مكافحة المخدرات - وكانت نقطة البدء قرار من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية أصدرته بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٥٨م أثناء اجتماعها بالاسكندرية نص على إنشاء مكتب بالأمانة العامة للجامعة يتكون من ممثل لكل دولة من دول الجامعة ويرأسه ممثل مصر ويكون اختصاصه مراقبة التدابير المتخذة في كل دولة عربية لمكافحة إنتاج وتهريب المخدرات بين الدول العربية على أن تكون له السلطة اللازمة لأداء مهمته على الوجه الأكمل .

وقد جاء هذا القرار استجابة لطلب الحكومة المصرية «إدارة مكافحة المخدرات» التي تضررت من تدفق الحشيش والأفيون عليها من سوريا ولبنان عبر الأردن .

وتنفيذاً لهذا القرار، تم إنشاء المكتب الدائم لشئون المخدرات في غضون شهر سبتمبر ١٩٥٠م، ورأسه اللواء عبدالعزيز صفوت، مدير إدارة مكافحة المخدرات المصرية، وبدأ المكتب عمله في شهر مارس ١٩٥١م وزار رئيس المكتب الأردن حيث تعهد المسؤولون بالعمل على إيقاف التهريب عبر الأراضي الهاشمية الأردنية، ثم زار لبنان حيث أعلن رئيس الحكومة اللبنانية أن الحكومة ستأخذ بالشدة

كل من يزرع الحشيش أو الخشخاش أو يقوم بتهريره، وكذلك فعلت السلطات السورية.

وكانت أولى ثمار العمل العربي المشترك قيام السلطات السورية في شهر مارس ١٩٥١م بناء على معلومات إدارة مكافحة المخدرات المصرية بضبط قافلتين من الجمال محملتين بسبعة أطنان ونصف من الحشيش جلبتها عصابة من السوريين واللبنانيين والأردنيين وكانتا قادمتين من زحلة في طريقها إلى شرق الأردن عبر حمص حيث تم الضبط.

وفي شهر مارس تقابل رئيس المكتب مع المسئولين في العراق حيث وعدت السلطات بتطهير البلاد من التجارة المحدودة للأفيون التي يمارسها الإيرانيون على الحدود العراقية الإيرانية، وقد ختم رئيس المكتب جولته في شهر أبريل ١٩٥١م بزيارته للمملكة العربية السعودية، حيث تبين أن المشكلة لا وجود لها إلا على نطاق محدود في موسم الحج فقط، وتقوم المملكة العربية السعودية بالحد من انتشار المخدرات بها وضبط المتاجرين فيها ومتعاطيها.

وكان من نتائج الزيارة أن قامت السلطات اللبنانية بإبادة زراعات الحشيش في مساحات تقدر بحوالي ٢٢ مليون متر مربع بينما بلغت مساحة زراعات الحشيش التي أبادتها الحكومة السورية ٤ ملايين متر مربع، الأمر الذي أثر تأثيراً ملموساً على إنتاج الحشيش عام ١٩٥١م.

وقد حتم إنشاء المكتب الدائم لشئون المخدرات أن تنشئ - كل دولة عضو فيه إدارة خاصة لمكافحة المخدرات على غرار إدارة مكافحة المخدرات المصرية . وكان للمؤتمرات والندوات والاجتماعات التي عقدها المكتب أثر ملموس في تقوية أواصر الود والتعاون بين جميع العاملين في مجال مكافحة المخدرات على المستوى العربي - وقام المكتب بإعداد قائمة بتجار المخدرات ومهربها وتوزيعها على الدول الأعضاء، كما أوصى المكتب بتوحيد قوانين المخدرات في الدول العربية، وركز على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء بموافاته بتقارير عن القضايا المهمة التي تقع في دوائر اختصاصها؛ وذلك لإخطار الدول الأعضاء الأخرى لتكون على بينة بظروف وملابسات هذه القضايا وخاصة طرق التهريب التي يتبعها المهربون . وقد كان المكتب الدائم لشئون المخدرات نواة المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة التي وقعت الدول العربية اتفاقية إنشائها ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في ١٠ أبريل ١٩٦٠م، وهي منظمة تعمل على دراسة أسباب الجريمة ومكافحتها ومعاملة المجرمين وتأمين التعاون المتبادل بين الشرطة الجنائية في البلاد العربية ومكافحة المخدرات وتضم ثلاثة مكاتب دائمة: مكتب الجريمة، ومقره بغداد، مكتب الشرطة الجنائية ومقره دمشق، والمكتب العربي لشئون المخدرات وكان مقره القاهرة حتى أواخر السبعينات، ثم أصبح مقره عمان .

وواصل المكتب العربي لشئون المخدرات مسيرة المكتب الدائم واستعان المكتب بالعديد من الخبراء في شتى مجالات المشكلة، الأمر

الذي أدى إلى رفع مستوى أداء العمل في مجال مكافحة على المستوى العربي .

ومن الأعمال العربية التي تمت وكان لها أثر كبير في مطاردة مجرمي المخدرات عبر الحدود وضبطهم وتسليمهم للدولة التي ارتكبوا جرائمهم على أراضيها، اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين دول الجامعة العربية والموقع عليها في ٩ يونيو ١٩٥٣م، وتضم الاتفاقية نصوصاً تجعل منها مرحلة من مراحل الوصول إلى مبدأ إقليمية القانون الجنائي في المنطقة العربية. مثال ذلك نص المادة السابعة التي تميز للدولة المطلوب إليها التسليم الامتناع عنه إذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها على أن تتولى هي محاكمته وتستعين في هذا الشأن بالتحقيقات التي أجرتها الدولة طالبة التسليم. ومثل هذا النص ما هو إلا خطوة في سبيل إقرار مبدأ محاكمة المجرمين في دولة أخرى من دول المجتمع العربي بدلاً من نقلهم من دولة إلى أخرى وما يصاحب ذلك من متاعب مادية وأمنية.

كما أن المادة السابعة عشرة من الاتفاقية تنص على جواز تنفيذ الأحكام القاضية بعقوبة مقيدة للحرية في الدولة الموجود بها المحكوم عليه بناء على طلب الدولة التي أصدرت الحكم وموافقة الدولة المطلوب منها التنفيذ. وهذا النص يعد مرحلة من مراحل الوصول إلى إقرار مبدأ جواز تنفيذ الأحكام الجنائية الوطنية في أية دولة من دول المنطقة العربية.

كذلك وقعت الدول العربية اتفاقية الإعلانات والإنابات القضائية بتاريخ ٩ يونيو ١٩٥٣م والإنابة القضائية ما هي إلا مرحلة في سبيل الوصول إلى إقرار جواز الاستمرار في الإجراءات والتحقيقات خارج الدولة الأمر الذي يؤدي إلى اتحاد نظم العدالة الجنائية في الدول العربية

وأخيراً وليس آخراً، الاتفاقية العربية الموحدة للتعاون القضائي التي أعد مشروعها لجنة من الخبراء بتكليف من مجلس وزراء العدل العرب، والتي أقرها المجلس في ٤ أبريل ١٩٨٣م، وقد نصت هذه الاتفاقية على الإنابة القضائية في الباب الثالث منها، وعلى تسليم المجرمين في الباب السادس.

وبالرغم من ذلك، فإن التعاون العربي في مجال مكافحة تهريب المخدرات تعترضه معوقات تحول دون تحقيق النتائج المرجوة منه على أكمل وجه.

ج - العمل الثنائي :

كان من أهم توصيات بعثة خبراء الأمم المتحدة التي زارت الشرق الأوسط عام ١٩٥٩م، هي ضرورة اعتراف الدول المتجاورة بما للاتفاقيات الثنائية من قيمة، وأن تيسر الاتصال المباشر بين قوات مكافحة كما تيسر كل الإجراءات الممكنة اللازمة لتشجيع وتحسين عمل هذه القوات - والعمل الثنائي لا يعني ضرورة تجاور طرفيه، بل كثيراً ما يعقد بين دولتين غير متجاورتين، ولكن إحداها مصدر

المخدرات التي تتدفق على الطرف الآخر مثال ذلك البروتوكول المنعقد بين مصر وتركيا عام ١٩٧٨م ومشروع البروتوكول المزمع عقده بين مصر والأردن، وكذا البروتوكول المزمع عقده بين مصر وباكستان، وهي بروتوكولات تستهدف في المقام الأول تيسير الاتصال بين أجهزة المكافحة وإزالة ما يعترض التعاون فيها من عقبات حتى تحذ من الاتجار غير المشروع في المخدرات التي تعاني منه كلتا الدولتين، ومن أمثلة العمل العربي المبرم من دولتين متجاورتين، أحكام الوفاق بين حكومتي مصر والسودان بشأن تبادل إعلان الأوراق القضائية وتسليم مرتكبي الجرائم الهاربين أو تنفيذ الأحكام عليهم والمصدق عليه بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٠٢م.

وفي إطار العمل الثنائي، حدث تعاون عربي في فترة السبعينات بين أجهزة المكافحة في كثير من الدول العربية، وخاصة أجهزة المكافحة في مصر وسوريا، أجهزة المكافحة في المملكة العربية السعودية ومصر، وأجهزة المكافحة في مصر والأردن. كما قام في الثمانينات تعاون بين أجهزة المكافحة في المملكة العربية السعودية والأردن. وقد أسفر هذا التعاون عن ضبط العديد من عصابات تهريب المخدرات التي تعمل في المنطقة العربية.

رابعاً: العقبات السياسية والقانونية والعملية:

يحول دون اكتمال الجهود الدولية المبذولة في مجال مكافحة المخدرات عقبات سياسية وقانونية وعملية

أ - العقبة السياسية :

تأخذ جميع الدول العربية بمبدأ الإقليمية في تطبيق قانون العقوبات، وتشريع المخدرات جزء منه في بعض الدول ومكمل له في البعض الآخر، ويعني هذا المبدأ أن يطبق قانون المخدرات على كل جريمة من جرائم المخدرات ترتكب في الإقليم الخاضع لسيادة الدولة أياً كانت جنسية مرتكبها، ويكفي وقوع جزء من السلوك الإجرامي حتى ينطبق التشريع، ومن ثم فإن جرائم تهريب المخدرات تدخل في اختصاص الدول التي مرت المخدرات عبرها بدءاً من دولة الإنتاج وانتهاءً بالدول التي ضبط فيها المخدر وحائزوه أو محرزوه، ولكن لا خوف من تنازع قوانين هذه الدول، فالقاضي الوطني لا يطبق سوى قانونه. وبعض الدول العربية تطبق قانونها حتى ولو لم يقع في إقليمها جزء من السلوك الإجرامي وذلك إذا حصل بالإقليم فعل اشتراك وإن وقع السلوك الإجرامي في الخارج (قوانين لبنان وسوريا والأردن والعراق والبحرين). وحتى تسد التشريعات سبل الفرار من وجه العدالة أمام مجرمي المخدرات الذين يحملون جنسيتها، فإنها تكمل مبدأ الإقليمية بمبدأ الشخصية عندما يكون مرتكب الجريمة خارج الدولة أحد مواطنيها حتى لا يفلت من العقاب بالتجائه إلى دولته التي يمنع نظامها القانوني من تسليم رعاياها إلى الدولة التي وقعت الجريمة على إقليمها.

بل إن بعض التشريعات العربية تأخذ بمبدأ العالمية حتى تضيق الحناق على الجاني الأجنبي فتتص قوانين سوريا ولبنان والأردن على

تطبيق القانون الوطني على كل أجنبي مقيم على أرض الوطن إذا أقدم على ارتكاب جناية أو جنحة في الخارج إذا لم يكن تسليمه قد طلب أو قبل، وقد أخذ بمبدأ العالمية دون اشتراط توطن الأجنبي القانون العراقي وقانون البحرين .

وهكذا تتكامل تشريعات المخدرات في العالم العربي، إلا أن العقبة الكؤودة تكمن فيمن يملكون سلطة ضبط الجرائم والمجرمين . إن الدول لا تسمح لقانون غير قانونها بأن يسري على إقليمها، وإن كانت هذه الدول قد مدت سلطان قانونها إلى الخارج أخذاً بمبدأ العينية أو الشخصية أو العالمية . ذلك لأن حق العقاب من خصائص السلطان وهو أهم مظهر للسيادة على الإقليم، لأنه أهم الالتزامات التي تتفرع عن السيادة، لذا لا تمنح الدول سلطة ضبط الجرائم والمجرمين على إقليمها إلا إلى فئات محددة، على سبيل الحصر من موظفيها، وعلى ذلك لا يملك حق جمع الاستدلالات والمراقبة والمطاردة والضبط إلا رجال مكافحة المخدرات الوطنيون وعلى ذلك تقف السيادة عقبة في سبيل مطاردة المهربين عبر الحدود .

ب - العقبة القانونية :

عدم توحيد التجريم والعقاب في تشريعات المخدرات العربية يحول دون اكتمال التعاون العربي . وقد سار المكتب العربي لشئون المخدرات شوطاً طويلاً في سبيل هذا التوحيد . ولم يصل بعد إلى النتيجة المرجوة، والوضع الحالي يؤدي إلى نتائج تآبها العدالة،

فالشخص الذي يحاكم في مصر أخذاً بمبدأ الإقليمية يخضع لعقوبة أشد من الشخص الذي يحاكم في إحدى دول الخليج أخذاً بمبدأ الشخصية، بالرغم من أن الجريمة واحدة.

ج - العقبة العملية :

تكمن هذه العقبة في التفاوت في الخبرة والمهبة والكفاءة والمعدات بين أجهزة المكافحة العاملة في الدول العربية، بالإضافة إلى أن الخلافات القائمة بين بعض الدول قد تؤدي إلى حصر التعاون في أضيق الحدود أو وأده نهائياً.

خامساً: المشكلات التي تواجه رجال المكافحة :

تواجه رجال المكافحة على مستوى العالم، مشكلتان على جانب كبير من الأهمية، الأولى مشكلة التسليم المراقب، والثانية مشكلة المطاردة المستمرة عبر الحدود.

أ - مشكلة التسليم المراقب :

التسليم المراقب، مصطلح دولي أطلق على شكل من أشكال التعاون تسمح فيه دولة أو أكثر بمرور المخدرات وحائزها أو محرزيها عبرها لكي تضبط في دولة أخرى بهدف ضبط كافة أفراد التنظيم العصابي الذي تولى عملية التهريب، وخاصة الرؤوس المدبرة والممولين.

وللتسليم المراقب صورتان: الصورة الأولى، وفيها تضبط قضية مخدرات في دولة ما ويعترف شخص أو أكثر من المتهمين في هذه القضية بأن المخدرات كانت في طريقها إلى دولة أخرى، ومن ثم يتطلب الأمر خروج المخدرات من إقليم الدولة بصحبة حائزها أو محرزها تحت الرقابة لضبط مستلميها في الدولة الوجهة. والصورة الثانية، وفيها توضع عصابة من المهربين تحت الرقابة من لحظة قيامها باستلام المخدر من الدولة المصدر إلى أن يتم تسليمه لباقي أفراد التنظيم العصابي في الدولة الوجهة، وعادة ما تمر الشحنة ومحرزوها عبر عدة دول.

الصورة الأولى:

وهذه الصورة لا تثير مشكلة بالنسبة لدولة الوجهة، فالدول عادة تسمح بدخول المخدرات إلى أراضيها لكي تضبط فيها - ويكون دخول المخدرات تحت الرقابة خاضعاً لعدة إجراءات أهمها ما هو حادث في مصر حيث تقوم لجنة مشكلة من سلطة التحقيق وجهاز مكافحة المخدرات سلطة الجمارك بحصر المخدرات ووزنها قبل تسليمها للضابط المرافق للمرشد (المخبّر) الذي يقوم بدوره بتسليمها للمرشد، ولكن تحت رقابة دقيقة غير محسوسة. وتكمن الصعوبة في أن الدول ترفض عادة خروج المخدرات من أراضيها، لأن قوانينها لا تسمح بذلك.

وحديثاً تغلبت بعض الدول على هذه العقبة، وذلك بعقد اتفاقيات ثنائية أو إقليمية تسمح بهذا النوع من التسليم المراقب.

ففي ألمانيا الغربية يسمح المدعي العام الألماني بخروج المخدرات بصحبة حائزها أو محرزها لإجراء عملية تسليم المراقب في دولة الوجهة شريطة أن يلتزم المدعي العام في الدولة الوجهة بإعادة الحائزين والمحرزين المضبوطين في ألمانيا الغربية إليها بعد إتمام عملية التسليم المراقب - وبذا يحاكم المتهمون المضبوطون في ألمانيا الغربية طبقاً لقانونها، ويتم تبادل وثائق التحقيقات بين الدولتين حتى تتكامل الصورة أمام سلطة الحكم في البلدين.

وفي حالة تعذر إتمام التسليم المراقب، فإن نظام تسليم المجرمين ونظام الإنابة القضائية كفيلاً بتحقيق بعض الفائدة المرجوة. فالدولة تطلب استلام المتهمين الذين لم يقعوا في قبضتها من الدول التي تشير التحريات إلى وجودهم بها وتنبئ السلطات القضائية في الدول المعنية لسؤال الشهود وإجراء المعاينة. والإجراء الذي يتم عن طريق الإنابة القضائية له الأثر القانوني ذاته كما لو تم أمام السلطة الوطنية المختصة.

الصورة الثانية :

كثير من تشريعات الدول لا يسمح بمرور المخدرات عبر أراضيها، فنظامها القانوني يلزم مأموري الضبط بضبط ما يقع على إقليمها من جرائم. بالرغم من ذلك فإن هذه الصورة كثيرة الوقوع، ولكن بصفة ودية وقد حدثت عدة حالات تسليم مراقب في المنطقة العربية.

وقد بينت دراسة حديثة قامت بها الأمانة العامة للجنة المخدرات أن الدول لا تسمح بعملية التسليم المراقب تخوفاً من فشل العملية وضياع المخدرات وهروب المهربين. وأضيف إلى هذا السبب سببان آخران أولهما انحراف بعض العاملين في أجهزة مكافحة واستغلالهم لعملية التسليم المراقب في القيام بعمليات تهريب المخدرات لحسابهم، وثاني هذه الأسباب انحراف المرشدين (المخبرين) حيث يدعي المرشد أمام جهاز مكافحة المخدرات في الدولة أن عصابة كلفته بتهريب شحنة من المخدرات لحسابها من الدولة «ب» إلى الدولة «أ» ويشتري المرشد المخدرات من الدولة «ب» بثمن زهيد تحت ستار التسليم المراقب، ثم يعرض المخدرات على تجار المخدرات في الدولة «أ» بثمن يقل كثيراً عن الثمن السائد في السوق وبعد أن يستلم منهم الثمن يسلم المخدرات، ثم يعطي الإشارة المتفق عليها، فيقوم جهاز مكافحة بضبط المخدرات والمحرزين والحائزين. وهي صورة بغیضة بالرغم من أنهم اشتروا المخدرات بمحض إرادتهم. فالقانون الأخلاقي الذي يحكم قضايا المخدرات يحتم ضبط البائع والمشتري، وإذا كانت هناك نصوص معفية من العقاب فلا يستفيد منها سوى المشتري لا البائع.

وعلى ضوء الدراسة السابق الإشارة إليها وعلى ضوء تجربتنا وخبرتنا يمكن وضع الضوابط الآتية للقيام بعملية تسليم مراقبة ناجحة

١ - عدم الموافقة على عملية التسليم المراقب إلا في الحالات التي تؤدي إلى ضبط منظمي جماعات التهريب ومموليها وزعماء

العصابات والرؤوس المدبرة فيها، ويكتفي في القضايا الأقل أهمية باللجوء إلى نظم تبادل المعلومات وتسليم المجرمين والإنابة القضائية .

٢ - عدم الموافقة على إجراء عملية التسليم المراقب إذا كانت العقوبات في بلد الوجهة حيث يجري الضبط عقوبات غير رادعة لا تتناسب مع جسامة جرم المهربين .

٣ - ضرورة تواجد ممثل لجهاز مكافحة المخدرات الذي طلب عملية التسليم المراقب مع جهاز مكافحة المخدرات الوطني القائم بالمراقبة لتقديم أية معلومات إضافية قد تفيد أثناء المراقبة وتواجد مثل هذا المندوب لن ينتهك سيادة الدولة فهو لا يملك القيام بأي عمل تنفيذي كل دوره منحصر في الاشتراك في التخطيط للمراقبة وتذليل الصعوبات التي تعترضها .

٤ - الدراسة المسبقة لخط سير المخدر والتأكد من القدرة على تأمين عملية التسليم المراقب فإذا ما تبين وجود منطقة يستحيل فيها تأمين الشحنة وجب رفض العملية .

٥ - لا تسند عملية التسليم المراقب إلا إلى الأجهزة المتخصصة في مكافحة المخدرات فلا تقوم بها الشرطة المحلية مثلاً .

٦ - تحتفظ السلطة الوطنية بالحق في الضبط إذا تغير خط السير الذي يسلكه المهربون أو حدثت دلائل تشير إلى إمكانية فقد الشحنة أو هروب المهربين .

٧ - إخطار الدولة التي يمر المخدر عبرها بتفاصيل عملية التسليم المراقب قبل البدء فيها بوقت كاف .

٨ - الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملية وأن يتم الضبط إذا ما انتهكت السرية

٩ - إذا ما تمت عملية الضبط يجب على الدولة التي قامت بالضبط أن ترسل صورة من تحقيقات القضية إلى جميع الدول التي مر عبرها المخدر.

ونحن نرى إمكانية القيام بعمليات التسليم المراقب على المستوى العربي شريطة دراسة كل حالة على حدة على ضوء الضوابط السابقة .

ب - مشكلة المطاردة المستمرة :

مشكلة المطاردة المستمرة مشكلة خاصة بمناطق الحدود بحرية كانت أو برية وطبقاً للاتفاقية الجديدة لقانون البحار، يمكن أن تبدأ المطاردة المستمرة من المياه الداخلية أو المياه الإقليمية وتستمر حتى لو دخلت سفينة المهربين في البحر العالي، ولكنها تتوقف إذا دخلت السفينة المياه الإقليمية لدولة أخرى. وفي البر تتوقف المطاردة عند الحدود فاعتبارات السيادة تحول دون تخطي الحدود، بالإضافة إلى أن حق المطاردة وبالتالي الضبط لا تملكه سوى القوات الوطنية .

ولكن هذه المشكلة سهلة الحل إذا وجدت النوايا الطيبة كما أن مبدأ المعاملة بالمثل كفيل بإزالة أية حساسية

إن الأمر يتطلب إقامة نظام اتصال جيد بين الدولتين المتجاورتين، وعقد اجتماعات دورية بين القيادة المسئولة عن حراسة الحدود يحضرها ممثلون لأجهزة المكافحة المتخصصة في كلا البلدين،

وفي هذه الاجتماعات يمكن الاتفاق على الحل الأمثل ويمكن بالاتصال الجيد أن تحول قوات الدولة المجاورة دون اختراق المهربين لإقليمها، وإذا ما حدث الاختراق فإن هذه القوات تكمل ما بدأته القوات الأولى. فإذا ما تم الضبط يكون التحقيق الذي يستعان فيه بتحريات وتحقيقات الدولة التي بدأت فيها المطاردة - كما يمكن الاتفاق أيضاً على أن تقوم كل دولة بمحاكمة المواطنين الذين يحملون جنسيتها.

الخاتمة

نخلص مما تقدم أن دائرة تهريب المخدرات قد اتسعت، وأن نشاط المهربين امتد إلى دول لم تطأها أقدامهم من قبل وأن المخدرات استشرت في المنطقة العربية واستنزفت أموالها وصحة بنيتها وأن تطهير جسد الأمة العربية من هذا السم الزعاف يتطلب تريباً هو ببساطة وفي كلمة واحدة «التعاون» تعاون لا يقف في طريقه عقبة حتى تلك قلاع التجارة المحرمة ويتشتت شمل تنظيماتها.

والشريعة الإسلامية السمحة تحرم تعاطي المخدرات والتعامل فيها على أي وجه كان، وذلك بالقياس على الخمر، قياساً استوى فيه الأصل والفرع من كل وجه، كما أن المخدرات محرمة تحقيقاً لمقصود الشارع في وجوب حماية الأصول الخمسة التي يقوم عليها المجتمع القوي الصالح، وهي الدين والنفس والمال والعقل والنسل.

وقدمت في البحث صورة توضح كيف يسعى المهربون في الأرض فساداً، وتكتمل الصورة لو ضربنا مثلاً من الآثار غير المباشرة

لأنشطة المهربين وهي كثيرة. في ألمانيا الغربية ضببطت إدارة المباحث الجنائية الاتحادية عام ١٩٨٤م شاباً ارتكب وحده ٦٠٠ حادث سرقة بإكراه، وتبين أن إدمانه على الهيروين وحاجته اليومية إلى ما قيمته ٤٠٠ دولار لشراء المخدر وراء ارتكابه هذه الحوادث.

وما جزاء من يعيث في الأرض فساداً؟؟ الإجابة في القرآن الكريم كتاب الله المنزل وعمده الشريعة الإسلامية. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. ولقد وضعت بعض تشريعات الدول الإسلامية الإعدام عقوبة لجرمة الجلب أو التصدير (مصر - العراق - ماليزيا) وقد نفذت ماليزيا والعراق الإعدام في مهربي المخدرات ولم تقم مصر بهذه الخطوة بعد.

وعلى ضوء ما عرضناه ننتهي إلى التوصية بما يلي:

- ١ - تقرير الإعدام عقوبة لجلب المخدرات وتصديرها في التشريعات العربية، وذلك كخطوة أولى في سبيل توحيد التجريم والعقاب في التشريعات العربية.
- ٢ - الاهتمام بتدريب العاملين في مجال مكافحة المخدرات في المنطقة العربية على المستوى الإقليمي وفي الدول المتقدمة فنياً ذلك أن التعاون بين المستويات المتفاوتة الخبرة والمهبة غالباً ما يكون عائده ضئيلاً.
- ٣ - عقد اجتماعات دورية لقيادات حرس الحدود في الدول المتجاورة

يحضرها ممثلو الأجهزة المتخصصة في المكافحة لتبادل الرأي والخبرة والمعلومة .

٤ - تيسير الاتصال بين قيادات حرس الحدود في الدول المتجاورة حتى يمكن الحد من عمليات التهريب عبر الحدود .

٥ - القيام بالتسليم المراقب وفقاً للضوابط التي تكفل نجاحه وعدم انحرافه عن هدفه .

٦ - تيسير إجراءات تسليم المجرمين وتنفيذ الإنابات القضائية حتى يكتمل العمل العربي للحد من عمليات التهريب .

٧ - الاهتمام بسرعة ودقة تبادل المعلومات بين الدول العربية ، سواء كان ذلك مباشرة أو خلال المكتب الدولي العربي لشئون المخدرات .

المراجع

- ١ - الدكتور أحمد عامر، الدكتور فاروق شلبي، مصر والعمل العربي المشترك في مجال مكافحة المخدرات، وثائق المؤتمر الإقليمي الثالث لمكافحة المخدرات، الإسماعيلية ١٩٨٤م.
- ٢ - الدكتور حامد جامع، عقيد محمد فتحي عيد. المخدرات في رأي الإسلام، سلسلة البحوث الإسلامية، السنة العاشرة، الكتاب السابع.
- ٣ - التقارير السنوية للإدارة العامة لمكافحة المخدرات المصرية.
- ٤ - التقارير المقدمة من أعضاء الجمعية المصرية للقانون الجنائي إلى المؤتمر الدولي الثالث عشر لقانون العقوبات، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٤م.
- ٥ - ر.ت. ستاملر، ر.ك. فالمان، س. أكيل. الاتجار غير المشروع في المخدرات، نشرة المخدرات، المجلد ٣٦ العدد ٢، مطبوعات الأمم المتحدة، ١٩٨٤م.
- ٦ - رونالد. ج. كافري. الهجوم المضاد على الإتجار غير المشروع في الكوكايين. نشرة المخدرات. المجلد ٣٦ العدد ٢، مطبوعات الأمم المتحدة. ١٩٨٤م.
- ٧ - العميد الدكتور محمد فتحي عيد. جريمة تعاطي المخدرات في القانون المصري والقانون المقارن. منشورات دار لوتس للطباعة والنشر ١٩٨١م.

٨ - العميد الدكتور محمد فتحي عيد. السلطان المكاني لتشريع المخدرات. مجلة الأمن العام المصرية، العدد ١٠٦، يوليو ١٩٨٤ م.

٩ - الدكتور محمد منصور الصاوي. أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبعة الدولية، المطبوعات الجامعية، ١٩٨٤ م.

١٠ - المكتب الدولي العربي لشئون المخدرات، التقرير الاحصائي السنوي لقضايا المخدرات المضبوطة في الدول العربية خلال عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ م.

١١ - وثائق هيئة الأمم المتحدة:

A/39/710 - A/C.3/39/SR. 41 - A/C. 3/39/SR.35 - E/INCB/ 1984/ 1E/ CN.7/1985/4 - E/CN.7/1984/ 5 - E/CN.7/1985/6 - E/CN.7/1985/ L.1/ ADD.6 - E/CN.7/ 1985/ CRP. 11 - E/CN./ 1985/ 8 — E/CN. 7/ 1985/9 NAR/CL.2/ 1985.

المشكلات التي تواجه حماية الحدود

خلف الله الرشيد^(*)

الحمد القائل ﴿إن الإنسان على نفسه بصيرة ولو ألقى معاذيره﴾ والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل «أنتم أعلم بشئون دنياكم» .

والإنسان في سعيه على وجه البسيطة ابتدع كثيراً من النظم الاجتماعية التي تطورت عبر تاريخه الطويل وقد أرسل الله الرسل للهداية وإرشاد الناس فرشد منهم من هداه الله وضل الكثير ودفع الله الناس بعضهم ببعض عبر الحقب وبادت شعوب وأنشأ الله خلقاً آخر إلى أن وصلت الانسانية إلى عصرنا هذا وتراكم تراث بشري ثر كان حصيلة تنازع وتناحر وتنافس بين حضارات إنسانية كثيرة وغنية وقوية وسادت منها حضارات اليوم وكان في مقدمتها الحضارة الإسلامية التي صمدت في وجه كل عدوان ولكن الله كتب لها الخلود وهي اليوم تبعث بعد ما طال ركودها عبر سنين التفكك والضعف والحمد لله ، فإن أبناء هذه الأمة بدأوا يتنسمون عبير الصحة الإسلامية ، ولعل مثل هذه المؤتمرات والندوات والدراسات سوف تقوي من الروابط وتنمي من القدرات في نفوس الشباب حتى ينهضوا بالعبء كاملاً إن شاء الله .

(*) رئيس القضاة، جمهورية السودان الديمقراطية

ولذلك نرى أن مواضيع الساعة لا بد وأن تعالج في ضوء هذا المنظور، لأن صراع الحضارات والثقافات لم يفتر بل أصبح أكثر ضراوة وقد أصبحت الحضارة الآن تباع وتشتري وتصدر إلى البلاد النامية مستنزفة بذلك قدراتها وثرواتها القومية والفردية وتتقدم الفن الإلكتروني ارتبط العالم ارتباطاً وثيقاً وقد ألجأت الضرورة دول العالم الثالث إلى استيراد كل هذه المعدات الحديثة الباهظة التكاليف حتى تربطها بأحاء العالم، وحتى تيسر لها الاتصال والتفاعل مع غيرها من الدول.

نشير بذلك إلى أن مشكلات العالم الثالث لا بد وأن تربط بمقتضيات المصالح الكبرى للدول الصناعية والتي كانت تستعمر العالم الثالث حتى النصف الأخير من هذا القرن، ولم يكن خافياً الغرض من الاستعمار وما كان للدول الصناعية أن تترك مستعمراتها السابقة بكل ميزاتها ونعيمها إلا أن المحافظة عليها بالأسلوب القديم يحتم وجود الجيوش والأساطيل قد أصبح مكلفاً للدرجة التي لم تعد تخارج تلك الدول إذ بحساب تجاري بسيط سوف تكون المحصلة خاسرة من الناحية المادية البحتة.

لذلك لا بد من ابتداء أسلوب آخر يتلاءم مع الظروف المتجددة والمتطورة لذلك خرج المستعمرون وقد ربطوا دول العالم الثالث ثقافياً وتجارياً وسياسياً فرابطة الشعوب البريطانية رغم تباین عضويتها ترتبط بمبادئ مشتركة ومصالح حيوية ورابطة الشعوب الفرنسية كذلك، وقس على هذا.

ومشكلات الحدود من ضمن مخلفات الاستعمار، وهي من العوامل التي تؤثر في أمن الدول وتعرض سلامتها للخطر، وقد يكون لها آثار بعيدة المدى. وسوف أتناول في هذه العجالة نزاعات الحدود من الناحية الأمنية، أي من زاوية حماية الحدود حفاظاً على أمن الدولة والغرض من الموضوع ليس معالجة مسهبة من الناحية البحثية بقدر ما هو إثارة للنقاش، ولا أظن أن هذا الجمع يحتاج إلى طرح تفاصيل ودراسة أعلم أن هؤلاء المجتمعين يدركونها ولا بد لي من مراعاة المقام.

مشاكل الحدود من الأمور الحساسة التي يمكن أن تؤدي إلى احتكاكات قد تقود إلى توتر قد يتطور إلى حرب ضروس وليست حرب الخليج إلا نزاعاً حول الحدود في الأصل. ومحارب الأوقادين بين الصومال وأثيوبيا ببعيدة عن الأذهان.

هذان مثالان لما قد يقود إليه النزاع حول الحدود. فما معنى الحدود وما ضرورتها؟

الحدود مسألة مرتبطة بالإقليم الجغرافي الذي توجد فيه الدولة ولذلك نجد أن الدولة تعرف بالارتباط بالإقليم وهو أحد أركان التعريف كما تواطأ عليه فقهاء وشرّاح القانون الدولي.

يقول الدكتور حامد سلطان: «الدولة نظام قانوني وسياسي ويمكن تعريفها بأنها جمع من الناس. يعيش على سبيل الاستقرار على إقليم معين محدد ويدين بالولاء لسلطة حاكمة لها السيادة على

الإقليم وعلى أفراد هذا المجتمع^(١)، ويظهر من هذا التعريف وهو ما يجمع عليه شراح القانون الدولي أن هناك ثلاثة أركان لتعريف الدولة:

١ - شعب . ٢ - إقليم . ٣ - سيادة .

وبمنا في هذا المقام الإقليم، لأنه يتصل بالسيادة والنشاط الإنساني والأمن وشئون الحكم. والإقليم أيضاً لازم لتحديد مدى الفضاء الجوي وما بعد الفضاء الجوي لتحديد المياه الساحلية أو الإقليمية وأعلى البحار أو تلك الأماكن التي تخرج عن سيادة الدولة الفعلية والممكنة والتي تشترك فيها الدولة مع غيرها من الدول في التمتع بها. عليه يصبح تعريف الإقليم لازماً.

يقول الدكتور سلطان في تعريف الإقليم: «إقليم الدولة هو ذلك الجزء من الكرة الأرضية الذي تمارس فيه الدولة عليه سيادتها ويسود سلطانها وهو يتكون من قطاع يابس من أرض المعمورة، وما يعلوه من الفضاء ويحيط به من الماء. والعنصر الأصلي هو القطاع اليابس، إذ لا يوجد، ولم يوجد من قبل إقليم بالمعنى المفهوم في القانون الدولي يتكون من عنصر الفضاء وحده أو عنصر البحر وحده^(٢)»

١ - انظر الدكتور حامد سلطان، القانون الدولي في وقت السلم، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية ١٩٦٩ م. ص: ٣٤٧.
١ - المصدر السابق، ص: ٥٨٣.

وعليه فإن تحديد الإقليم لازم لمعرفة مدى أو نطاق السيادة ونفاذ القوانين. ويستطرد الدكتور سلطان قاتلا: وفكرة تعيين إقليم الدولة بوضع الحدود عليه لم تتبلور في صورتها الحاضرة إلا في نهاية العصور الوسطى وبداية ظهور الإدراك القانوني للدولة في شكلها الحديث وارتباط مدلولها ارتباطاً حتمياً بعنصر الإقليم. ولا شك أن الإحساس بفكرة الحدود مرتبط ارتباطاً ضرورياً بفكرة الملكية، ولذلك فإن القدامى والجماعات الإنسانية التي تشكلت قديماً - كالقبائل وما في حكمها - كانت تشعر بأن حقوقها أو سلطانها له دائرة إقليمية وجب ألا يتعدى نطاقها»^(١)

ولكن إقليم الدولة لا يظل مستقراً مدى الدهر، لأن الإنسان في صراعه الأبدي مع الحياة وبظلمه لأخيه الإنسان تدخل كثيراً في تغيير نمط الحياة وزعزعة استقرار بني جنسه، وكان من جراء ذلك أن قسمت دول وقامت دول لم تكن موجودة من قبل واختفت دول كانت ملء السمع والبصر وبادت شعوب وظهرت أمم.

ولم تتأثر قارة كما تأثرت القارة الأفريقية بسبب فعل الإنسان فقد اتفقت الدول الاستعمارية في مؤتمر برلين لسنة ١٨٨٥ على تقسيم القارة الأفريقية إلى مناطق نفوذ وامتيازات أريد لها أن تكون دائمة وأن تؤسس تلك الحقوق والامتيازات على مبادئ القانون الدولي ويحميها النظام الدولي العام.

١ - المرجع السابق، ص: ٤٨٥، ٤٨٦.

وبدأ ما يسمى بالتكالب على أفريقيا وتعرضت أفريقيا للغزو الأوربي وقسمت القارة إلى أقاليم حسب مصالح المستعمرين منها والمستعمرات ومنها المحميات بسبب ما أبرم من اتفاقات مع رؤساء القبائل المحليين الذين غلبوا على أمرهم .

وبالطبع لم تكن تلك الاتفاقات متكافئة ولكنها كافية كمبرر لحيازة الأرض واستبعاد أهلها . وقد أفرزت تلك التقسيمات كثيراً من المنازعات والمشاكل المستعصية التي تبدأ صعبة وتشكل خطراً على أمن بعض البلاد واستقرارها .

يقول الدكتور سلطان : «لعل القارة التي قامت فيها الحدود على أسس الظلم والتحكم والتي لا تستجيب الحدود فيها إلى المعايير المعروفة من التاريخ والاقتصاد أو الطبيعة الجغرافية أو إلى الروابط الجنسية أو الدينية أو اللغوية للسكان، لعل هذه القارة هي القارة الأفريقية»^(١) .

ومن أبرز قضايا الحدود، النزاع القائم بين الصومال وأثيوبيا حول الحوض والأوقادين والذي نشبت بسببه الحرب بينهما والخلاف بين الصومال وكينيا حول الإقليم الشمالي لكينيا المسمى N.F.D (بالان اف دي) . والنزاع الذي نشب بين السودان وأثيوبيا حول منطقة الفشقة في شرق السودان، ليبيا وتشاد، والجزائر والمغرب، وليبيا وتونس، وهكذا . وكل هذه المنازعات ترجع إلى الاستعمار وقد أفضت هذه المنازعات إلى توتر بين تلك الدول بل إلى حروب في

١ - المرجع السابق . ص : ٤٨٩ .

بعض الأحيان كادت تتسع لتشمل القارة بأسرها رغم القرارات التي اتخذها رؤساء الدول الأفريقية في اجتماعهم في القاهرة في شهر يوليو ١٩٦٤م باحترام مبدأ سيادة الدول وسلامة أراضيها الوارد في المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية والذي فسره اجتماع القمة المشار إليه بقبول الحدود التي تركها المستعمر بحسبانها الأمر الواقع الذي كيفت عليه الدول كيائها وزعزعت قد تضر أكثر مما تنفع بسبب ما قد يجر إليه من حروب استنزافية تصرف الدول الناشئة عن التعمير وتقودها إلى الفقر والعوز والاعتماد على الدول الاستعمارية القديمة، وبذلك تقع في قبضة الاستعمار الجديد.

كيف نحدد الحدود وكيف نخطط على الأرض؟

كما قدمنا، هناك عوامل كثيرة متداخلة لها الأثر الباقي في تكوين الحدود وفي العصر الحديث أحدثت الحروب تغييراً على خريطة العالم، فبعد الحرب العالمية الأولى تقلصت حدود ألمانيا واقتطعت منها أجزاء قادت إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وتقطعت أوصال الامبراطورية التركية القديمة وحصرت في آسيا الصغرى ثم انتهت بقيام تركيا العلمانية.

وبموجب معاهدة لوزان سنة ١٩٢٤م أصبحت مصر ونجد والحجاز دولا مستقلة استقلالاً منقوصاً وفرض الانتداب البريطاني على العراق وفلسطين، والانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والحماية الفرنسية على تونس ومراكش، والحماية البريطانية على

الخليج العربي وعدن . وخضع إقليم آسيا للاستعمار الفرنسي
والبريطاني والهولندي والبرتغالي، ثم الأمريكي . وقسمت الدول وفق
عوامل الاستغلال الاقتصادي ووفق التنافس التجاري بين الشركات
الاستعمارية

وحدود هذه الأقاليم تحكمها اتفاقات دولية وكانت تناقش مثل
هذه الاتفاقات في أوروبا بعيداً عن الواقع، ولذلك كانت تجميـء في كثير
من الأحيان متعارضة مع مصالح القوميات المحلية وما كان ذلك مهماً
في نظر سدلة الاستعمار، بل لعله كان ملهاة، فقد روى اللورد
سولسبوري، أنه قال: «كنت والسفير الفرنسي نتبادل الجبال والأنهار
والبحيرات، ولكن كان يعترضنا حاجز واحد بسيط هو أننا لم نكن
ندري أين توجد تلك الجبال والأنهار والبحيرات»^(١).

درجت اتفاقيات الحدود على استعمال مصطلحات خاصة بها،
فالاتفاق الأساس يحدد الخطوط النظرية على الورقة وكثيراً ما تسير
وفق خطوط العرض أو الطول كما في أغلب اتفاقات الحدود
الأفريقية . وتوصف الحدود بالنسبة إلى معالم جغرافية تذكر وتسمى
إن كانت جبالاً أو أنهاراً، أو بحيرات . وتسمى هذه بتحديد الحدود .
ثم تعقبها عملية تخطيط الحدود وعملية التخطيط قد تعدل وتبديل في
الوصف، لأن عملية التخطيط تقوم على الواقع الملموس وعادة ما
تتفق الدول المعنية على تعيين لجنة تقوم بمسح الخطوط ووضع
علامات ثابتة قد تصطدم هذه اللجان بعوائق طبيعية تحتم عليها

١ - انظر كتاب السودان، السير هارولد ماكمايكل، ص: ٥٧ .

احتواء جبل أو اتخاذ نهر كحاجز طبيعي ، وقد يتعرج النهر فيدخل هنا تارة، وهناك تارة أخرى، وقد تقسم قبيلة إلى قسمين قسم في بلد وقسم في بلد آخر، وهكذا.

وقد جرى العرف على ضرورة إقرار عمل اللجنة المخططة، ويعتبر التخطيط جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق الأساس على التحديد ومكماً له

الحدود القائمة ومشكلات قبائل الحدود:

من أسباب المنازعات على الحدود عدم التخطيط، لأن عملية التخطيط عملية مرهقة ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً قد لا تجده الحكومات وقد لا تلتفت إليه بسبب انشغالها بالمسائل اليومية القريبة منها فالحدود بعيدة خصوصاً في بلد كبير مثل السودان أو مثل الأقطار الشاسعة في آسيا. ثم فجأة تثار مشاكل تؤدي إلى حشد الجيوش كما حدث في السودان في الإقليم الشرقي، وكما يحدث الآن في الحدود الشمالية للصين.

وأكثر الناس تأثراً بذلك القبائل التي تعيش على الحدود وقد ينشأ الخلاف حول الأرض ففي السودان استمر الخلاف حول الأراضي الزراعية في منطقة الفشقة وكاد يؤدي إلى نزاع مسلح إلى أن اتفق على المحافظة على الوضع الراهن إلى حين الوصول إلى اتفاق وقد تم الاتفاق بعد مساجلات واجتماعات طويلة امتدت إلى فترة طويلة من الزمن وتوصل الطرفان بموجب تبادل المذكرات في يوليو ١٩٧٢م إلى

حسم النزاع وقبول الخطط الحالية إلا أن بعض المزارعين الأثيوبيين لا يزالون يتمتعون بحقوق الزراعة في الأراضي السودانية وقد انتهك الاتفاق في السنين الأخيرة نتيجة الخلافات بين السلطة الحاكمة في السودان آنذاك والسلطة الحاكمة في أثيوبيا .

النزاع حول الحدود في الإقليم الشرقي السوداني يشد انتباهنا إلى ضرورة وجود نقاط حراسة على الحدود وإلى ضرورة ربط تلك النقاط بالجهاز الحكومي المركزي . وقد كان دخول المزارعين الإثيوبيين في الأراضي السودانية بسبب قفل السودان لنقطة حدود مهمة وإهمال الإدارة السودانية المرور وتفتيش الحدود كما كان يحدث إبان الحكم الأجنبي .

ولكن هل تفي نقاط الحدود بالغرض المطلوب؟

نقاط الحدود على أهميتها لا تفي بالغرض المطلوب خصوصاً في بلاد مترامية الأطراف تفتقر إلى الطرق البرية المعبدة وإلى وسائل الاتصال الحديثة ولعل قيام المدن والمستوطنات على الحدود هو صمام الأمان لأن المواطن بحكم محافظته على مصلحته الخاصة يلجأ إلى السلطات إذا حدث تعد على المناطق الحدودية

وأرى أن واجب الدول في المقام الأول تكثيف الرقابة على الحدود وتشجيع المستوطنات وتعمير المدن والقرى الحدودية والاهتمام بها خصوصاً في القارة الأفريقية التي أصبحت مسرحاً لحروب المرتزقة ومحاولة احتلال الجزء الغني بالمعادن في زائير الذي كان يعرف باسم كنتنقا - ببعيدة عن الأذهان .

يقول مبعوث الأمم المتحدة عن المرتزقة الذين ألقى عليهم القبض في ٧/٤/١٩٦١م أنهم كانوا من جنسيات مختلفة، وكان قائدهم كابتن ريتشارد براون، بريطانيا، وكان أخوه عضواً في مجلس العموم البريطاني^(١).

وقد كان للمحاكمات الرادعة التي تعرض لها المرتزقة أثرها في إثناء دورهم الإجرامي وتهديدهم لأمن واستقرار القارة الإفريقية، إلا أن الاستعمار الجديد ومؤامرات إسرائيل لم تنته واتخذت لها أشكالاً جديدة فتارة تظهر في حركات الانفصال وتارة فيما يسمى بحركات التحرير وهكذا ولو تمعنا في كل ذلك نجد أن وراء الأكمة ما وراءها.

ومهما كانت دوافع حركات التحرير إن كان ثمة مبرر لها، فإن التجهيز الكامل للمحاربين وتزويدهم بالأسلحة الحديثة وبأجهزة الاتصال المتقدمة، وهي باهظة التكاليف، كل ذلك يشير إلى وجود جهة أو جهات منتفعة وتمتع بإمكانات جبارة وإلا فمن أين هؤلاء البسطاء مثل هذا العتاد؟

ولا شك أن الاستعمار لا يزال بين ظهرانينا ولا يفتأ يستغل الأوضاع المضطربة في البلاد النامية ليحصل على أكبر قدر من النفع. نحن في العالم الثالث لانزال نصدر المواد الخام ونصدر الأيدي العاملة الرخيصة وأصبحنا أسواقاً استهلاكية كبيرة ولا بد لنا أن نظل كذلك حتى يضم العالم الصناعي تسويق منتجاته والمحافظة على رفاهيته.

١ - انظر كتاب المرتزقة، انتوني موكلر.

وقد يستمر هذا الوضع لمدة طويلة بسبب الجهل والتخلف الذي رعاه الاستعمار إبان وجوده وقد تبيّن من الحوار بين الشمال والجنوب أن الدول الغنية ستزداد غناء والدول الفقيرة ستزداد فقراً، ولا أدري متى سيأتي اليوم الذي تعي فيه دول العالم الثالث مصيبتها وتقف وقفة رجل واحد دون مقوماتها والذب عن كيانها .

النزاع العراقي - الإيراني :

لا بد لنا أن ننظر إلى النزاع العراقي الإيراني من هذا المنظور، فالبلاد العربية والإسلامية في هذه المنطقة تتمتع بثروة هائلة وان عائد هذه الثروة حتماً سيؤثر إيجابياً على مستوى هذه البلاد واتحاد الدول العربية وحدها أو اتحادها مع الدول الإسلامية سوف يشكل خطراً كبيراً على الحضارة الأوربية، ولذلك زرعت إسرائيل ثم قويت شوكتها، ثم شدت البلاد العربية كلها إلى معارك إثر معارك لا تكاد تنتهي معركة حتى تثور معركة أخرى .

والتاريخ الإنساني كله صراع بين الحضارات وأوروبا ترعى حضارتها بكل غيرة حتى قالت جريدة الفيجارو والديلي تلغراف عن المرتزقة السالف ذكرهم في أفريقيا، إنهم قتلة، ولكنهم بالرغم من أنفهم يدافعون عن الثقافة الغربية^(١) .

وتحليل حرب الخليج يجعل المرء يكاد يفقد صوابه، كما قال أحد كتاب النيوزويك، فإسرائيل تمد إيران بالأسلحة، وإيران تجاهر

١ - انظر المرجع السابق . موكلر، ص : ١٤٥٠

بعدها لإسرائيل وتعرب عن نيتها في محو إسرائيل عن الوجود،
وأسلحة إسرائيل أمريكية ثم إن روسيا تمد العراق بالأسلحة وتصل
العراق أسلحة أمريكية عن طرق أخرى وتصل إيران أسلحة روسية
بطريق أو بآخر، وهكذا فإن المنتفع من حرب الخليج هما الدولتان
الكبريان وكل الدول التي تدور في فلكهما.

فهل تستحيل نزاعات الحدود الإقليمية إلى نزاعات حدود
حضارية وثقافية ويستدعي ذلك الإعداد لمقابلة ما يكره الأعداء؟

هل ندري؟ وليتنا ندري!

مشكلات الحدود وأثرها على الأمن القومي

مشكلات التهريب واللاجئين

العميد عبدالوهاب إبراهيم سليمان(*)

الحدود الجغرافية لأي قطر هي تلك الحدود المعترف بها وقد تكون برية أو مائية، وقد تحددها معالم جغرافية كالجبال أو الأنهار أو تكون أرضاً منبسطة يسهل تحديدها على الأرض بما يطابق الخرائط المعتمدة دولياً. والحدود تشمل أيضاً الفضاء الجوي لأي قطر

وفي داخل هذه الحدود والشواطئ والسواحل والفضاء يعترف للدولة بسيادتها على إقليمها.

ولكن في بعض الأقطار فإن الأمور ليست بهذه السهولة بسبب الطبيعة الجغرافية وتداخل السكان لوجود قبائل مشتركة، وضعف الرقابة على الحدود بسبب ضيق الإمكانيات المادية، مما يجعل الحركة إلى داخل وخارج ذلك القطر المعين أمراً ميسوراً، وهنا مكمن الخطر، وقد يصح أن نأخذ كمثال هنا حالة بعض الأقطار الأفريقية، إذ أن الحدود نفسها وقد فرضها الاستعمار لم تكن واقعية، وقصد بها خلق مشكلات مستقبلية يستفيد منها بعد استقلال تلك الدول.

وننتقل لمفهوم الأمن القومي، فنجد أن أساتذة العلوم السياسية قد عرفوا مبادئ الأمن القومي بأنها صياغة سياسية لحقائق عسكرية

(*) مدير الأمن العام، جمهورية السودان الديمقراطية

تنبع من خصائص البلد المعين ومن هذه الخصائص، الموقع الجغرافي والثروات وكثافة السكان وغيرها، وكل هذه الخصائص مجتمعة تحدد الأهمية الاستراتيجية لذلك القطر، كما تشكل عناصر أمنه القومي .

ومن المشكلات التي تهدد الأمن القومي أو تؤثر فيه، مشكلات التهريب ومشكلات اللاجئين والنازحين، ذلك أن الأمن القومي يتكون من عدة عناصر هي الأمن العسكري والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي .

مشكلات التهريب :

التهريب نوعان: من داخل القطر إلى خارجه، ومن الخارج إلى داخل القطر المعين . وهناك تهريب للسلع التموينية والمحاصيل ذات العائد والتي تدعم اقتصاد القطر المعين كما هنالك تهريب للمحظورات من مخدرات وأسلحة وأموال تتصل بالأفكار السياسية وأخرى تحمل اتجاهات انحرافية خلقية أو دينية .

فإذا أمعنا النظر في كل ذلك، فإن إدراك خطورة التهريب على الأمن القومي لأي قطر هو أمر ربما يكون في بعض الأحيان كبير الضرر والأثر .

١ - إن تهريب السلع التموينية يخلق ضائقة ويعود بريح كبير بدون وجه حق ويسبب للدولة خسارة كبيرة لأنها غالباً ما تستورد هذه السلع بالعملة الصعبة وتطرحها في الأسواق مدعومة للتخفيف على مواطنيها .

٢ - تهريب المحاصيل النقدية يضر الاقتصاد الوطني لأنه يحرم القطر المعين من عائد كان يتوقعه مما يسبب عجزاً في الموارد.

٣ - تهريب المخدرات والأسلحة والذخائر والمفرقات لا يخفى أثرها على الأمن القومي، بل هي من أخطر ما يؤثر على الأمن والطمأنينة، وهي من المخاطر الكبرى التي يلعب تأمين الحدود دوراً مهماً في منعها.

٤ - أما تهريب المطبوعات التي تتناول أموراً سياسية أو دينية أو تنشر أفكاراً إباحية غير أخلاقية، فإن آثارها السالبة على المجتمعات لبالغة الضرر بما تحدثه من تشكيك وتحلل يضعف تماسك الأمة، وبالتالي يؤثر على أمنها القومي.

وهناك التهريب العابر، وهو استعمال حدود قطر وسيط لتهريب محظورات لقطر ثالث وكل هذا يقودنا للحديث عن:

١ - ضرورة تأمين كل دولة لحدودها حفاظاً على سلامتها وأمنها وسلامة أمن غيرها.

٢ - تعاون كل الدول من أجل تحقيق ذلك وتنظيم الممكن والمشروع من التعامل على الحدود كنوع من تبادل المنافع أو التبادل التجاري المقنن على الحدود بما يخدم مصالح الأقطار المعنية ويقلل من فرص التهريب الضار غير المنظم وغير المحدود، لأن الأزمات والمشكلات من جهة، ثم تداخل السكان على الحدود وبما يكون بينهم من روابط يحتاج إلى نوع من التعامل المقنن والمرن الذي يستجيب لتلك الحاجات والظروف، ويقلل من فرص التهريب.

مشكلات اللاجئين :

اللاجئون هم أولئك الذين يغادرون أوطانهم لخوفهم على حياتهم بسبب خلافات سياسية أو اجتماعية، ومؤخراً ظهر في أفريقيا بسبب القحط والجفاف، نوع آخر يسمون بالنازحين والذين يغادرون أوطانهم بسبب إنعدام الطعام .

إن مخاطر كل هؤلاء على الأمن القومي ناتج من أن دخول أعداد كبيرة من مواطني دولة في حدود دولة ثانية ودائماً بأعداد كبيرة، يخلق المشكلات الآتية :

١ - حفظ الأمن بينهم أنفسهم .

٢ - حفظ أمنهم هم أنفسهم من متسللين يسلطون عليهم من وطنهم لزعزعة أمنهم .

٣ - حصر تواجدهم حتى لا يتسربوا لداخل القطر الذي التجأوا إليه بما في ذلك من مخاطر أمنية واجتماعية وصحية

أ - المخاطر الأمنية تأتي مما يحملونه من أفكار إضافة إلى أن تواجدهم يهيء الفرص لنشاط المخابرات مستغلة وجودهم كغطاء أو مندسة وسطهم لإحداث أضرار توجه نحو وطنهم أو القطر الذي التجأوا إليه

ب - المخاطر الصحية تنبع من أن ظروف مثل هؤلاء تجعلهم دوماً في ظروف صحية رديئة مع احتمال نقلهم لأمراض معدية .

ج - الأخطار الاجتماعية تأتي من اختلاف العادات وربما الأديان والمفاهيم الاجتماعية السائدة وسطهم والتي قد تتعارض مع عادات السكان الأصليين .

د - احتمال انحراف بعضهم بسبب الظروف الصعبة للانزلاق في الجريمة يشكل أمراً آخر والانعكاسات السلبية لمثل هذه الظواهر التي عددنا بعضها وربما لم نحصرها جميعاً على الأمن القومي لأي قطر غير خافية خصوصاً وأن وجودهم يطول دائماً ولسنين ويشكلون عبئاً اقتصادياً كبيراً على من التجأوا إليه ، ذلك أن المعونات الدولية عادة لا تكفي ، كما أن انسيابها يقل مع مرور الزمن فتتحمل الدولة المضيفة عبئاً كبيراً يهدد أمنها الاقتصادي والاجتماعي ، خاصة وأن مشكلات اللاجئين بسبب الظروف السياسية تصبح مشكلة دائمة لدوام أسبابها .

إن هذه الورقة قد قصد بها إثارة النقاش في هذا الأمر المهم فلم نتوسع في تفصيلات المواضيع ، بل تركنا ذلك ليسهم فيه الجميع بتجاربههم الحية ، ذلك أن الموضوع الذي تعالجه هذه الورقة من الأمور المعاشة في بعض أجزاء وطننا العربي .

إن التهريب عبر الحدود واللاجئين وتسلب بعض العناصر ، لأمر خطيرة لها انعكاساتها على العلاقات بين الدول ، وقد قادت في بعض الحالات إلى صدام مسلح ، وقد شغلت ومازالت تشغل حيزاً كبيراً في التحركات الإقليمية والدولية ، كما أن مشكلة اللاجئين من ناحية إنسانية تستقطب الاهتمام الذي يجر إلى حرب باردة بسبب تدخل وكالات الغوث التطوعية وما تثيره من نشاط إعلامي لجمع التبرعات لغوث اللاجئين ثم لنشاطها وسط اللاجئين أنفسهم داخل القطر المعين .

ورغم أننا أوجزنا في هذه الورقة نسبة لضيق الوقت المتاح لتحضيرها، إلا أننا نأمل في أن تسهم مادتها في الإحاطة بهذا الأمر المهم - مشكلات الحدود وأثرها على الأمن القومي .

دور وواجبات سلاح الحدود وخفر السواحل في تأمين حدود الدولة بحوث الأكاديميات العسكرية العليا المختلفة

اللواء يوسف حسن علي جميل^(*)

المقدمة

١ - إن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الدول النامية هي مشكلة التنمية. وطبقاً للفهم الحديث للتنمية، فهي ليست عملية نمو اقتصادي تجري في فراغ؛ بل هي عملية مجتمعة شاملة تغطي الإنتاج وزيادته، والخدمات مع اتساع مجالها، وكذلك السلوكيات الاجتماعية والقيم السائدة.

٢ - إن هذه التغطية التي تتصف بالشمول، تتم من خلال أوضاع سياسية داخلية وخارجية تؤثر في هذه المشكلة. وتتأثر بها. سواء في أهدافها أو في أساليب تناولها أو في الفلسفة التي تركز عليها. ولقد عانت ولا تزال كثير من الدول النامية تحقياً لأهدافها التنموية في ظل نقص الموارد، وزيادة معدلات السكان، وعدم توفر البيئة الأساسية ولتحقيق أهداف التنمية.

٣ - لقد أصبح احتفاظ أي دولة بقوات مسلحة يتناسب مع احتياجات أمنها القومي بالقدر وعلى المستوى الذي يمكنها من

(*) قائد قيادة قوات الحدود، الخرطوم، جمهورية السودان الديمقراطية

الدفاع عن أراضيها، يتطلب أن تخصص من دخلها القومي نسبة ستؤثر بلا شك وتتأثر بالظروف والعوامل الاقتصادية. بالإضافة إلى العوامل الأخرى، ذات التأثيرات السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية. إلخ

٤ - ويقدر الارتفاع الباهظ في تكاليف الحصول على الأسلحة الحديثة المتطورة، بل تصحح المعادلة الصعبة للمخطط العسكري، هي تحديد الحجم الأمثل الذي يحقق التوازن العسكري في مواجهة التهديدات المحتملة على حدود الدولة.

٥ - وقد رأينا، أنه يمكن لقوات حرس الحدود، لا سيما في الدول النامية، القيام بدور رئيس ومهم. وهو القيام بمهام تأمين الحدود بقدر من الفاعلية بما يسمح للقوات المسلحة باحتياجاتها التي يتم توزيعها استراتيجياً بالفتح التعبوي في الاتجاه المهدد، مع توفر خفة الحركة، وهو ما يمكن أن يقلل من الحاجة إلى حجم أكبر من القوات المسلحة التي بإنشائها والحفاظ عليها متطورة، يلقي عبئاً تنموياً لا تتحمله الدول النامية.

٦ - ونظراً لأن حدود الدولة دائمة، فإن تأمين هذه الحدود يصبح جزءاً من المهمة الاستراتيجية للقوات المسلحة في الدولة للحفاظ على حدودها وأراضيها، ولذا فإن موضوعي هذا سيشمل مهام وواجبات قوات حرس الحدود ودورها مع المبادئ الرئيسة في تنظيمها وتسليحها، ثم أسلوب عمل قواتها لتأمين حدود الدولة. ثم الحجم الأمثل والتوزيع المقترح لقوات حرس الحدود وتأمين الحدود البرية والساحلية.

وأخيراً تأمين المياه الإقليمية والمسطحات المائية
٧ - كل ذلك لتؤدي دورها ولتقوم بمهامها بكفاءة تامة، كما سأعرض
في نهاية حديثي إلى خلاصة مختصرة تعكس أهم جوانب هذا
الموضوع المهم.

الفصل الأول

القسم الأول

العوامل التي تؤثر على تأمين حدود الدولة وحراستها

١ - العامل الجغرافي:

- أ - الموقع الجغرافي لأي دولة يؤثر في أهميتها الاستراتيجية
- ب - موقع الدولة ومساحتها مقارنة بالدول المجاورة.
- ج - حدود الدولة الجغرافية وتأثير الدول المجاورة.
- د - الهضاب والمرتفعات التي تحيط بالدولة
- هـ - يمكن فتح الحدود إذا كانت الدول المجاورة صديقة وحليفة.

٢ - العامل السياسي:

لكل دولة عقيدة سياسية تعبر عن المضمون الاجتماعي السياسي
للدولة وأهدافها السياسية، وهي تؤثر على علاقاتها بالدول الأخرى،
وليست الدول المجاورة فحسب، بل نجد في عصرنا هذا أن تشابك
العلاقات الدولية وموازنة القوى المعاصرة والتكتلات السياسية،
يشكل عاملاً جوهرياً مؤثراً في استراتيجية الدول السياسية.

٣ - العامل الاقتصادي :

يؤثر تأثيراً فعالاً على قدرات الدولة من حيث :

أ - القدرة على إنشاء قوات مسلحة حديثة .

ب - القدرة على شن حرب اقتصادية ضد العدو .

وهذا يتطلب السيطرة الكاملة على حدود الدولة حتى لا يتمكن العدو من تحقيق أهداف الحرب الاقتصادية ، وإفشال حرب العدو الاقتصادية .

ج - يؤثر المستوى الاقتصادي للدولة على إمكاناتها لتأمين حدودها سلمياً وحرباً ، حيث يرتبط مستوى تطور الاقتصاد الوطني بمهام تدعيم الكفاية الدفاعية للدولة .

٤ - مساحة الدولة وطول الحدود السياسية :

كلما زادت مساحة الدولة زادت أطوال حدودها السياسية واحتاجت لقوات أكبر حجماً لتأمين هذه الحدود ، حتى تستطيع أن تفرض سيادة الدولة وسيطرتها على إقليمها .

٥ - الكثافة السكانية في الدولة وفي مناطق الحدود :

أ - كلما زاد عدد السكان أمكن زيادة عدد أفراد القوات المسلحة ، ومن بينهم أفراد قوات حرس الحدود .

ب - الكثافة السكانية في مناطق الحدود تؤثر في حجم وأسلوب تأمين الحدود . (فإذا كانوا منظمين في قرى دفاعية أو في وحدات للدفاع الوطني أو في أطقم معاونة للمراقبة والإنذار أو الحراسة

أو سد مفارق الطرق، فإن هذا يؤثر على حجم واتجاه حشد قوات تأمين الحدود.

٦ - مدى توفر الإمكانيات الحديثة :

يعد عامل توفر الإمكانيات الحديثة عاملاً حيوياً في تأمين حدود الدولة، كما أن توفر الإمكانيات الحديثة في بعض الاتجاهات، لا ينفي إمكان استخدام الوسائل العادية أو النمطية في اتجاهات أخرى مناسبة للحدود، لذا نجد في بعض الاتجاهات تستخدم الخيول والجمال لأنها تناسب طبيعة المكان المثل عبر هذه الحدود.

القسم الثاني

دور ومهام قوات حرس الحدود في تأمين حدود الدولة

٧ - الغرض من تخصيص قوات حرس الحدود :

إن الغرض من تخصيص قوات حرس الحدود هو تأمين حدود الدولة وفرض سيادتها على حدودها كافة، وتتولى القوات المسلحة بأفرعها كافة القيام بهذا الواجب وقت الحرب.

٨ - دور قوات حرس الحدود :

أ - إن الاحتفاظ بقوات مسلحة ضخمة في وقت السلم يتناسب حجمها مع الهدف الاستراتيجي العسكري ليس في حدود المقدرة

الاقتصادية لأي دولة، وخاصة بالنسبة للدول النامية ذات الموارد المحدودة.

ب - لذا تعتمد الدولة بحجم معين من قواتها المسلحة في وقت السلم على ضوء الموقف السياسي العسكري وطبيعة الحرب المقبلة والخصائص المميزة لكل فرع رئيس من أفرع القوات المسلحة.

ج - يحدد حجم القوات المسلحة وقت الحرب على ضوء الهدف السياسي العسكري والأهداف الاستراتيجية المطلوب تحقيقها خلال الصراع المسلح والإمكانات الاقتصادية للدولة ومدى التقدم العلمي والتكنولوجي فيها ومستوى تطور قواتها المسلحة.

٩ - مهام قوات حرس الحدود:

إن مهمة قوات حرس الحدود الأساسية هي تأمين حدود الدولة باتخاذ الإجراءات المناسبة لحراسة هذه الحدود وتأمينها، وهنا لا بد من تحديد المهام التفصيلية لهذه القوات التي تمكنها من تحقيق هذا الواجب الوطني والحيوي وتنحصر المهام والواجبات الرئيسة في التالي:

أ - حراسة حدود الدولة البرية والبحرية ضد المتسللين الذين يحاولون عبور الحدود من غير نقاط العبور القانونية أو المنافذ القانونية.

ب - المراقبة البرية والبحرية والجوية للمناطق الواقعة على الحدود أو المياه الإقليمية وتوفير الإنذار المناسب للقوات المسلحة الرئيسة.

ج - استطلاع عناصر العدو أمام نطاق الأمن وقتال عناصر استطلاعها التي تحاول اختراق المنطقة.

د - قتال وتعطيل قوات العدو التي تحاول اختراق نطاق الأمن لحين ملاقاتها بالقوات التي تخصص لمهمة منع العدو من التوغل في الأراضي.

هـ - حماية الأهداف الحيوية ونجدة القوات المكلفة بحماية الأهداف الحيوية في نطاق الحدود.

و - الدفاع عن الحدود البرية والبحرية ضد الاعتداءات المسلحة بقوات محدودة، وضد جماعات الأبرار المعادية.

ز - حماية المواطنين الذين يعيشون بمناطق الحدود ضد إغارات العدو.

ح - تقديم المعاونة للهيئات المختصة بحراسة الثروة المائية للدولة في المياه الإقليمية والداخلية.

ط - حماية الثروة القومية للدولة بمقاومة التهريب عبر الحدود.

ي - الإشراف على عبور المواطنين والأجانب حدود الدولة خلال وسائل النقل البرية والبحرية والجوية

ك - تنفيذ مهام أخرى إضافية بمناطق الحدود منها:

١ - معاونة السلطات المدنية في حفظ الأمن والسيطرة على النواحي

المدنية بمناطق الحدود، عند طلب هذه المعاونة

٢ - أعمال البحث والإنقاذ في المناطق الصحراوية والمياه الداخلية

بمناطق الحدود.

الفصل الثاني

المبادئ الرئيسية في تنظيم وتسليح قوات حرس الحدود

١٠ - عام:

قوات حرس الحدود بحكم مركزها على طول حدود الدولة السياسية، هي أولى القوات في الاشتباك مع القوات المعتدية، وتقوم بصد عناصر الاستطلاع المعادي وتتلقى الضربة الأولى للوحدات الأمامية للعدو. يجب ألا تتوقف عن القتال لتوفر الإنذار المناسب للقوات الرئيسية حتى تتمكن من اتخاذ مراكزها للمعركة

ولتحقيق المهام التي ذكرت عاليه، يصمم حجم وتشكيل وتسليح وتدريب قوات حرس الحدود بما يسمح لها بالسيطرة الفعالة على مناطق الحدود ومقابلة عناصر العدو التي تهدد هذه المناطق، ومنع التسلل بكافة أنواعه عبر الحدود واتخاذ الأوضاع المناسبة لمقابلة عناصر العدو الرئيسية التي يدفعها في بدء الحرب وتعطيلها الوقت الكافي لوصول عناصر القوات المسلحة الرئيسية لصد العدو وتدميره.

ولذا يجب أن يحقق تنظيم وتسليح وتدريب قوات حرس الحدود الخواص الرئيسية التي يجب أن تتميز بها وأجملها في الآتي:

١١ - المرونة في التنظيم :

أ - إن تنظيم قوات الحدود يجب أن يتمشى مع المهام المخصصة للوحدات ويتناسب مع طبيعة المنطقة التي تعمل بها، فضلاً عما يوفره تنظيم هذه الوحدات من كفاءة التعامل مع العدو المنتظر في مناطق الحدود المختلفة .

ب - تبعاً لتنوع المهام وطبيعة العمل ، فإن قوات حرس الحدود، يلزم أن يتضمن تنظيمها عناصر من المشاة - عناصر مراقبة جوية بالنظر - وحدات من طائرات الهليكوبتر - وحدات للبحث والإنقاذ - مجموعات أسراب لنشات ساحلية - موانئ - سرايا وحدات مساعدة (هجانة/ خيالة) بالإضافة إلى عناصر القيادة والسيطرة والخدمات الفنية والادارية .

١٢ - قوة النيران :

بما أن قوات حرس الحدود ستكلف بمهمة القتال والتعطيل في بعض الاتجاهات التعبوية المهدة بقيام العدو بأعمال تعرضية ، لذلك وجب أن تحقق أسلحة هذه الوحدات قوة النيران المطلوبة (مدفعية دبابات خفيفة / مقذوفات موجهة ومضادة للدبابات) ، مع توفير تكديسات من الذخيرة لهذه الأسلحة لتنفيذ مهمة التعطيل لأطول مدة ممكنة حتى يتم الفتح التعبوي لتشكيلات ووحدات القوات المسلحة المكلفة بملاقاة العدو . كما يتطلب ذلك دعم نيران المدفعية طويلة المدى والصواريخ المتوسطة مع تنظيم التعاون الوثيق مع

القوات الجوية والقوات البحرية بحذاء الساحل والتشكيلات البرية في عمق نطاق الأمن أو مناطق الحدود.

١٣ - خفة الحركة والقدرة على عبور الأراضي :

أ - اختلاف طبيعة الأراضي الصحراوية والجبلية والرملية يتطلب تجهيز وحدات حرس الحدود عمليات خفيفة وقوية لها القدرة على السير في الأراضي الرملية والقدرة على صعود المرتفعات والسير في الممرات الجبلية .

ب - ولضمان خفة الحركة يجب أن تكون جميع عناصر التنظيم محملة على مركبات خفيفة وقادرة على السير عبر الأراضي الرملية وخاصة الوحدات الفرعية المعاونة - كالمدفعية والمهندسين والمدفعية المضادة للدبابات والعناصر الإدارية الفنية وباقي العناصر الأخرى .

ج - من المفضل أن يكون الذيل الذي يعمل في نطاق الأمن بحجم صغير حتى يمكنه مجاراة التحرك أو الانتقال للوحدات المقاتلة الأمامية .

١٤ - العمل على مواجهة واسعة :

أ - إن طبيعة عمل قوات حرس الحدود تتطلب العمل على مواجهة واسعة، لذا يلزم توفر الآتي :

١ - الوحدات الفرعية، والفرعية الصغرى التي يمكنها العمل بمفردها كنقط مراقبة وإنذار.

٢ - وجود الاحتياطات المناسبة داخل الوحدة حتى يمكن للقائد دفعها في المكان والزمان المناسبين، لتغطية مواجهة جديدة أو تقوية قطاع من المواجهة.

٣ - كتنيجة لاتساع المواجهة وضرورة سرعة مجابهة المواقف العاجلة تدفع الاحتياطات لمسافات كبيرة.

لذا ينبغي استخدام وسيلة للنقل أو القتال لها قدرة عالية على الحركة أو المناورة ونقصد استخدام طائرات الهليكوبتر سواء لنقل التعزيزات أو المعدات أو للعمل كاحتياطي م/د طائر

١٥ - الاستعداد الدائم والعمل المستمر ليل نهار:

إن اعتماد القوات المسلحة على حماية وحدات حرس الحدود سواء في نطاق الأمن أو في مناطق الحدود على الاتجاهات المختلفة وضرورة استمرار اليقظة والمراقبة ضد العدو، أو ضد المتسللين في الاتجاهات الأخرى، يحتم على وحدات حرس الحدود الاستعداد الدائم والعمل المستمر وهنا تبدو الحاجة إلى توفير العنصر البشري والفني الذي يغطي الخدمة لمدة ٢٤ ساعة مع توفير الراحة اللازمة للأفراد والصيانة اللازمة للمعدات.

١٦ - القدرة على تنفيذ مهام الاستطلاع والمراقبة الدقيقة:

أ - إن إحدى المهام الرئيسة لقوات حرس الحدود، هي القيام بمراقبة

دقيقة ومستمرة لقوات العدو وفي اتجاه حدود الدولة ومياهاها الإقليمية، مع العمل على استخلاص معلومات الاستطلاع الضرورية والتي تحتاج لها قواتها الرئيسة، وهذا يتطلب الآتي:

- ١ - وضع نظام دقيق ومستمر للمراقبة والتبليغ .
- ٢ - استغلال طائرات الهيل والمجهد الجوي المخصص للاستطلاع، عن طريق ضبط الاتصال الجوي وجهة الاستقبال .
- ٣ - استغلال أجهزة الكشف البصري والسمعي وأجهزة الرؤية الليلية (بعد توفرها) في مراقبة العدو .
- ٤ - إنشاء مواصلات لاسلكية وأجهزة متعددة القنوات للسيطرة والتعاون .
- ٥ - القدرة على الاتصال بالمستويات الأدنى في العمليات الخاطفة له فوائد كبيرة في التصرف السريع (يجب أن يوضع في الاعتبار الاتصال بثلاثة مستويات) .

١٧ - الحماية الجوية المناسبة :

أ - إن المهام الملقاة على عاتق قوات حرس الحدود على حدود الدولة تجعلها عرضة لهجمات العدو الجوية المفاجئة ولذا يجب أن تسليح بأسلحة خفيفة مضادة للطائرات والصواريخ م/ط الفردية (استريلا) بحيث يمكنها الدفاع عن نفسها .

ب - توزيع عناصر الدفاع الجوي العضوية على الوحدات الفرعية حتى مستوى السرايا .

ج - يجب أن تشمل خطة الدفاع الجوي بالمقاتلات مناطق عمل هذه الوحدات ضمن الخطة العاملة للدفاع الجوي عن الدولة .

١٨ - إقامة نظام سيطرة دقيق ومرن وحازم :

تعتبر السيطرة على وحدات حرس الحدود في مناطق الحدود البرية والساحلية وفي المياه الإقليمية من الامور المهمة جداً لتنفيذ مهامها بالسرعة والكفاءة المطلوبتين وتتلخص في سرعة التبليغ عن نشاط العدو ونواياه، وتحديد مسئولية قطاعات حرس الحدود ومجموعات لنشات بحرية حرس الحدود، وكذلك إيجاد نظام تعاون دقيق وشامل بين وحدات حرس الحدود البرية والبحرية وبين التشكيلات والوحدات التي تتعاون معها. وتتم السيطرة بالآتي :

أ - يتولى قائد قوات حرس الحدود قيادة قواته من جميع الأوجه وبتابعه سيطرته على قطاعات حرس الحدود ووحدات بحرية حرس الحدود والوحدات الفنية والإدارية والمنشآت التعليمية، وذلك بالنسبة للوحدات التي لا تدخل ضمن تجميع المناطق العسكرية والتشكيلات الميدانية للعمليات .

ب - نظراً لقيام وحدات الحدود بمهمة المراقبة وتعطيل العدو خلال نطاق الأمن أمام التشكيلات الميدانية ولصالحها. فإنها توضع تحت قيادة التشكيل الميداني الذي تعمل في نطاقه وفقاً لخطط العمليات الموضوعة مسبقاً، وفي الاتجاهات الأخرى، على ضوء حدود الدولة تتبع قطاعات الحدود ووحداتها قيادة المنطقة العسكرية التي تعمل وحدات حرس الحدود في نطاقها .

ج- يتولى قادة قطاعات حرس الحدود القيادة في قطاعاتهم : لواءات
- كتائب - حرس الحدود - أسراب صفوف - الهيل المعاونة -
سرايا البحث والإنقاذ - سرايا المهجانة والخيالة - مكاتب
المخابرات والأمن . ويتبعون في مهام العمليات لقيادات المناطق
العسكرية .

د - تعتبر الوحدة القتالية لكتائب حرس الحدود هي الفصلية ، وهي
المسئولة عن التبليغ عن نشاط العدو ونواياه العدوانية أولاً بأول
إلى سراياها ، وهي بدورها مسئولة عن التبليغ إلى قيادة الكتائب
التي تبلغها إلى قيادة اللواء ثم التبليغ إلى قيادة المنطقة العسكرية
بعد تحليلها السريع .

هـ - يعتبر اللنش الساحلي أنه الوحدة الموحدة المسئولة عن التبليغ عن
نشاط العدو ونواياه العدوانية في المياه الإقليمية ، وعلى اللنش
الساحلي إبلاغ قيادة اللنشات التي يمكنها تحليل المعلومات
 وإرسال المهم منها إلى قائد القاعدة البحرية التي تعمل في نطاقها
كأسبقية أولى ، ثم إبلاغ قطاع حرس الحدود كأسبقية ثانية .

و- إن عمل قوات الحدود على حدود الدولة السياسية وانتشارها على
مواجهات واسعة ونائية يتطلب توفير الاكتفاء الذاتي والإداري
والفني وذلك بتحقيق الآتي :

- ١ - وجود احتياط كاف من الإمدادات لدى الوحدات .
- ٢ - وجود الحملة المناسبة للنقل والتوزيع للعناصر الإدارية .
- ٣ - وجود الورش المناسبة للإصلاح والصيانة للأسلحة
والمركبات .

٤ - وجود ورش للإصلاح والصيانة للأجهزة اللاسلكية والشحن .

٥ - وجود عنصر طبي كاف للإسعافات السريعة والإخلاء .

٦ - وجود عنصر النقل الجوي (طائرات الهيل) للطوارئ .

ز - لتوفير الحماية على طول الحدود الساحلية وعلى امتداد المياه الإقليمية للدولة ولمراقبة نشاط العدو المحتمل ، يتطلب هذا توفير لنشات ساحلية ذات سرعة وتسليح مناسبين للعمل في العمق المقرر سن المياه الإقليمية . كما يلزم توفير أجهزة لاسلكية لهذه اللنشات تحقيقاً للسيطرة ولسهولة تلقي بلاغاتها .

ح - تعتبر طائرات الهيل التابعة لحرس الحدود هي الوسيلة الفعالة لتعزيز تأمين حدود الدولة وحراستها بكفاءة . خاصة مع طول الحدود ومع عدم صلاحية الأرض لسير العربات المقاتلة في الزمن المناسب . كما يسمح باستخدام الهيل بالقيام بأعمال الاستطلاع في زمن محدود لمناطق شاسعة والتدخل العاجل لطائرات الهيل المزودة بالصواريخ م/د في الاتجاه المهدد باختراق العدو . مع تحقيق استمرارية الاتصال بالوحدات الفرعية ونقل أطقم خدمة الحدود إلى المناطق المختلفة وكذلك القيام بعمليات الإمداد والإخلاء .

ط - تعتبر المواصلات من العناصر الحيوية لخلق السيطرة الحازمة وتنفيذ مهام وحدات حرس الحدود مع إعطاء الفرصة للقوات السائرة لمجابهة العدو في المكان والزمان المناسبين .

إن السيطرة الدقيقة، والإنذار المبكر، ووفرة المعلومات عن العدو، يمكن تحقيقها عن طريق توفير الشبكات الخطية، والشبكات الإشارية المنتظمة للإنذار والاستطلاع والتعاون، بعد القيام بربط القيادات والوحدات المرؤوسة حتى المستوى الثالث إذا توفرت الإمكانيات وخصائص الأجهزة، كما يجب أن يتوفر لدى قيادة قوات حرس الحدود وقيادة المنطقة، بل والقيادة العامة للقوات المسلحة، أجهزة للسمع على تبليغات قوات حرس الحدود التي تعمل على حدود الدولة وعلى الحدود الساحلية، وأيضاً على تبليغات اللنشآت الساحلية التي تعمل في المياه الإقليمية، وبذا يكون لديها الفرصة للتصرف في المواقف الخطيرة أو المفاجئة في حينه

ي - قد تضطر قوات حرس الحدود إلى إنشاء نقط قوية على حدود الدولة بقوة فصيلة حدود لكل نقطة وهنا تدعو الحاجة إلى تجهيز هذه النقط تجهيزاً هندسياً لحمايتها ضد التدخل الأرضي أو الجوي للعدو، وهنا يستلزم الأمر قيام وحدات المهندسين من قيادة المنطقة وتجهيز هذه النقط من الوجة الهندسية على أن تتولى عناصر المهندسين في وحدة الحدود إقامة الموانع الأخرى المتحركة

ك - استخدام الهجانة والخيالة :

١ - في بعض المناطق الصحراوية والجبلية التي لا تسمح بمرور العربات عليها، لا بد أن تستخدم وحدات حرس الحدود

الهجانة والخيالة لقدرتها على السير في مثل هذه المناطق، وخاصة في فصل الخريف عندما تصبح الطرق غير صالحة لاستخدامها بالمركبات .

٢ - بالتنسيق مع طائرات الهليكوبتر تكلف وحدات الهجانة والخيالة بعمليات البحث والإنقاذ في الأراضي الصحراوية والجبلية كما يمكن أن تستخدم لتغطية وقفل الدروب أمام المتسللين والمهربين .

القسم الثاني

وحدات حرس الحدود الفرعية لتأمين حدود الدولة

١٩ - لواء حرس الحدود:

أ - يعد لواء حرس الحدود الذي يعمل في نطاق الأمن في الاتجاه الاستراتيجي ، هو الوحدة الرئيسة ذات الاكتفاء الذاتي من ناحية التسليح لتأمين حدود الدولة السياسية، ويقوم اللواء في القطاع بأداء مهامه المخصصة بما في ذلك الأعمال القتالية وأعمال المهندسين والأعمال الفنية الأخرى .

ب - إذا اعتبرنا مواجهة الفصيلة (التي تحتل نقطة قوية والمناسبة للمراقبة والاستطلاع هي من ١٥ - ٢٠ كم)، فإن مواجهة السرية تكون من ٤٥ - ٦٠ كم، وبالتالي تكون مواجهة الكتيبة حتى ٢٠٠ كم .

ج- يؤمن اللواء المواجهة المخصصة له باحتلال نقط مراقبة قوية على طول حدود الدولة بقوة فصيلة أو جماعية حسب أهمية الاتجاه والنشاط المحتمل مع دفع دوريات تربط بين نقط المراقبة على طول المواجهة

د- يحتفظ باحتياطات على مستوى اللواء - الكتيبة - السرية

هـ- يتوقف دعم لواء حرس الحدود في أي اتجاه من الاتجاهات بالدبابات والمدفعية على الموقف على حدود الدولة السياسية التي تكلف بتأمينها.

و- يتم تنظيم التعاون مع التشكيلات ووحدات القوات البرية المتمركزة في العمق التعبوي لهذه الاتجاهات ومع التشكيلات ووحدات القوات البحرية (بحذاء الساحل)، والقوات الجوية وقوات الدفاع الجوي ومع بحرية حرس الحدود التي تؤمن العمق المقرر من المياه الإقليمية.

٢٠ - كتيبة المراقبة الجوية بالنظر:

أ - كتيبة المراقبة الجوية بالنظر المكونة من ٣ - ٤ سرايا مراقبة يمكنها الفتح من ٤٠ - ٦٠ نقطة مراقبة جوية بالنظر للإنذار عن طيران العدو المنخفض دون مستوى الكشف الراداري كمجهود رئيس والإنذار عن أي نشاط معادي بري أو جوي كمجهود ثانوي.

ب - تفتح نقط المراقبة الجوية بالنظر في أنساق طبقاً لطبيعة الأرض والاتجاهات المختلفة لهجوم العدو الجوي.

ويتم تحديد مواقع النقط بالتنسيق مع قوات الدفاع الجوي لتغطية الفقرات في الحقل الراداري .

ج - تجيب بلاغات نقط المراقبة الجوية في سرايا الرادار والإنذار التي تقوم بعد تجميع وتحليل البلاغات بإذاعتها .

٢١ - مجموعة لنشات حرس الحدود :

أ - تكون قيادة مجموعة لنشات بحرية حرس الحدود تحت القيادة للعمليات لقيادة القوات البحرية .

ب - يحدد لكل لنش الآتي :

١ - توقيت الخروج من القاعدة، أو نقطة التمرکز لبدء المرور .

٢ - مدة المرور .

٣ - خطوط المرور وتوقيتات التواجد عليها .

٤ - توقيت العودة للقاعدة أو لنقطة التمرکز

٥ - المهمة .

٦ - وسائل وأسلوب الاتصال .

٢٢ - الطائرات الهليكوبتر التابعة لقوات حرس الحدود :

أ - يضع قائد قوات حرس الحدود شهرياً جدولاً للطيران يحدد فيه

عدد ساعات العمل لكل طائرة هيل، وذلك على ضوء الحالة

الفنية للطائرات والمهام المخططة وحجم الإمداد بالاحتياجات،

والنشاط المحتمل للعدو

- ب - يتمركز طيران قوات حرس الحدود في المطارات التابعة للقوات الجوية والموجودة في قطاعات حرس الحدود ويستخدم أماكن الهبوط التي تعدها قوات قطاعات الحدود.
- ج - تقوم الطائرات بالطلعات بناء على طلب سابق وفقاً للخطة المقررة وفي حالة الضرورة العاجلة تتم الطلعات بعد اتخاذ إجراءات تأمين الطلعة باخطار عناصر الدفاع الجوي ووحدات حرس الحدود الموجودة على خط الطيران.
- د - يتم تأمين المواصلات الإشارية بين الطائرات ونقط الحدود، ومع أطقم الحدود أثناء البحث عن المتسللين أو مطاردتهم.

الفصل الثالث

القسم الأول

أسلوب عمل قوات حرس الحدود لتأمين حدود الدولة

٢٣ - يقع أسلوب عمل قوات الحدود في التالي :

- أ - المراقبة الجيدة والتبليغ المستمر من نقط المراقبة والإنذار.
- ب - تكثيف نقط المراقبة على طول طرق الاقتراب والاتجاهات ذات الأهمية الاستراتيجية .
- ج - تدعيم شبكة نقط المراقبة بوسائل المراقبة والاستطلاع المحملة بطائرات الهليكوبتر لسهولة الرؤية وسرعة المناورة .

د - تعامل السواحل معاملة الحد الأمامي لنطاق الأمن وبالتالي تنشأ به نقط للمراقبة والتبليغ السريع .

٢٤ - الاستطلاع :

أ - تتولى قوات حرس الحدود التي في القطاعات الأمامية تنفيذ مهام الاستطلاع عن طريق المراقبة والدوريات والتنصت والرؤية الليلية .

ب - بالنسبة للمسطحات المائية فيجري الاستطلاع بواسطة اللنشات البحرية التابعة لقوات حرس الحدود بالتعاون مع عناصر القوات البحرية المخصصة لهذه المهمة .

٢٥ - قتال عناصر استطلاع العدو :

أ - لا شك أن العدو سيحاول دفع عناصر استطلاع داخل نطاق الأمن بغرض الحصول على مزيد من المعلومات وهنا يكون من مهام قوات حرس الحدود قتال هذه العناصر وتدميرها أو منعها من الحصول على المعلومات المطلوبة .

ب - تقوم بهذه المهمة القوات المتمركزة خلف نقط المراقبة ومطاردة العدو خارج نطاق الأمن .

ج - تعتبر طائرات الهيل المسلحة من العناصر الفعالة في اكتشاف وتدمير عناصر استطلاع العدو .

د - تنفيذ هذه المهمة على حدود الدولة في كل الاتجاهات بما يتناسب مع أسلوب العدو للتسلل بغرض جمع المعلومات أو التنصت .

٢٦ - قتال وتعطيل قوات العدو والتي تحاول الاختراق :

أ - إن القتال التعطيلي الذي تقوم به قوات حرس الحدود يبني على قوة النيران والحركة مع الاستفادة من المناورة بالمدافع والقدرة على عبور الأراضي والمعرفة الكاملة لطبيعة الأرض ودروبها .

ب - لابد من دعم قوات حرس الحدود بالأسلحة المضادة للطائرات والهاونات والصواريخ م / ط الفردية

ج - إن أعمال القتال التعطيلي تعتمد أساساً على الموانع الهندسية والألغام ، ولذا يجب أن تدعم قوات حرس الحدود التي تكلف بهذا الواجب بعناصر المهندسين المجهزة بالموانع والتي تتحرك بوسائل قادرة على السير على جميع أنواع الأراضي .

د - معاونة قوات حرس الحدود بنيران عناصر المدفعية في الوقت المناسب ، يعد ذا أهمية كبرى في تعطيل تقدم العدو .

٢٧ - حماية الأهداف الحيوية داخل المنطقة :

أ - قد تتواجد بعض الأهداف الحيوية داخل مناطق الحدود، وهنا يكون من واجب قوات حرس الحدود حماية هذه الأهداف عن طريق الحراسة ووضع الخطط الكفيلة بمنع العدو من الاستيلاء عليها من الأرض أو البحر أو الجو .

ب - قد يحتاج الأمر إلى تخصيص قوات من خارج قوات حرس الحدود للدفاع المحلي عن هذه الأهداف ، وهنا يلزم قيام قوات حرس الحدود بتنسيق خطط الدفاع والإنذار مع هذه الوحدات لتنسيق العمل عند تهديد العدو لها .

٢٨ - مكافحة المتسللين والمهربين أو الخارجين عن القانون :

أ - تعد مكافحة المتسللين والمهربين والخارجين عن القانون إحدى المهام المكلفة بها وحدات حرس الحدود في السلم والحرب وعلى طول حدود الدولة السياسية، وحتى في نطاق الأمن. وقد يلجأ العدو إلى استخدام هذه العناصر لصالحه في أعمال التجسس أو التخريب أو التدمير

ب - تقوم قوات حرس الحدود بتنفيذ هذه المهمة عن طريق الرقابة والدوريات المستمرة مع استخدام قصاص الأثر على الطرق (كلاب الحرب) التي يستخدمها المهربون والمتسللون.

ج - تقوم قوات حرس الحدود بمراقبة أماكن رسو الصيادين على الساحل وكذلك المسطحات المائية وذلك بغرض مكافحة المهربين.

د - قد تخصص بعض طائرات الهيل للمعاونة في اكتشاف المهربين والمتسللين ومهاجمتهم ثم القبض عليهم.

٢٩ - أعمال البحث والإنقاذ :

أ - تعد مهام البحث والإنقاذ من مسئولية وحدات خاصة تتبع قيادة حرس الحدود مباشرة. وتستهدف إنقاذ الضالين في الصحراء أو في البحر نتيجة للعمليات أو التدريب وتعطى عناية خاصة للبحث عن الطيارين الذين يهبطون اضطرارياً أو يقفزون بالمظلات أو أي أسباب أخرى.

ب - قد تكلف وحدات حرس الحدود بالبحث والإنقاذ لبعض أفراد القوات المسلحة التي تكلف بمهام في مناطق صحراوية، وتفضل طريق عودتها أو تضطر للبقاء في مناطقها للعجز عن متابعة العودة، وهنا تظهر أهمية الهجانة والخيالة خاصة إذا صعب استخدام العربات .

ج - توضع فصيلة بحث وإنقاذ على مستوى قطاع حرس الحدود في درجة استعداد كامل يومياً بحيث تكون مستعدة للتحرك في خلال ٣٠ دقيقة من إصدار الأمر إليها .

د - يتم البحث في المسطحات المائية الإقليمية بواسطة نشات بحرية حرس الحدود وبالتعاون الوثيق مع طائرات الهليكوبتر والوحدات الفرعية المتمركزة على الساحل .

٣٠ - أعمال المخابرات بقوات حرس الحدود:

أ - تشمل أعمال المخابرات بقطاعات حرس الحدود إدارة النشاطات التي تهدف إلى تحديد حملات وقوة ونوايا المتسللين وشركائهم بواسطة عناصر المخابرات وبالتعاون مع السلطات والأجهزة الأخرى المختلفة

ب - يمتد نشاط أعمال المخابرات إلى المياه الإقليمية لمراقبة نشاط العائمات ومراكب الصيد للحصول على المعلومات المبكرة لأي نشاط عمليات تسلل أو تهريب محتملة عبر الحدود البرية أو الساحلية .

ج - اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالسيطرة على العائمات بما يحقق عدم استغلالها في إدخال العملاء أو الجواسيس أو مغادرة ممنوعين

لأراضي الدولة أو استغلالها في عمليات التهريب أو التخريب .
د - إصدار التصاريح الخاصة بارتداد المناطق الممنوع ارتيادها
إلا بتصريح .

هـ - يعين ضابط مخبرات في كل قطاع يرأس مكاتب المخبرات في
القطاع وينسق أعمال البحث للحصول على المعلومات ويحافظ
على الاتصال بقائد القطاع ويبلغه عن المعلومات .

القسم الثاني

الحجم الأمثل والتوزيع المقترح لقوات حرس الحدود

٣١ - تنظيم وحدات حرس الحدود لتأمين حدود الدولة :

- | | | |
|------------------------------------|---------|-----------|
| أ - قيادة قوات حرس الحدود | (مقترح) | ملحق (أ) |
| ب - قيادة قطاع حرس الحدود (لواء) | (مقترح) | ملحق (ب) |
| ج - كتيبة حرس الحدود | (مقترح) | ملحق (ج) |
| د - كتيبة مراقبة جوية بالنظر | (مقترح) | ملحق (د) |
| هـ - قيادة مجموعة بحرية حرس الحدود | (مقترح) | ملحق (هـ) |

٣٢ - تنظيم قيادة قوات حرس الحدود (الملحق أ)

- أ - يتبع لقائد قوات حرس الحدود تبعية مباشرة .
ب - على مستوى قيادة قوات حرس الحدود تتبع الشعب والأفرع التي
بواسطتها يسيطر قائد القوات على قواته .

٣٣ - لواء حرس حدود الملحق (ب):

- أ - يتبع لقائد القطاع تبعية مباشرة سرية الرئاسة وثلاث كتائب حرس حدود، سرية إشارة، ك م / ط، ك ق، سرية دفاع وحراسة، سرية م / ع، سرية بحث وإنقاذ، وجماعة كيميائية.
- ب - على مستوى قيادة قطاع حرس الحدود / لواء حرس الحدود، بعض الأفرع من التخصصات المختلفة التي بواسطتها يسيطر القائد على قواته .

٣٤ - تنظيم ك حرس الحدود (الملحق ج):

- أ - يشمل التنظيم قائد الكتيبة وقائداً ثانياً ورئيس عمليات وضابط شئون فنية وضابط شئون إدارية .
- ب - يتبع لقائد الكتيبة تبعية مباشرة ثلاث سرايا حرس حدود، فصيلة م ع، فصيلة إشارة، وسرية فنية وفصيلة بحث وإنقاذ.

٣٥ - تنظيم ك مراقبة جوية بالنظر (الملحق د):

- أ - يشمل التنظيم قائد الكتيبة ورئيس عمليات ورئيس شئون إدارية .
- ب - يتبع للقائد مباشرة ثلاث سرايا مراقبة جوية بالنظر كل من ثلاث فصائل، كل من ثلاث جماعات .

٣٦ - تنظيم قيادة مجموعة بحرية حرس الحدود (الملحق هـ):

- أ - يشمل التنظيم على ٤ أسراب لنشات وورشة رئيسة وجماعة غطس .

- ب - تشمل الورشة الرئيسة على ٢ ورشة فرعية .
- ج - إجمالي عدد اللنشات ٢٨ منها ١٦ لنشاً ساحلياً، ١٢ لنش مواني .
- د - يختلف حجم مجموعة اللنشات الساحلية طبقاً لمساحة المياه الإقليمية .
- هـ - تحسب عدد لنشات المواني طبقاً لعدد نقاط تمركز اللنشات الساحلية، ومساحة المسطحات المائية كالمواني والخلجان والبواغيز المطلوب تأمينها .

٣٧ - فكرة تحديد الحجم الأمثل :

- أ - لتأمين الحدود البرية والساحلية
- ب - لتأمين المياه الإقليمية والمسطحات المائية
- وهنا من دراسة مهام قوات حرس الحدود لتأمين المياه الإقليمية والمسطحات المائية وأهمية المراقبة والتبليغ عن نشاط العدو البحري والجوي فوق مياهنا الإقليمية، فإن اللنشات الساحلية التابعة لبحرية حرس الحدود تكلف بهذه المهام وتتعاون مع القوات البحرية المكلفة بالدفاع عن مياهنا الإقليمية .

القسم الثالث

١ - مبادئ تدريب كلاب الحرب :

أ - الطاعة : تعود الكلب على تنفيذ الأوامر الصادرة .

ب - النظام: يقود الكلب النظام والترتيب في تفكيره وفي أداء عمله بطريقة منظمة

ج - المهارة: لتنمية اللياقة البدنية والمهارات الأساسية للكلب، وتكسبه المرونة وخفة الحركة اللازمة للاستخدام التكتيكي .

٢ - الاستخدام التكتيكي لكلاب الحرب :

وهو آخر مراحل التدريب التي تؤهل الكلب للعمل الحربي الفعلي والمركة الحقيقية لذلك لابد من توخي الدقة في الاختيار واليك أهم الاستخدامات التكتيكية لكلاب الحرب وهي :

أ - تطعيم المركة : (الوقت اللازم «٨» أسابيع) :

١ - تعويد الكلب على مختلف أجواء المعارك من أصوات الطلقات النارية الصغيرة والثقيلة والانفجارات والدخان .

٢ - تعويد الكلب على اجتياز العوائق التي قد تصادفه خلال تقدمه مثل الموانع المائية والنيران .

٣ - تعويد الكلب على عدم الخوف والفرع من المؤثرات السابقة أو الأشخاص الذين يحاولون الاعتداء عليه بالعصي .

ب - حمل الرسائل والقيام بأعمال الاتصال : (المدة ٣ شهور) :

الغرض :

١ - التغلب على تدخل العدو في المواصلات السلوكية واللاسلكية

(سواء بهدف التنصت أو الشوشرة) باستخدام الكلاب في توصيل الأوامر والرسائل .

٢ - تدريب الكلاب للعمل بدل أفراد المراسلة المترجلين أو الراكبين عند تدمير مراكز الاتصال أو في أوقات الصمت ، وذلك لتوفير الطاقة وتقليل الخسائر والاستفادة من الوقت .

ج - أعمال النسف والتدمير : (المدة ٣ شهور) تدريب :

الغرض :

١ - تدمير مدرعات العدو وآلياته وطائراته بطريق المباغته المفاجئة والتي لا يتوقعها العدو .

٢ - نسف مخازن الأسلحة ومستودعات الذخيرة والمهمات والوقود والتعيينات في وقت لا يتوقعه العدو .

د - اكتشاف الألغام : (مدة التدريب ٤ أشهر) :

الغرض :

١ - اكتشاف حقول الألغام بأنواعها حتى لا تشكل عائقاً يجد من تحركات الأفراد والمعدات سواء في التقدم للأمام أو الخلف .

٢ - تطهير الممرات عند احداث ثغرات في حقول الالغام بصورة أسرع .

هـ - البحث عن الجرحى والمفقودين : (مدة التدريب ٤ شهور) :

الغرض :

- ١ - البحث عن الجنود والأفراد الذين يصابون بأرض المعركة أو يفقدون ويشتون بسببها .
- ٢ - البحث عن الجرحى في المعركة والذين يبحثون عن مكان أمين للاحتباء به خوفاً من إصابات أخرى تلحق بهم من العدو
- ٣ - سرعة إسعاف المصابين والجرحى حيث تعثر عليهم الكلاب في وقت أقل .

و - دوريات الاستطلاع والكمائن والهجوم : (المدة ٣ شهور)

الغرض :

- ١ - رفع الروح المعنوية لأفراد دورية الاستطلاع التي تستخدم الكلاب .
- ٢ - اكتشاف كمائن العدو ونقط إنذاره وإعطاء المعلومات الكافية لقواتنا حتى لا تقع فريسة في كمائن العدو .

ز - اقتفاء الأثر : (المدة ١٠ شهور) :

الغرض :

- ١ - اقتفاء أثر المجرمين والمخربين ووسطاء العدو والقبض عليهم .

- ٢ - تحديد الاتجاه الذي سلكه العدو أو عرباته
٣ - تتبع ومطاردة أفراد المظلات الذين يسقطون في أراضينا.

ح - الحراسة : (المدة ٦ شهور):

الغرض:

- ١ - تخفيض عدد الأفراد وتوفير الجهد البشري وبالتالي تحقيق الهدف الاقتصادي .
٢ - الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من التأمين والقبض على الدخلاء .

ط - إسقاط الكلاب بالمظلات : (المدة ٣ شهور)

الغرض:

- ١ - قد تستدعي الظروف استخدامها مع قوات المظلات لتعمل معها خلف خطوط العدو .
٢ - استغلال مهارة الكلاب الحربية وكفاءتها للعمل في مختلف المجالات .

٣ - أنواع الكلاب :

أ - توجد الأنواع الآتية من الكلاب :

١ - الالزاس :

ألماني الأصل - قوي - شجاع وذكي . يؤدي واجبه بكفاءة مع سهولة التدريب ، يعرف في بلادنا باسم وولف .

٢ - البوكسر :

ألماني الأصل ، شجاع وذكي .

٣ - الدوبرمان :

ألماني الأصل - قوي - جرىء - هجومي الطبع ، يستخدم في أعمال الهجوم - يصلح في المناطق الحارة .

٤ - لبرادور :

انجليزي الأصل - قوي - له قدرة فائقة على التحمل - يتمتع بحاسة شم قوية ، يستخدم في أعمال البحث عن الجرحى واكتشاف الألغام .

الخلاصة

٣٨ - إن الحالة الاقتصادية للدولة تلعب دوراً رئيساً في تحديد حجم وتسليح قوات حرس الحدود بالإضافة إلى اتساع حدود الدولة الجغرافية وطول مواجهات الحدود مع الدول المجاورة، فكلما اتسعت المواجهة، كلما زادت الحاجة إلى حجم أكبر من قوات حرس الحدود.

٣٩ - تحتاج قوات حرس الحدود لتأمين المواجهات إلى وسائل حديثة وأساليب متطورة تمكنها من فرض سيادتها وسيطرتها على حدودها السياسية وإتاحة الفرصة للتشكيلات المختلفة بالقوات المسلحة من التفرغ لرفع كفاءتها واستعدادها القتالي.

٤٠ - إن طبيعة مسرح العمليات وخواص منطقة الأعمال القتالية لقوات حرس الحدود تفرضان نوعية القوات التي تكلف بمهام تأمين حدود الدولة السياسية، كما يؤثر على التنظيم والتسليح لوحدات حرس الحدود.

٤١ - تعتبر قوات الحدود قوات الإنذار والتعطيل الرئيسة للقوات المسلحة، ففي زمن السلم تقوم بمراقبة حدود الدولة السياسية البرية والساحلية ومياها الإقليمية ومسطحاتها المائية، كما أنها تقوم بأعمال القتال ضد العدو إذا حاول التسلل أو سطع خلف الخطوط الأمامية.

٤٢ - إن تأمين حدود الدولة وحراستها تؤثر عليه عدة عوامل أهمها العامل الجغرافي، الاقتصادي، ثم العامل السياسي.

٤٣ - إن التهديد المحتمل والعمل العدائي على حدود الدولة

يتمثل في :

أ - إغارات محدودة .

ب - هجمات محدودة ضد المعسكرات .

ج - استيلاء على هيئات حاكمة

د - أعمال تهريب للسلاح والأموال المختلفة .

هـ - أعمال تسلل للمخربين والمتسللين .

٤٤ - بما أن عمل قوات حرس الحدود مرتبط مع عناصر أخرى

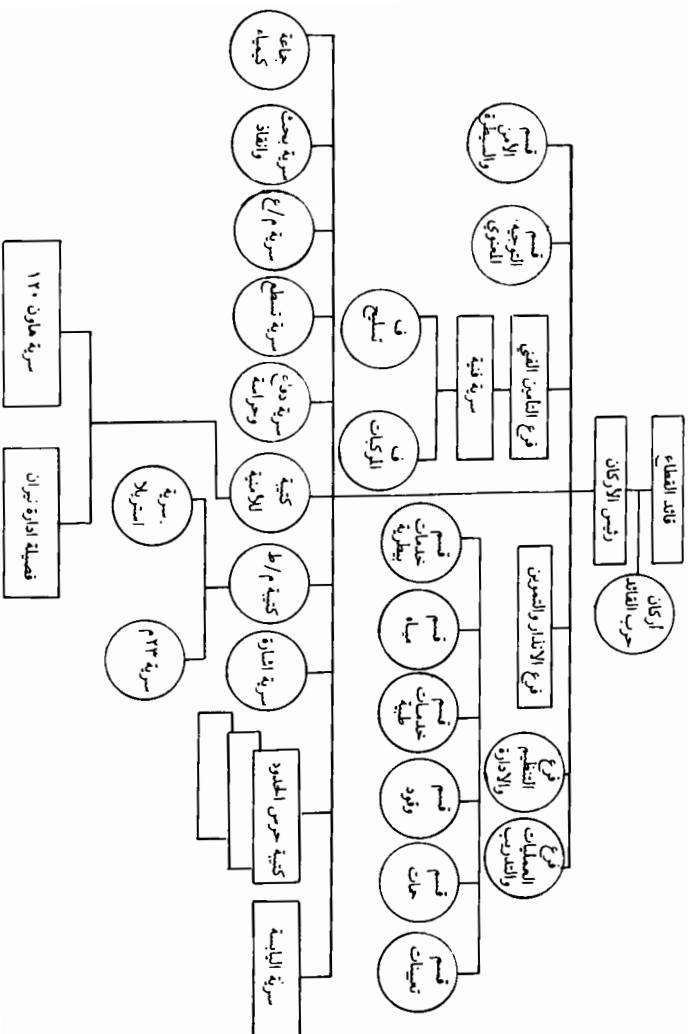
من القوات المسلحة، هناك مهام مشتركة فيما يختص بتبادل المعلومات

والتبليغ والإنذار عن نشاط العدو، فإن ثمة أسساً ينبغي مراعاتها عند

عمل قوات حرس الحدود .

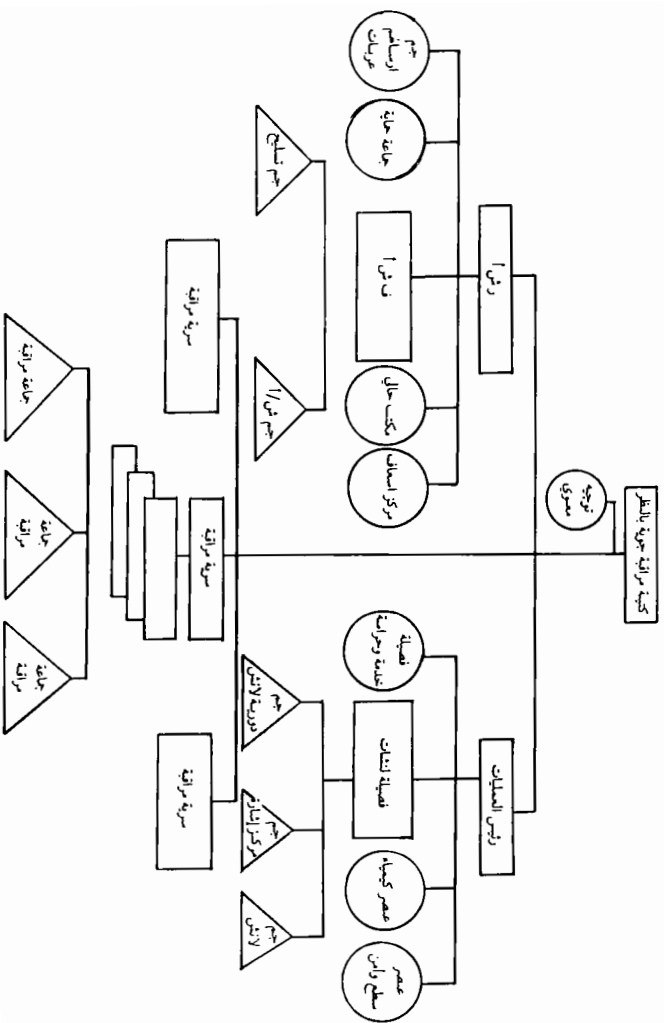
الملحق (ب)

لوحه تنظيم قيادة قطاع حرس الحدود والواء مقترح



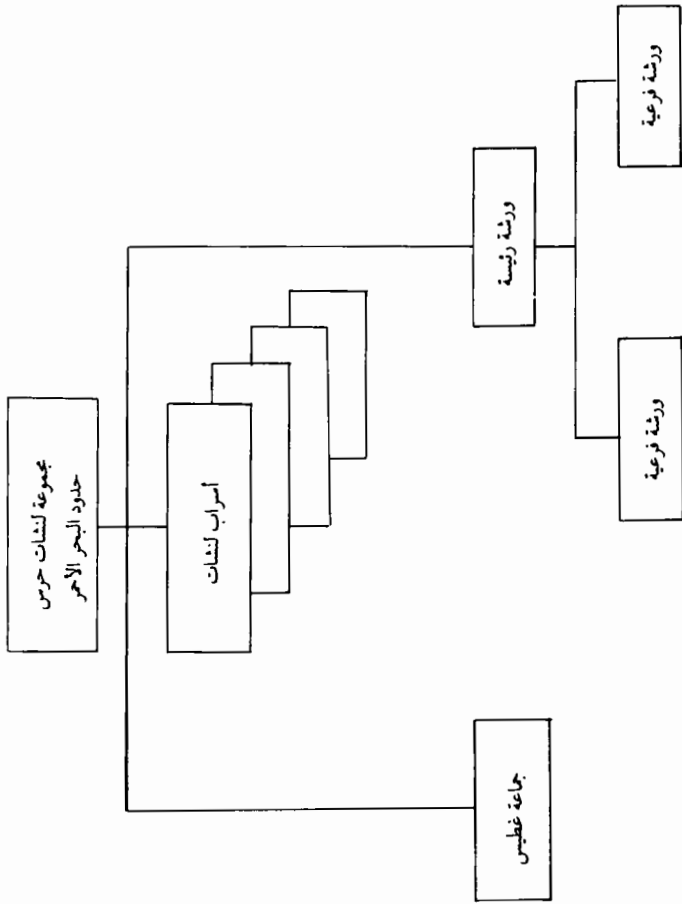
الملحق (د)

لوحة تنظيم كتيبة مراقبة جوية بالنظر ومفتوح



الملحق «هـ»

لوحة تنظيم مجموعة لنشات حرس الحدود «البحر الأحمر»



لنش ساحلي	لنش موانئ
١٦	١٢

طهت بالطابع الألماني، مركز الدراسات الألمانية والتدريب
بالرياض من 1214 هـ - 1992 هـ



مركز الدراسات
الألمانية والتدريب
ببغداد

